



مشروع قانون المالية لسنة

2026



تقرير حول المقاصة

تقرير حول المقاصة

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

1.I. سوق النفط

1.1.I. التجارة الدولية للنفط

1.1.1.I. الطلب العالمي على النفط

2.1.1.I. العرض العالمي للنفط

3.1.1.I. المبادلات العالمية للنفط

2.1.I. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية

1.2.1.I. تطور الأسعار العالمية للنفط الخام

2.2.1.I. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة

2.I. سوق غاز البترول المسال

1.2.I. التجارة الدولية لغاز البترول المسال

1.1.2.I. الطلب العالمي على غاز البترول المسال

2.1.2.I. العرض العالمي لغاز البترول المسال

3.1.2.I. التجارة العالمية لغاز البترول المسال

2.2.I. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان

3.I. سوق السكر

1.3.I. التجارة الخارجية لمادة السكر

1.1.3.I. الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر

2.1.3.I. المبادلات العالمية للسكر

2.3.I. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام

4.I. سوق الحبوب

1.4.I. التجارة الخارجية للحبوب

1.1.4.I. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

2.1.4.I. المخزونات العالمية و المبادلات التجارية للحبوب

2.4.I. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين

الفصل الثاني : تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة

42	1.II. دعم سعر غاز البوتان
42	1.1.II. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان
43	2.1.II. الواردات و الاستهلاك الوطني لغاز البوتان
46	3.1.II. وضعية نفقات دعم غاز البوتان
48	2.II. دعم سعر السكر
48	1.2.II. الاستهلاك والإنتاج الوطنيين للسكر الأبيض
50	2.2.II. الواردات من السكر الخام
51	3.2.II. وضعية نفقات دعم السكر
54	3.II. دعم سعر القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين
54	1.3.II. الإنتاج الوطني و تحصيل الحبوب
57	2.3.II. واردات الحبوب
60	3.3.II. الصناعات التحويلية للحبوب
61	4.3.II. وضعية نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين
62	4.II. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2025
62	1.4.II. مواصلة دعم أسعار المواد المدعمة عند الاستهلاك
62	2.4.II. مواصلة تفعيل أنظمة الدعم عند استيراد السكر الخام والقمح اللين
63	5.II. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

مقدمة

في سياق دولي يتسم بتزايد عدم اليقين الجيوسياسي، وإمكانية إعادة تشكيل التجارة الخارجية استجابة للتغيرات المحتملة في التعريفات الجمركية الدولية، اتسمت الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والطاقة بدرجة عالية من عدم الاستقرار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025.

ونتيجة لذلك، تذبذب سعر خام برنت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 في نطاق واسع بين 60,2 دولارًا للبرميل و82,03 دولارًا للبرميل، بمتوسط 71 دولارًا للبرميل، أي بانخفاض بنسبة 15% على أساس سنوي. أما بالنسبة لغاز البوتان، فقد تقلب سعره وفقًا للصيغة المغربية خلال نفس الفترة بين 455 دولارًا للطن كحد أدنى و675 دولارًا للطن كحد أقصى، بمتوسط 536 دولارًا للطن، وهو ما يعادل تقريبًا نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ويعزى هذا التقلب الشديد إلى سوق المنتجات النفطية الذي يتسم، في سنة 2025، بأساسيات متناقضة. ففي مقابل المخاوف التي تغذي ارتفاع الأسعار، والمتعلقة بتأثير التوترات الجيوسياسية وتغيير التعريفات الجمركية على الجوانب اللوجستية والإمدادات، تظهر إشارات تنازلية تتمثل في زيادة حجم الإنتاج من قبل أوبك+ واحتمال تباطؤ الطلب العالمي.

وبالنسبة للمنتجات النفطية السائلة، فقد سجلت أسعارها خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 انخفاضاً سنوياً بنسبة 13% بالنسبة للغاز وال 16% بالنسبة للبتزين، ليستقر معدل أسعارهما عند 691 دولاراً للطن و735 دولاراً للطن على التوالي.

أما بخصوص الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المدعمة، فقد أظهرت سلوكيات متباينة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025. إذ ظل سعر القمح اللين من أصل فرنسي مستقراً تقريباً مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية عند 238 دولاراً للطن، مدعوماً بأفاق إنتاج عالمي جيد للقمح اللين خلال سنة 2025. وفي المقابل، تراجع سعر السكر الخام بنسبة 13% ليسجل معدل 421 دولاراً للطن، وذلك نتيجة أساساً لتحسن الإنتاج في كل من البرازيل وتايلاند خلال سنة 2025.

وفي ظل سوق دولي للمنتجات المدعمة يتسم بعدم الاستقرار والاضطراب من جهة، وظروف الجفاف التي عرفها الموسم الفلاحي 2025/2024 على المستوى الوطني والتي أثرت بشكل كبير على مستويات الإنتاج المحلي من السكر والقمح اللين من جهة أخرى، وحرصاً على ضمان تموين منتظم للبلاد بالمواد الأساسية والحفاظ على استقرار أسعارها الداخلية، واصلت الحكومة خلال سنة 2025 اتخاذ عدة تدابير لدعم القدرة الشرائية للمواطنين.

بخصوص قنينة غاز البوتان من سعة 12 كلغ، فقد بلغت قيمة الدعم الممنوح من طرف الدولة في المتوسط 53,47 درهماً خلال الفترة يناير- غشت 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته 14% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبالتالي، فقد

بلغت كلفة المقاصة الخاصة بالغاز البوتان خلال الفترة نفسها حوالي 8,5 مليارات درهم، بانخفاض يقارب 17% على أساس سنوي.

فيما يتعلق بالسكر، وبناءً على منحة جزافية حددتها الدولة في 3,64 دراهم للكيلوغرام، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر للفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 ما يناهز 3,05 مليار درهم، بزيادة تقارب 0,8% على أساس سنوي.

وفي ما يخص السكر الخام، ومن أجل سد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض الناجم عن ظروف الجفاف، وكذا ضمان استقرار سعر السكر في السوق المحلية، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً مرجحاً للاستيراد بلغ 0,58 درهم للكيلوغرام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، بانخفاض نسبته 73% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، بلغت كلفة استيراد السكر الخام خلال الفترة المذكورة 356 مليون درهم، أي بتراجع قدره 74% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وبناءً عليه، فإن الكلفة الإجمالية لدعم السكر (المكرر والخام) قد بلغت 3,413 مليارات درهم، مسجلة انخفاضاً نسبته 23% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وفي ما يتعلق بالدقيق الوطني من القمح اللين، فقد بلغ مجموع الدعم المخصص له حوالي 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، شاملاً التدابير المتخذة لتأمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، وخاصة تحمل تكاليف التخزين.

بالنسبة للقمح اللين، وبالنظر إلى العجز المسجل في الإنتاج الوطني من هذا المنتج خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز كلفة استيراده لسعره المرجعي، فقد استمرت الدولة، إلى جانب تعليق الرسوم الجمركية على استيراده خلال سنة 2025، في منح دعم موجه لاستيراد هذا النوع من القمح، وذلك بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بهذه المادة وضمان استقرار سعر الخبز في 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

وفي هذا الصدد، سجلت المنحة الجزافية الممنوحة من طرف الدولة لاستيراد القمح الطري خلال الفترة يناير-غشت 2025 معدل 6,33 دراهم للقنطار، مقابل 13,17 درهماً للقنطار خلال نفس الفترة من 2024، أي بانخفاض نسبته 51%. ونتيجة لذلك، بلغت كلفة دعم استيراد القمح اللين 257 مليون درهم إلى نهاية غشت 2025، أي بتراجع نسبته 65% مقارنة بنفس الفترة من 2024.

وبالتالي، فإن الكلفة الإجمالية المرتبطة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين قد بلغت حوالي 1,137 مليار درهم خلال الفترة نفسها، مسجلة انخفاضاً نسبته 29% على أساس سنوي.

كما تواصل الدولة دعم أسعار استهلاك بعض المواد الغذائية لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ يناهز 88 مليون درهم برسم الفترة يناير-غشت 2025.

وعلاوة على ذلك، ستستمر الدولة في دعم أسعار الغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي قدره 13,770 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

الفصل الأول: تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

1.1. سوق النفط

اتسم سوق النفط العالمي خلال سنة 2025 بنمو معتدل للطلب تقوده أساساً اقتصادات خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في حين سجل العرض انتعاشاً ملحوظاً بفعل التخفيف التدريجي لتعديلات «أوبك+» وارتفاع الإنتاج القادم من القارتين الأمريكيتين. وشهدت المخزونات العالمية بداية إعادة تكوين تدريجي، مما يعكس فائضاً نسبياً في العرض مقارنة بالطلب، في وقت تعرف المبادلات إعادة هيكلة عميقة نتيجة تنامي الصادرات الأمريكية وإعادة توجيه التدفقات الروسية نحو آسيا.

1.1.1. التجارة الدولية للنفط

1.1.1.1. الطلب العالمي على النفط

في سنة 2024، بلغ الطلب العالمي على النفط الخام حوالي 102,91 مليون برميل يومياً، مقابل 101,96 مليون برميل يومياً سنة 2023، مسجلاً زيادة معتدلة قدرها 0,9 مليون برميل يومياً، وذلك وفقاً لآخر المعطيات الصادرة عن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). ويُعزى هذا النمو المحدود أساساً إلى انتهاء مرحلة التعافي ما بعد الجائحة وإلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، لاسيما في الصين، إضافة إلى تنامي استعمال المركبات الكهربائية والتحسين في كفاءة الطاقة، مما انعكس سلباً على استهلاك المحروقات الموجهة للنقل الطرقي. في المقابل، ساهم الطلب على المواد الأولية البتروكيمياوية في آسيا، إلى جانب استمرار التعافي غير المكتمل لحركة النقل الجوي، في دعم جزئي لاستهلاك النفط الخام. وبصفة عامة، فإن تضافر هذه العوامل الهيكلية والظرفية يفسر التباطؤ الواضح في دينامية الطلب العالمي المسجلة خلال سنة 2024 مقارنة مع سنة 2023.

ظل الطلب على النفط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شبه مستقر مقارنة بسنة 2023، عند مستوى يقارب 45,6 مليون برميل يومياً. وبلغ استهلاك النفط ومشتقاته في أوروبا حوالي 14,28 مليون برميل يومياً مقابل 14,21 مليون برميل يومياً في 2023، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بحدود 0,5%. أما في الولايات المتحدة، فقد بلغ الطلب 20,31 مليون برميل يومياً سنة 2024 مقابل 20,28 مليون برميل يومياً في 2023، وهو مستوى شبه ثابت مع زيادة طفيفة تقارب 0,15%. ويظل الفارق واضحاً لصالح الولايات المتحدة بما يقارب 6 ملايين برميل يومياً. وقد لعبت عدة عوامل دوراً في هذا التباين، حيث تأثرت أوروبا بانخفاض الطلب على الغازوال وبموسم شتوي معتدل نسبياً حدّ من الاستهلاك، بينما استفاد الطلب الأمريكي من ارتفاع استهلاك البنزين والكيروزين.

في بلدان خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بلغ الطلب حوالي 57,1 مليون برميل يومياً، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2023، ومشكلاً المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط. وتشير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الزيادة العالمية في سنة 2024 تعود تقريباً بالكامل إلى اقتصادات خارج المنظمة. وقد ساهمت البتروكيماويات واستمرار تعافي حركة النقل الجوي في دعم الطلب خارج دول المنظمة، مع مساهمة بارزة من آسيا، وخاصة الهند التي مثلت المصدر الأول للنمو بنسبة (+3,4%). أما الاستهلاك الصيني، فقد بلغ حوالي 16,3 مليون برميل يومياً في 2024، وهو ما يعكس نمواً محدوداً جداً مقارنة بسنة 2023. ويُعزى هذا التباطؤ إلى الانتشار السريع للمركبات الكهربائية، واعتماد الشاحنات العاملة بالغاز، وتوسع شبكة القطارات فائقة السرعة، إلى جانب تباطؤ قطاع العقار، وهي عوامل أثرت سلباً على استهلاك البنزين والغاز. في المقابل، جاءت الزيادة المسجلة أساساً من استعمالات البتروكيماويات، بينما ظلت الاستعمالات غير البتروكيماوية شبه مستقرة.

خلال الربع الأول من سنة 2025، بلغ استهلاك النفط الخام ومختلف السوائل البترولية على المستوى العالمي حوالي 102,13 مليون برميل يومياً، مقابل 101,66 مليون برميل يومياً في الربع الأول من 2024، أي زيادة سنوية قدرها +0,50 مليون برميل يومياً؛ غير أنه تراجع بمقدار 1,10 مليون برميل يومياً مقارنة بالربع الأخير من 2024، وهو ما يعكس الطابع الموسمي لبداية السنة. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بالأسواق الآسيوية، خاصة الصين التي استأثرت فيها البتروكيماويات بالقسط الأكبر من النمو، بينما استقرت استعمالات الوقود الطرقي عند مستويات شبه ثابتة. في المقابل، عاد الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مسار الانكماش الهيكلي بعد التعافي الطفيف المسجل في 2024.

أما خلال الربع الثاني من 2025، فقد بلغ الاستهلاك العالمي للنفط الخام ومشتقاته حوالي 103,71 مليون برميل يومياً، مقابل 102,74 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من 2024 و 102,13 مليون برميل يومياً في الربع الأول من 2025. ويمثل ذلك زيادة سنوية في حدود +0,97 مليون برميل يومياً، وارتفاعاً فصلياً مقداره +1,58 مليون برميل يومياً. وقد تركز النمو خلال هذا الربع بالكامل في البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في حين ظل الطلب في دول المنظمة شبه مستقر، مع تسجيل مستوى متدنٍ تاريخياً في اليابان.

بالنسبة للنصف الثاني من سنة 2025، يتوقع أن يبلغ الاستهلاك العالمي من النفط ومشتقاته حوالي 104,49 مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث و 104,53 مليون برميل يومياً خلال الربع الرابع، أي بمعدل 104,51 مليون برميل يومياً على امتداد هذا النصف. ويمثل ذلك زيادة تقدّر بحوالي +1,24 مليون برميل يومياً مقارنة مع النصف الثاني من سنة 2024، وحوالي +1,6 مليون برميل يومياً مقارنة مع النصف الأول من سنة 2025، حيث تُعزى هذه الزيادة أساساً إلى اقتصادات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في حين يظل مستوى الطلب داخل دول المنظمة شبه

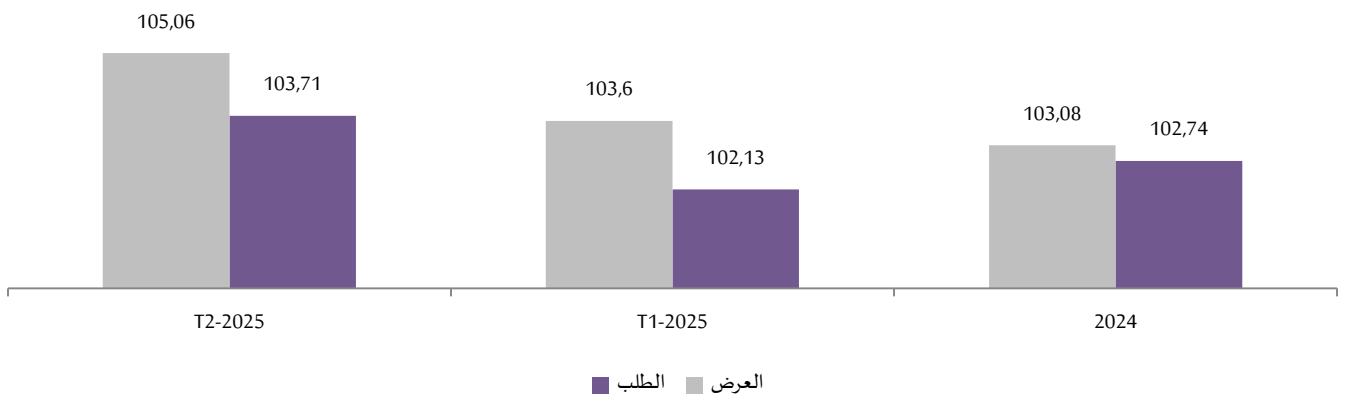
مستقر. أما على مستوى المحددات، فتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) تسجيل فائض متنامٍ في العرض خلال النصف الثاني من سنة 2025، مما يضغط على الأسعار، حيث يُنتظر أن يستقر سعر خام برنت في حدود 58 دولاراً للبرميل خلال الربع الرابع، مع تراكمات في المخزونات تقارب 1,9 مليون برميل يومياً، وهو ما يعكس نمواً معتدلاً للطلب في سياق اقتصادي عالمي أقل دينامية.

2.1.1.1. العرض العالمي للنفط

في سنة 2025، بلغ العرض العالمي من النفط الخام حوالي 78,34 مليون برميل يومياً، مقابل 76,59 مليون برميل يومياً في 2024، أي بزيادة قدرها 1,75 مليون برميل يومياً (+2,3%). ويعزى هذا الارتفاع إلى التخفيف من التخفيضات الطوعية المقررة من طرف «أوبك+» والمعلن عنها مطلع شهر يوليو لدخولها حيز التنفيذ ابتداءً من غشت، إضافة إلى زيادة الإنتاج لدى عدد من المنتجين خارج المنظمة، ولاسيما في الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا.

بالنسبة لمجموع السوائل البترولية، بلغ الإنتاج العالمي حوالي 105,36 مليون برميل يومياً سنة 2025، مقابل 103,08 مليون برميل يومياً في 2024. وقد ساهمت العودة التدريجية لتعديلات «أوبك+»، التي تم تأكيد دخولها حيز التنفيذ خلال شهري غشت وشتبر 2025، في دعم حجم الإنتاج خلال النصف الثاني من السنة. وتوزعت هذه الإنتاجية على نحو 43,65 مليون برميل يومياً لأوبك+، و23,20 مليون برميل يومياً للولايات المتحدة، و38,51 مليون برميل يومياً لباقي المنتجين خارج المنظمة؛ فيما بلغ الإنتاج الخام لأوبك حوالي 27,68 مليون برميل يومياً، مع فائض يناهز 4,0 ملايين برميل يومياً، مما يوفر هامشاً للتدخل. وفي ظل هذه المعطيات، تحول ميزان السوق نحو فائض خلال النصف الثاني من 2025، مما ساهم في تكوين ضغوط على الأسعار المرجعية.

تطور العرض والطلب العالميين للنفط بالمليون برميل في اليوم



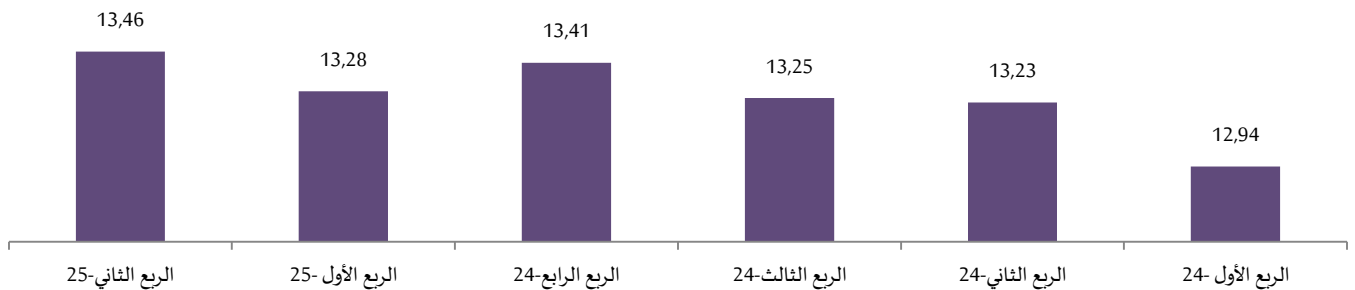
المصدر: وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

خلال الربع الأول من سنة 2025، سجلت المخزونات العالمية المرصودة من النفط ارتفاعاً طفيفاً صافياً بحوالي 6,5 ملايين برميل، وذلك بعد عمليات سحب كبيرة في يناير أعقبتها إعادة تكوين خلال شهري فبراير ومارس. وارتفعت المخزونات إلى 7.671 ملايين برميل، أقل بـ 221 مليون برميل مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الأخيرة. وتُعزى هذه التغيرات إلى تقلبات الواردات الصينية، وإعادة تكوين المخزونات في آسيا، واستئناف تدفق النفط العابر، إضافة إلى تراجع الأسعار خلال فبراير وبداية مارس مما شجع على عمليات التخزين.

خلال الربع الثاني من سنة 2025، شهدت المخزونات النفطية العالمية إعادة تكوين ملموسة، حيث بلغ متوسط التراكم نحو 1,5 مليون برميل يومياً على امتداد الفترة. وفي شهر ماي، سُجلت زيادة قدرها +93 مليون برميل وفقاً للبيانات الأولية، تلتها زيادة إضافية بحوالي +28,1 مليون برميل في شهر يونيو، مما رفع الرصيد الإجمالي إلى 7.836 مليون برميل، مسجلاً بذلك الشهر الخامس على التوالي من الارتفاع. وقد جاءت هذه الدينامية مدفوعة أساساً بارتفاع المخزونات الصينية من النفط الخام بمعدل يقارب +900 ألف برميل يومياً، إضافة إلى زيادة موازية في مخزونات سوائل الغاز بالولايات المتحدة بنفس الحجم تقريباً، في حين تراجعت المخزونات الصناعية لدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال يونيو، وظلت قريبة من أدنى مستوياتها المسجلة خلال العقد الأخير.

في سنة 2024، بلغت متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام حوالي 13,21 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، ومن المرتقب أن يصل إلى 13,41 مليون برميل يومياً خلال سنة 2025، وهو مستوى قياسي مع بلوغ الإنتاج حوالي 13,6 مليون برميل يومياً مع نهاية السنة. وترجع هذه الزيادة أساساً إلى مكاسب الإنتاجية لكل بئر، التي عززت مساهمة حوض "برميان"، إضافة إلى دخول حقول جديدة حيز الخدمة في خليج المكسيك خلال الفترة 2024-2025. غير أن هذا المسار يظل مقيداً بتوقعات أسعار أقل خلال النصف الثاني من سنة 2025، وهو ما سيدفع المشغلين إلى تقليص عمليات الحفر والتشغيل، وهو ما يحد من دينامية النمو بالرغم من مكاسب الكفاءة المسجلة.

التطور الربع السنوي للإنتاج الأمريكي من النفط بالمليون برميل في اليوم

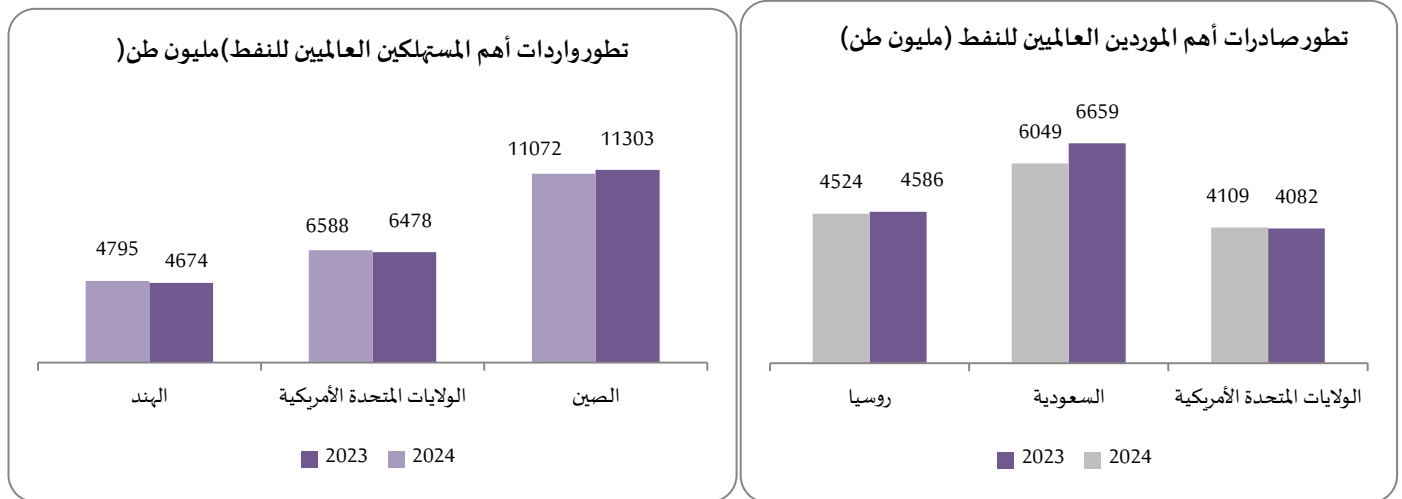


المصدر: وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

خلال النصف الثاني من سنة 2025، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام حوالي 13,39 مليون برميل يومياً في الربع الثالث، ثم 13,50 مليون برميل يومياً في الربع الرابع، أي بمعدل يقارب 13,45 مليون برميل يومياً، مع تسجيل ذروة تقارب 13,6 مليون برميل يومياً في شهر دجنبر 2025. ويعزى هذه المسار إلى مكاسب الإنتاجية المحققة لكل بئر، والتي تدعم حجم الإنتاج، فضلاً عن دخول مشاريع جديدة حيز الخدمة في خليج المكسيك خلال النصف الثاني من السنة، من بينها الوحدة العائمة "Salamanca" وحقول "Shenandoah" و"Leon" و"Castile". غير أن تراجع أسعار خام برنت إلى حوالي 58 دولاراً للبرميل في الربع الرابع، إلى جانب تباطؤ وتيرة الحفر والتشغيل، من شأنه أن يحد من تسارع وتيرة النمو مع نهاية السنة.

3.1.1.1. المبادلات العالمية للنفط

في سنة 2024، عرفت المبادلات العالمية للنفط إعادة هيكلة عميقة بفعل العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تمت إعادة توجيه البراميل نحو الأسواق الآسيوية، مقابل تعويض في أوروبا عبر الواردات القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا والأمريكيتين. وقد بلغت الصادرات الأمريكية من الخام مستوى قياسياً يفوق 4,1 ملايين برميل يومياً، مما عزز دور القارة الأمريكية في الإمدادات العالمية. كما أدى طول المسارات البحرية والاضطرابات اللوجستية، ولاسيما في البحر الأحمر، إلى زيادة حجم "الطن-ميل" وترسيخ أهمية المسارات الطويلة في تجارة النفط الدولية.



المصدر: منظمة الأوبك - النشرة الإحصائية للطاقة العالمية السنوية 2025

في سنة 2024، صدرت الولايات المتحدة ما معدله 4,1 ملايين برميل يومياً من النفط الخام و6,6 ملايين برميل يومياً من المنتجات النفطية، أي بإجمالي صادرات يقارب 10,7 ملايين برميل يومياً. وفي المقابل، تراجعت واردات المنتجات النفطية إلى 1,8 مليون برميل يومياً (-210 ألف برميل يومياً على أساس سنوي)، فيما حافظ الميزان الإجمالي للنفط وسائر السوائل على وضعية تصدير صافية بمقدار -2,34 مليون برميل يومياً. وتعزى هذه الوضعية إلى ارتفاع الإنتاج المحلي من

الخام (13,21 مليون برميل يومياً كمعدل سنوي)، وإلى إعادة تشكيل التدفقات الأوروبية عقب العقوبات المفروضة على روسيا، كما تدعمها القدرات اللوجستكية المتوفرة في خليج المكسيك، فضلاً عن اعتدال مستوى الطلب الداخلي على الوقود، مما قلّص من الحاجة إلى استيراد المنتجات النفطية.

بلغ متوسط صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام حوالي 5,95 ملايين برميل يومياً، وهو أدنى مستوى مسجل منذ سنة 2010، مع بلوغ ذروة شهرية تقارب 6,30 ملايين برميل يومياً في يناير، مقابل تراجع إلى 5,74 ملايين برميل يومياً في يوليو. وتُعزى هذه الانخفاضات أساساً إلى استمرار تطبيق التخفيضات الطوعية في إطار تحالف "أوبك+"، التي أعادت مستوى الإنتاج السعودي إلى حوالي 9 ملايين برميل يومياً، إضافة إلى تخصيص حصة أكبر للتكرير المحلي من طرف شركة "أرامكو"، حيث وُجه ما نسبته 28 % من الإنتاج نحو المصافي داخل المملكة خلال سنة 2024. كما ساهمت زيادة صادرات المنتجات المكررة في منطقة الخليج في هذا التوجه، إذ بلغت الصادرات السعودية من البنزين في المتوسط 281 ألف برميل يومياً خلال سنة 2024، مقابل 93 ألف برميل يومياً من النافتا، وهو ما يعكس تنامي دور الصناعات التحويلية في تصريف البراميل السعودية.

في سنة 2024، بلغ متوسط صادرات النفط الروسي حوالي 7,5 ملايين برميل يومياً، منها 4,8 ملايين برميل من النفط الخام و2,7 ملايين برميل من المنتجات النفطية، وذلك بحسب وكالة الطاقة الدولية. وقد شكلت الصين الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات بمعدل 2,4 ملايين برميل يومياً، تلتها الهند بـ 1,9 مليون برميل يومياً، ثم تركيا بـ 0,8 مليون برميل يومياً، في حين ظلت التدفقات نحو الاتحاد الأوروبي محدودة في حدود 0,4 مليون برميل يومياً. وترتبط هذه الوضعية بإعادة التوزيع الجغرافي الناجم عن العقوبات المفروضة وآلية تحديد سقف الأسعار، إضافة إلى القيود المرتبطة بخدمات التأمين، فضلاً عن التحديات الداخلية لقطاع التكرير خلال سنة 2024، والتي تجسدت في حظر مؤقت على صادرات البنزين ابتداءً من فاتح مارس 2024، إلى جانب الأعطاب والأضرار التي مست بعض الوحدات، مما أثر سلباً على حجم صادرات المنتجات المكررة.

بلغت الصادرات العالمية من النفط الخام ومشتقاته حوالي 75,02 مليون برميل يومياً، منها 24,08 مليون برميل يومياً من بلدان منظمة أوبك، أي ما يمثل 32,1 % من الإجمالي، مقابل 50,95 مليون برميل يومياً من خارج المنظمة. أما بخصوص النفط الخام، فقد بلغت الصادرات 43,24 مليون برميل يومياً، منها 19,01 مليون برميل يومياً من دول أوبك (44,0 %)، و24,23 مليون برميل يومياً من خارج أوبك. وفيما يخص المنتجات النفطية، فقد بلغت 31,79 مليون برميل يومياً، منها 5,07 ملايين برميل يومياً من أوبك و26,72 مليون برميل يومياً من خارجها. وتُعزى هذه البنية إلى استمرار التخفيضات الطوعية التي اعتمدها تحالف "أوبك+"، والتي حدّت من صادرات النفط الخام لدى بلدان المنظمة مقارنة بسنة 2023، إضافة إلى تنامي صادرات المنتجات المكررة من منطقة الخليج مدعومة بزيادة قدرات التكرير، فضلاً عن إعادة التوزيع

الجغرافي للتدفقات لفائدة الأسواق الآسيوية. أما على مستوى الدول خارج أوبك، فقد ساهمت الصادرات القياسية للولايات المتحدة، إلى جانب توسع دور المصدرين في القارتين الأمريكيتين، في تعزيز هذا الاتجاه التصاعدي.

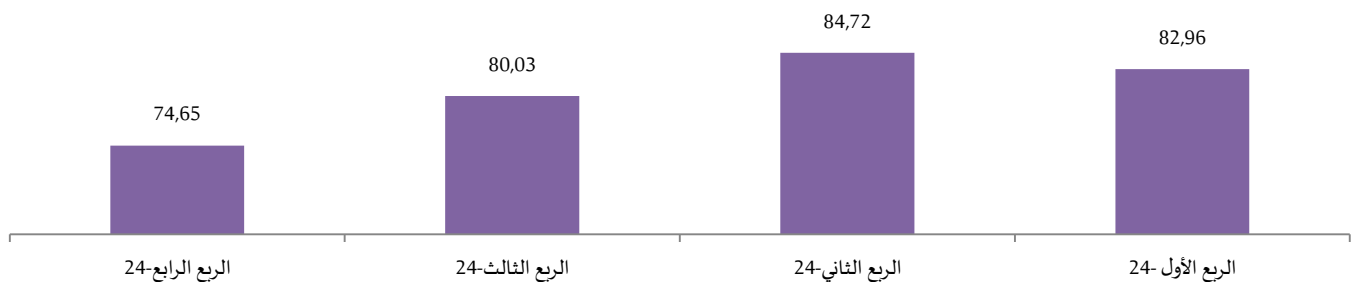
بلغت واردات الصين من النفط الخام حوالي 11,1 مليون برميل يومياً وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، مسجلة تراجعاً بنحو 1,9 % على أساس سنوي. ويأتي هذا الانخفاض في سياق ضعف الطلب على الوقود نتيجة التوسع في استعمال الطاقة الكهربائية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تراجع عمليات التكرير إلى معدل 14,19 مليون برميل يومياً خلال السنة، فضلاً عن ارتفاع الإنتاج المحلي إلى حوالي 4,3 ملايين برميل يومياً، مما قلص نسبياً الحاجة إلى الاستيراد. كما أثرت إعادة تشكيل قاعدة الموردين على هذه الوضعية، حيث بلغ مستوى المشتريات من روسيا مستوى قياسياً يناهز 108,5 ملايين طن (ما يعادل 2,17 مليون برميل يومياً)، مقابل تراجع في الواردات السعودية إلى 78,64 ملايين طن (أي 1,57 مليون برميل يومياً)، في حين ارتفعت التدفقات عبر ماليزيا التي استُخدمت كنقطة عبور. أما على صعيد الصادرات الصينية من المنتجات المكررة، فقد سجلت انخفاضاً بحدود 7,2 %، مما حدّ من الحافز لزيادة واردات النفط الخام.

2.1.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية

1.2.1.1. تطور الأسعار العالمية للنفط الخام

خلال سنة 2024، اتسمت أسعار خام برنت بمسار متميز، حيث تميز النصف الأول باستقرار نسبي، تلاه تراجع تدريجي في النصف الثاني. فقد شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً ما بين الربعين الأول والثاني بفعل التزام تحالف "أوبك+" بسياسة ضبط العرض الممتدة إلى غاية نهاية شهر شتنبر، إلى جانب الاضطرابات المسجلة في البحر الأحمر التي أدت إلى إطالة المسارات البحرية وتجميد عدد أكبر من البراميل "في البحر"، فضلاً عن مستوى المخزونات البرية المنخفض نسبياً في مطلع السنة. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تقليص الكميات المتاحة فعلياً في السوق، مما دعم المستويات السعرية المسجلة خلال الربعين الأول والثاني وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تطور المتوسطات ربع السنوية لسعر برنت بالدولار للبرميل

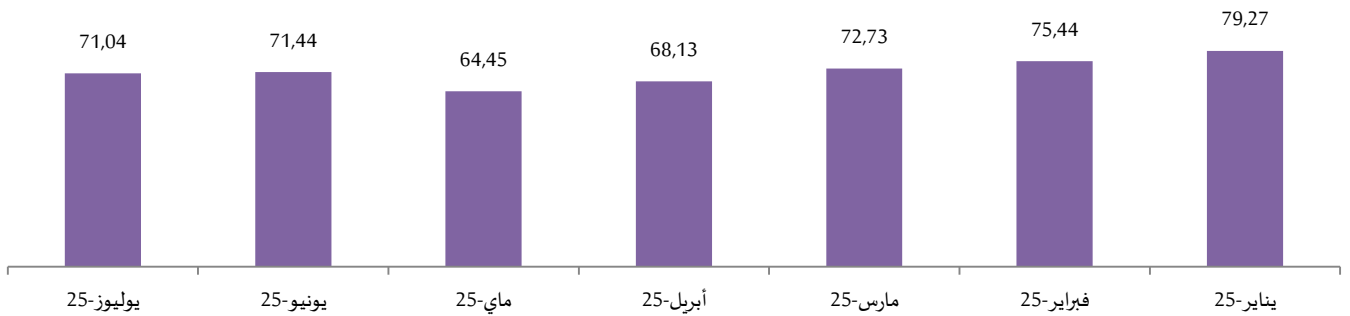


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تميز النصف الثاني من السنة بانخفاض في الأسعار، مع تراجع في الربع الثالث ثم تراجع أكثر حدة في الربع الرابع، حيث استقر المعدل في حدود 75 دولاراً للبرميل. ويعزى هذا المنحى إلى تسارع وتيرة العرض من خارج تحالف "أوبك+"، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والأمريكتان، إضافة إلى تباطؤ الطلب العالمي المرتبط خصوصاً بضعف النمو الاقتصادي في الصين، فضلاً عن مؤشرات تراكم المخزونات التي أثرت سلباً على علاوة المخاطر. وقد دفعت هذه العوامل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تسجيل معدل للربع الرابع أدنى من التوقعات المعلنة في بداية السنة. وباختصار، فإن مزيج "عرض في ارتفاع/طلب أقل ديناميكية/مخزونات في طور إعادة التكوين" قد رجّح كفة التوازن نحو فائض ضمني خلال النصف الثاني، مما رسّخ مسار الانخفاض في الأسعار.

في سنة 2025، تتبعت أسعار خام برنت مسارا من مرحلتين. فمن يناير إلى ماي، سجل تراجع متواصل حيث بلغت الأسعار حوالي 79 دولاراً للبرميل في يناير لتقترب من 64 دولاراً للبرميل في ماي. ويفسر هذا الاتجاه بتوقعات وجود فائض في العرض، وتزايد المخزونات خلال النصف الأول من السنة، إضافة إلى ضعف الطلب الآسيوي مقارنة بالمستويات المنتظرة.

التطور الشهري لمتوسط سعر برنت سنة 2025 (بالدولار/برميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

خلال شهري يونيو ويوليو، سجلت أسعار خام برنت انتعاشاً تقنياً لتستقر في حدود 71 دولاراً للبرميل، وذلك تحت تأثير العوامل الموسمية المرتبطة بالطلب على المحروقات، وانتهاء فترات الصيانة بالمصافي، فضلاً عن بعض التوترات اللوجستكية المؤقتة. أما بالنسبة للنصف الثاني من السنة، فتشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن وتيرة ارتفاع العرض العالمي ستكون أسرع من وتيرة نمو الطلب، مع تسجيل زيادات متوقعة في المخزونات خلال الربعين الثالث والرابع، إلى جانب التسريع في وتيرة تخفيف التخفيضات الطوعية لتحالف "أوبك+"، حيث تم تأكيد الزيادات المبرمجة لشهري غشت وشتبر 2025. ونتيجة لذلك، تبقى فرص الارتفاع المستدام للأسعار محدودة، ليستمر توازن السوق في اتجاه فائض ضمني، مما يرسخ مستويات أسعار أقل مع نهاية السنة.

1.2.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة

في سنة 2025، سجل الغازوال في السوق الأوروبية اتجاهاً نحو عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية، في حين شهدت أسعار البنزين دينامية أكثر تقلباً. وتظل هذه المسارات مرتبطة أساساً بالتوازن العام بين العرض والطلب وبالتأثيرات الموسمية.

◀ تطور أسعار الغازوال في سنة 2025

يظهر سوق الغازوال الأوروبي خلال سنة 2025 منحني يتسم أولاً بالتراجع ثم بإعادة التوازن التدريجي. فقد تميز مطلع السنة بضعف الهوامش المرتبطة بالمنتجات المقطرة المتوسطة وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (AIE)، وذلك في سياق إعادة تكوين المخزونات العالمية وانخفاض الطلب عن المتوقع في عدد من الاقتصادات الكبرى. وقد بلغت مخزونات الغازوال في منطقة ARA أدنى مستوى لها في شهر مارس، مما عكس استمرار توتر السوق، قبل أن تشهد تحسناً خلال فصل الصيف بفعل زيادة الواردات. ومع ذلك، ظل استهلاك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في حالة من الركود النسبي، وهو ما حدّ من نطاق تعافي الأسعار بالرغم من تسجيل بعض فترات التقلب.

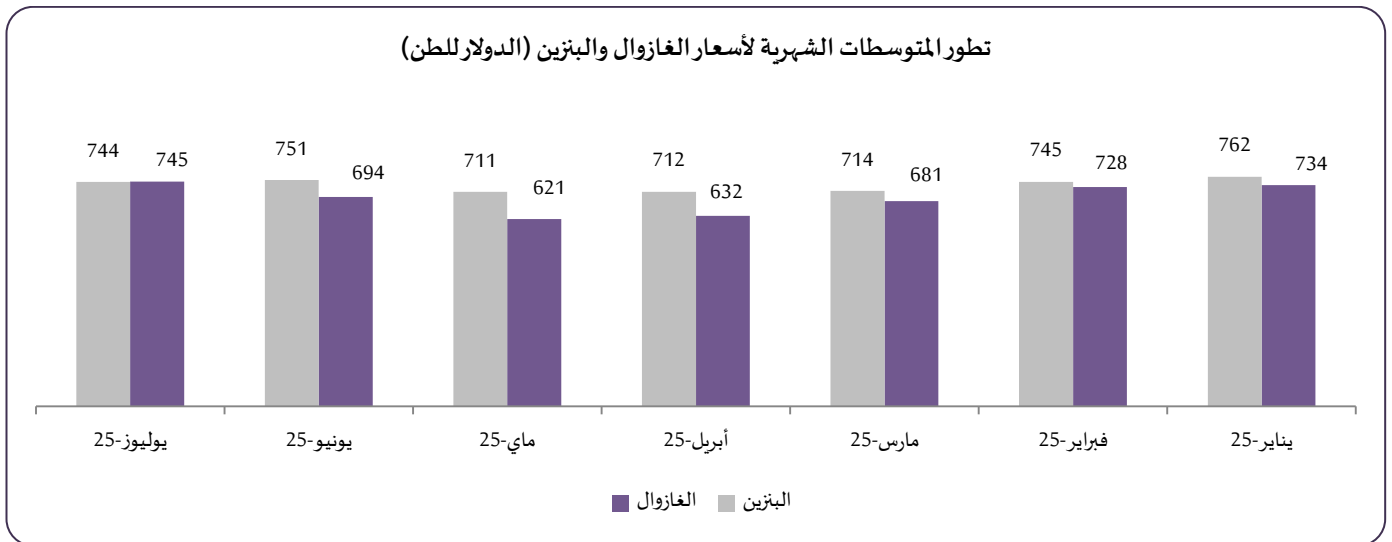
تهيمن محددات العرض واللوجستيك على دينامية السوق داخل أوروبا. فالمسارات البحرية الطويلة الناتجة عن استمرار المخاطر في البحر الأحمر أدت إلى إطالة طرق الشحن وارتفاع تكاليف النقل، مما زاد من حساسية أسعار الاستيراد (CIF) تجاه الاضطرابات. أما الارتفاعات المسجلة في مخزونات منطقة ARA في منتصف غشت، فهي تعكس زيادة في حجم الواردات، خاصة من الشرق الأوسط والأمريكيتين، في وقت تظل فيه أوروبا تعاني عجزاً هيكلياً في المنتجات المقطرة. وتُفسر هذه الوضعية بمجموعة عوامل، تشمل تكاليف نقل مرتفعة بشكل متقطع، وتنامي العرض العالمي من المنتجات في إطار موسمي، إلى جانب اعتدال الطلب الأوروبي؛ وهو ما يفرز سوقاً تتوتر فيه علاوات الغازوال بشكل ظرفي دون أن يؤدي ذلك إلى مسار تصاعدي مستدام للأسعار.

◀ تطور أسعار البنزين في سنة 2025

خلال سنة 2025، اتبع سوق البنزين في أوروبا مساراً تميز بالتراجع خلال النصف الأول ثم بإعادة توازن محدودة في ذروة فصل الصيف. فمن يناير إلى ماي، أثر تراجع أسعار خام برنت ومراجعات الطلب بشكل مباشر على أسعار البيع بالتجزئة وهوامش البنزين، في حين ساهمت إعادة تكوين المخزونات العالمية وارتفاع وتيرة التكرير في زيادة العرض المتاح، مما أدى إلى ضغط على هوامش البنزين مقارنة بالتوقعات المسجلة في بداية السنة. وفي شهر يونيو، ساهمت عودة أسعار الخام إلى الارتفاع في تقليص الهوامش، حيث أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى ضعف هوامش البنزين والنافتا، مؤكدة أن السوق ظل

أقل دعماً للبازين مقارنة بالمنتجات المقطرة. أما الاستقرار النسبي المسجل في يوليوز فقد ارتبط أساساً بالعوامل الموسمية المرتبطة بارتفاع استهلاك الوقود خلال فصل الصيف، دون أن يترتب عنه توتر مستدام في مؤشرات الهوامش.

وقد عززت دينامية التدفقات هذا التراجع. فقد أدى صعود مصفاة "دانغوت" إلى تقليص اعتماد إفريقيا الغربية على الشحنات الأوروبية، حيث سجل تراجع ملحوظ في الواردات الإقليمية، وتم في يونيو تسجيل أول شحنة من البازين النيجيري المصدر خارج المنطقة، الأمر الذي قلص من أحد المنافذ التقليدية للبازين الأوروبي، وجعل الهوامش أكثر حساسية للتقلبات الموسمية واللوجستية فقط. كما ظلت الإمدادات الأوروبية الموجهة إلى إفريقيا الغربية أدنى من مستويات السنة الماضية، في حين تراجعت واردات نيجيريا بفعل توفر العرض المحلي، رغم أن بعض فترات التقلب سمحت للبازين بتسجيل أداء أفضل من أساسياته بشكل ظرفي. وفي هذا السياق، يبدو أن البازين الأوروبي يتأثر بتوافر أسواق التصدير وتكلفة النفط الخام أكثر من تأثره بالضغوط الداخلية للطلب الإقليمي.



المصدر: بلاتس

2.1. سوق غاز البترول المسال (GPL)

ظل سوق غاز البترول المسال العالمي، خلال سنة 2025، خاضعاً لهيمنة العرض الأمريكي والطلب الآسيوي. فقد عززت الولايات المتحدة مكانتها كأكبر منتج ومصدر بفضل النمو المستمر لسوائل الغاز الطبيعي، وذلك بالرغم من حصص الإنتاج المفروضة من طرف "أوبك+" وأعمال الصيانة والقيود اللوجستية التي حدثت من التدفقات العالمية. واستوعبت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تعد أكبر مركز للاستهلاك والاستيراد، معظم الكميات الإضافية المعروضة.

في نفس الوقت، أعادت التوترات التجارية، بين الولايات المتحدة والصين، تشكيل المسارات التجارية التقليدية، إذ تم توجيه التدفقات الأمريكية إلى الهند وجنوب شرق آسيا على شكل شحنات مجزأة، الأمر الذي أدى إلى اختلالات في آليات التحكيم وزاد من حدة التقسيم الإقليمي. كما أدت الظروف المناخية غير المعتادة والموسمية الأقل حدة إلى تخفيف

تقلبات الأسعار العالمية. وبذلك، أصبح السوق أكثر استقرارًا، غير أنه يبقى عرضة للصدمات الجيوسياسية واللوجستية.

1.2.1. التجارة الدولية لغاز البترول المسال

1.1.2.1. الطلب العالمي على غاز البترول المسال

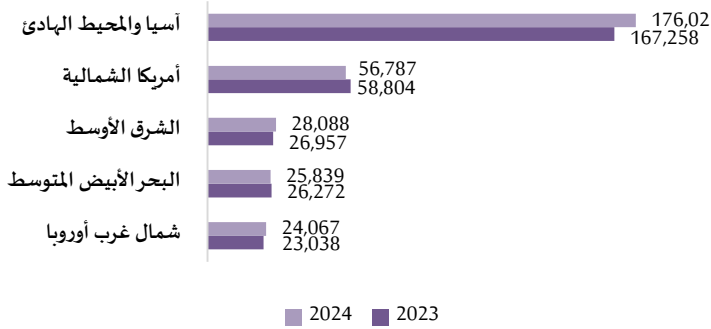
بلغ الطلب العالمي على غاز البترول المسال 364 مليون طن خلال سنة 2024، مقابل 357 مليون طن برسم سنة 2023، بزيادة قدرها 7 ملايين طن (1,96%). ورغم هذا النمو إيجابي، إلا أنه يظل الأضعف من حيث الحجم والنسبة المئوية منذ الجائحة، مما يشير إلى تباطؤ دينامية السوق العالمية. وتظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبفارق كبير، المنطقة المستهلكة الأولى حيث تمثل ما يقرب من 48% من الطلب العالمي. فقد كانت مساهمتها في النمو العالمي مهمة، حيث عوضت إلى حد كبير التراجع الذي شهدته مناطق أخرى.

في المقابل، سجلت المناطق الأخرى تطورات متباينة. فقد ساهمت أمريكا الشمالية في الانخفاض بنسبة 28.8%، في حين ساهمت منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة 6,2%. وعلى العكس، دعم الشرق الأوسط وشمال غرب أوروبا النمو بنسبة 16,2% و 14,7% على التوالي. وبذلك، قادت منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها النمو العالمي بنسبة 125%، معوضةً التراجعات المسجلة في الأسواق الغربية.

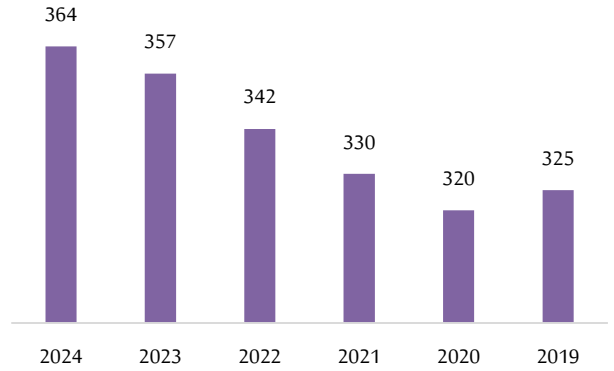
بقي الطلب العالمي على غاز البترول المسال، خلال الفترة الممتدة من شتنبر إلى أكتوبر من سنة 2024، قويًا بشكل عام. إذ قام المشغلون في أوروبا بتكوين مخزونات كبيرة استعداداً لفصل الشتاء، بينما بدأ استهلاك الولايات المتحدة ارتفاعه مع عودة الطلب على التدفئة. وفي آسيا، ظل الطلب قوياً في الصين على الرغم من الصعوبات التي واجهها قطاع البتروكيماويات، بينما بلغ مستويات استثنائية في الهند وإندونيسيا، مدعوماً بالاحتياجات المنزلية، وتكوين المخزونات قبل فصل الشتاء، وتوسيع البرامج العمومية للولوج إلى غاز البترول المسال.

وظل الطلب العالمي، خلال شهري نونبر ودجنبر من سنة 2024، أقل من التوقعات، ويعزى ذلك أساساً إلى الظروف الجوية المعتدلة بشكل استثنائي. حيث بلغت درجات الحرارة مستويات قياسية مرتفعة، مما أدى إلى انخفاض كبير لاستهلاك التدفئة بعدة مناطق. أما في أوروبا، ورغم تسجيل انخفاض طفيف في درجات الحرارة مع نهاية السنة، ظلت المخزونات أعلى من متوسطها الموسمي، وهو ما يعكس استمرار فائض العرض. وتبرز هذه الوضعية اختلالاً بين طلب أقل قوة من المتوقع، ووفرة كبيرة للمنتوجات.

الطلب على غاز البترول المسال حسب المنطقة خلال 2023-
2024 (مليون طن)



تطور الطلب العالمي لغاز البترول المسال (مليون طن)

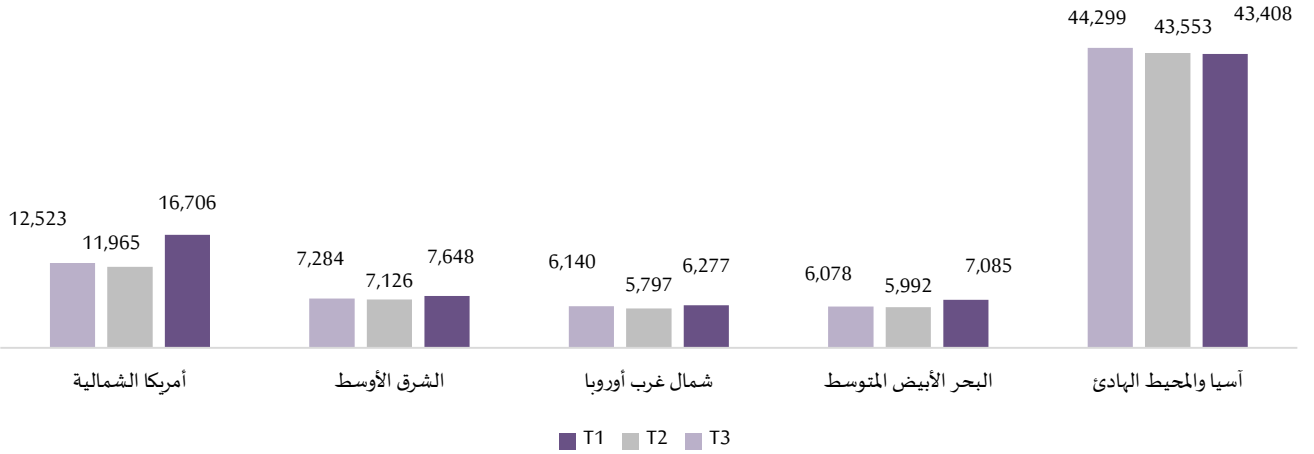


المصدر: أريغوس ميديا

تطور الطلب العالمي على غاز البترول المسال، حسب المناطق، بشكل متباين خلال الربع الأول من سنة 2025. فقد ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ شبه مستقرة، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة +0,3%. إلا أن هذا الاستقرار الظاهر يُخفي تراجعاً غير مسبوق في الهند، حيث انخفض الاستهلاك خلال شهر فبراير بمقدار 21 ألف طن، ليستقر عند 2,57 مليون طن، كنتيجة مباشرة لتقليص الدعم الموجه للأسر في إطار ميزانية 2025-2026.

واستفاد الطلب في أوروبا من ثبات أسعار النفط وتراجع أسعار الطاقة، مما حسن من تنافسية غاز البترول المسال مقارنةً بالمعايير الموسمية. وقد وفر هذا الوضع متنفساً لمصانع التكسير البخاري الأوروبية التي عانت لعدة سنوات من هوامش ربحية ضعيفة، وتكاليف طاقة مرتفعة، وبُنى تحتية متقادمة. وبعدها توجهت شركات مزج البنزين نحو الصيغ الصيفية، تراجع أداء غاز البوتان مع نهاية فصل الشتاء. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تراجع الطلب (2,7%-)، حيث قلصت شركات مزج البنزين من مشترياتها بالنظر لامتلاكها مخزونات وفيرة من غاز البوتان، وتوقعها لمزيد من انخفاض الأسعار إلى غاية فصل الربيع. وعلى النقيض من ذلك، سجل الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً (+2,8%)، في حين بقيت كل من منطقة البحر الأبيض المتوسط (2,3%-) وشمال غرب أوروبا (0,03%-) متراجعتين بفعل شتاء أكثر دفئاً مقارنة بالسنة الماضية.

التطور ربع السنوي للطلب مليون طن سنة 2025



المصدر: أرغوس ميديا

شهد الطلب العالمي على غاز البترول المسال، خلال الربع الثاني من سنة 2025، مسارات متباينة حسب المناطق، مما يعكس التأثيرات الموسمية والديناميات البنيوية للأسواق. فقد ارتفع استهلاك منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف (+0,3% إلى 43,553 مليون طن)، غير أن هذا الاستقرار يخفي تحركات متباينة، إذ تراجع الطلب الصيني الفوري بعد مرحلة تكوين المخزونات، قبل أن يستعيد نشاطه مع نهاية الربع بفضل ارتفاع وتيرة عمل مصانع هدرجة البروبان وزيادة استهلاك غاز البوتان في إنتاج "ميثيل ثالثي بوتيل إثير". أما الهند، فقد عززت مشترياتها عبر عدة طلبات عروض فورية، مدعومة بواردات قياسية، سهلتها البنيات التحتية للتخزين وخطوط الأنابيب.

ظلت الأوضاع متوترة في أوروبا، إذ لم تتمكن مصانع التكسير البخاري، التي بلغت أقصى حدود مرونتها، من استيعاب العرض الفائض، مما حدّ من إمكانيات نمو الطلب. ففي شمال غرب أوروبا، تراجع الاستهلاك نتيجة الظروف المناخية الصيفية وضعف القطاع البتروكيماوي المستمر، بينما شهدت أوروبا الشرقية ارتفاع طلب المراحل النهائية على غاز البروبان، نتيجة للتوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحظر الكلي على غاز البترول المسال الروسي وبعض مشاكل الإمداد. أما منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً (-2,3%)، مما يؤكد ضعفها الهيكلي.

واستمر انكماش الطلب في أمريكا الشمالية (-3,0%)، في سياق اتسم بتراكم كبير للمخزونات وانتهاء موسم مزج البنزين الشتوي، الذي يستخدم فيه غاز البوتان من طرف المصافي، وارتفاع درجات الحرارة الذي يقلل من استخدام البروبان في التدفئة المنزلية والتجفيف في الفلاحة. وواصل الشرق الأوسط، ديناميته التصاعدية (+2,8%)، مستفيداً من بيئة إقليمية أكثر إيجابية، تميزت بارتفاع الطلب البتروكيماوي المحلي واستمرار استهلاك غاز البترول المسال في القطاع السكني حتى بعد نهاية شهر رمضان.

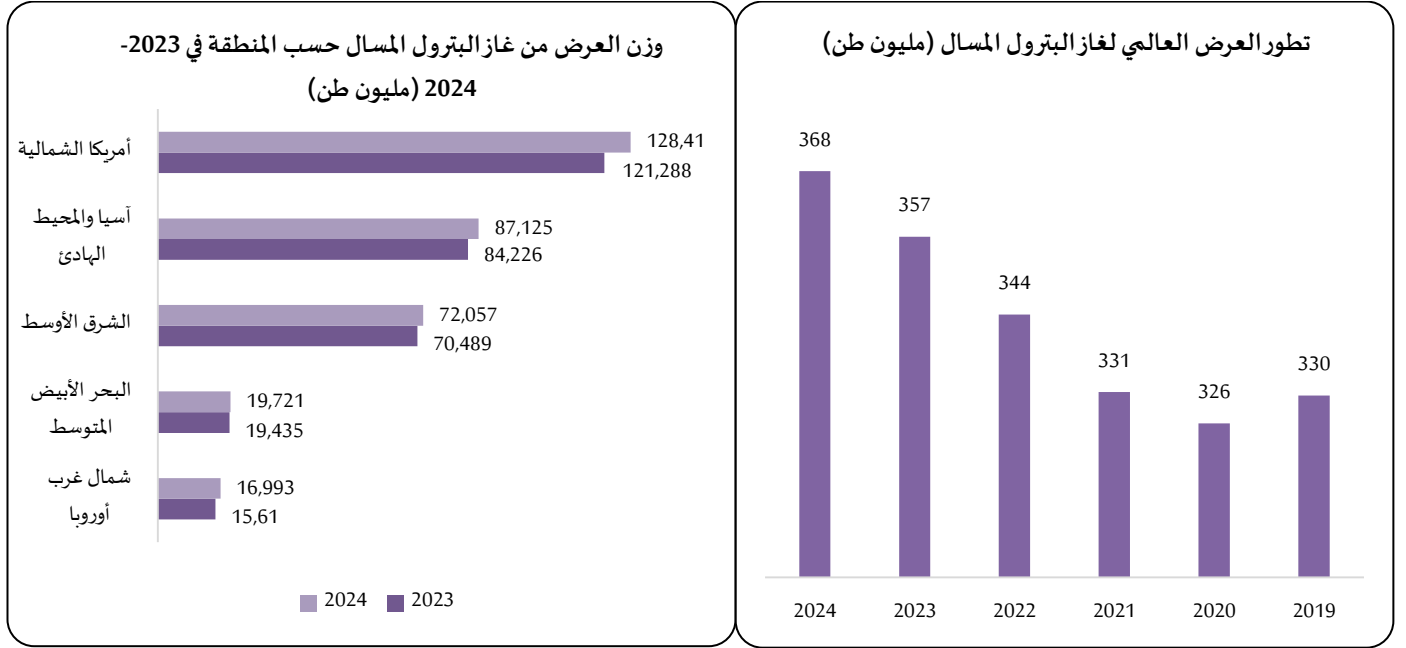
2.1.2.1. العرض العالمي لغاز البترول المسال

عرف الإنتاج العالمي لغاز البترول المسال، خلال سنة 2024، نمواً ملحوظاً بنسبة 3,08% على أساس سنوي، ليلبلغ 368 مليون طن. وقد كان هذا النمو مدعوماً أساساً من أمريكا الشمالية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ارتفع إنتاجها بنسبة 6%، نتيجة توسع تدفقات سوائل الغاز الطبيعي المستخرجة من حقول الغاز الصخري. وقد مكنت هذه الدينامية الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق رقم قياسي سنوي يقارب 111 مليون طن، وهو ما يمثل حوالي 57% من النمو العالمي لإنتاج غاز البترول المسال، مما يؤكد دورها كمحرك للعرض العالمي.

كما ساهمت آسيا في هذا النمو، بإضافة 2,9 مليون طن، أي ما يعادل 26% من النمو العالمي، بفضل نشاط تكرير قوي مدعوم بارتفاع صادرات المنتجات المكررة نحو أوروبا في أعقاب الحظر المفروض على النفط الروسي. من جانبها، زادت دول الخليج إنتاجها بنسبة 2,27% مقارنة بسنة 2023، رغم القيود التي فرضتها منظمة أوبك+، مضيفة بذلك 1,6 مليون طن إلى النمو العالمي للعرض من غاز البترول المسال.

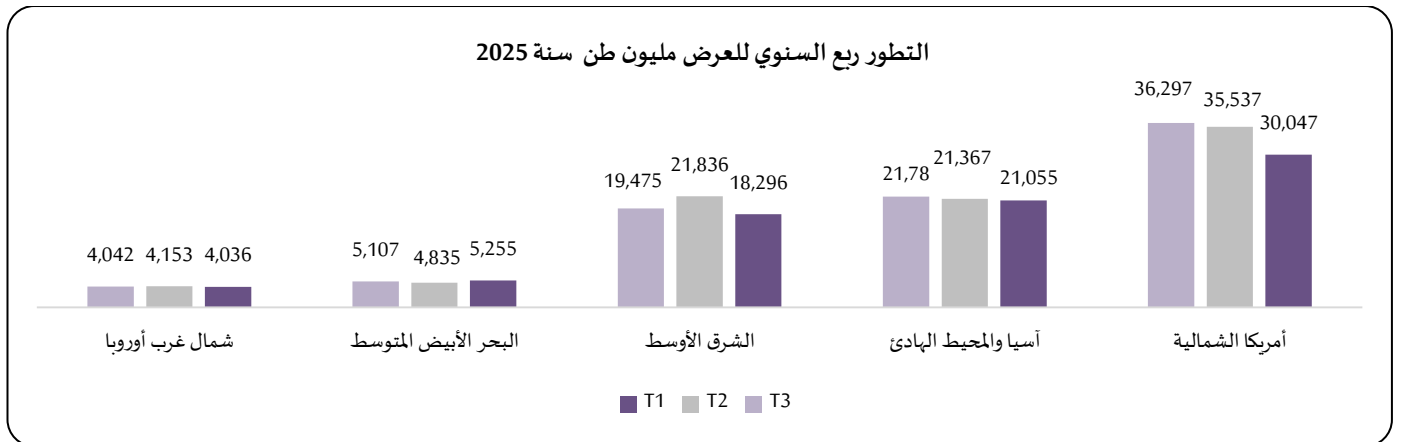
تميزت الأوضاع، خلال الفترة الممتدة من شتنبر إلى دجنبر 2024، باستقرار العرض العالمي وإن كان مقيداً بفعل التكيف التدريجي مع القيود وصيانة المنشآت الرئيسية. وقد شكل توفر المنتج عاملاً حاسماً، مع محدودية الطاقة التصديرية في الولايات المتحدة بسبب الصيانة على طول ساحل الخليج وكذلك في الشرق الأوسط. وخلال شهر شتنبر، ظل السوق هادئاً رغم انتهاء أشغال الصيانة بمحطة هولندا الأمريكية والمصانع السعودية لمعالجة الغاز، حيث أدى تخفيض حصص إنتاج أوبك+ والطاقة التصديرية المحدودة إلى كبح ارتفاع التدفقات العالمية. وأدت القيود في الولايات المتحدة إلى تسجيل رسوم موانئ قياسية وتوتر السوق المحلية، حيث استقرت الصادرات عند مستويات الأشهر السابقة رغم انخفاض القدرة الفعلية. وتشير التوقعات المرتبطة بدخول قدرات جديدة خلال سنة 2025 إلى أن هذا الاختلال سيستمر طوال فصل الشتاء.

عاد العرض تدريجياً، خلال الأشهر الموالية، إلى حالة من التوازن. إذ أدى استئناف الصادرات من محطة هولندا، خلال شهر أكتوبر، إلى تقليص رسوم الموانئ، رغم بقائها مرتفعة، في حين واجهت القدرة الإضافية الأمريكية صعوبة امتصاص الفائض في السوق المحلية. وخلال شهر نونبر، ارتفع عرض غاز البوتان في الشرق الأوسط، غير أن إمدادات غاز البروبان ظلت محدودة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت الأسعار، بشكل نسبي، محمية من الانخفاضات العالمية لغاز البترول المسال، على الرغم من تراجع أسعار الشحن واشتداد المنافسة في الأسواق الآسيوية.



المصدر: أرغوس ميديا وإشس ماركيت

ارتفع العرض في أمريكا الشمالية خلال الربع الأول من سنة 2025 بنسبة 3,4% على أساس سنوي، على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن سوء الأحوال الجوية الشتوية وحالات الضباب المستمرة على ساحل الخليج، مما أدى إلى تأخير بعض الصادرات. وظل النمو معتدلاً، في شمال غرب أوروبا، عند 1,1% على أساس سنوي، في سياق تميز بتوقف مؤقت لمصفاة رئيسية وتراجع الإنتاج في بحر الشمال. أظهرت منطقة البحر الأبيض المتوسط استقراراً نسبياً، مع زيادة هامشية بنسبة 0,2%. على العكس من ذلك، سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ انخفاضاً بنسبة 2,5%، نتيجة لتحويل التدفقات الأمريكية بشكل متزايد نحو أوروبا. أما منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة 5,7%، مدعوماً بتخفيف تخفيضات الإنتاج من طرف أوبك+ وبدء تشغيل مشاريع تصدير جديدة.



المصدر: أرغوس ميديا وإشس ماركيت

تأكد المنحى التصاعدي على الصعيد العالمي خلال الربع الثاني من سنة 2025. فقد حافظت أمريكا الشمالية على نموها بنسبة 3,4%، مدعومة بإنتاج قوي وبداية تشغيل توسعة محطة هولندا، مما عزز قدراتها التصديرية. كما واصل الشرق الأوسط ديناميته المتصاعدة بزيادة قدرها 5,7%، بفضل الرفع الجزئي للقيود المفروضة على الإنتاج من قبل منظمة أوبك+، وبدعم من الطلب المستمر في كل من جنوب وجنوب شرق آسيا. وفي أوروبا، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط نموًا ضعيفًا بلغ 0,2%، في حين سجل شمال غرب أوروبا زيادة طفيفة بنسبة 0,07%، نتيجة تأثير المستويات المرتفعة لأسعار الغاز الطبيعي. وواصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تراجعها بنسبة 2,5%، وهو ما يعكس تقلص العرض بسبب تعديلات الإنتاج والمنافسة المتزايدة مع التدفقات القادمة من أوروبا الشرقية.

تطور العرض العالمي بشكل متباين حسب المناطق خلال الربع الثالث من سنة 2025. فقد سجلت أمريكا الشمالية زيادة قدرها 1,189 مليون طن مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024، مما أكد تنامي القدرات التصديرية بفضل محطة هولندا. كما عززت منطقة الشرق الأوسط عرضها بزيادة قدرها 1,045 مليون طن، مدفوعة بزيادة الكميات السعودية، على الرغم من تراجع الشحنات الإيرانية. وفي أوروبا، كان الوضع متباينًا، ففي حين استفاد شمال غرب أوروبا من انتعاش بلغ 46 ألف طن، مدعومًا بالتسليمات القادمة من البحر الأسود والاستقرار التعاقدية، بقيت منطقة البحر الأبيض المتوسط شبه مستقرة، مسجلة حالة ركود. وعلى العكس من ذلك، سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تراجعًا ملحوظًا بلغ 555 ألف طن، نتيجة استمرار ضعف الطلب الصيني وانخفاض الواردات، مما زاد من الضغط على السوق الإقليمية.

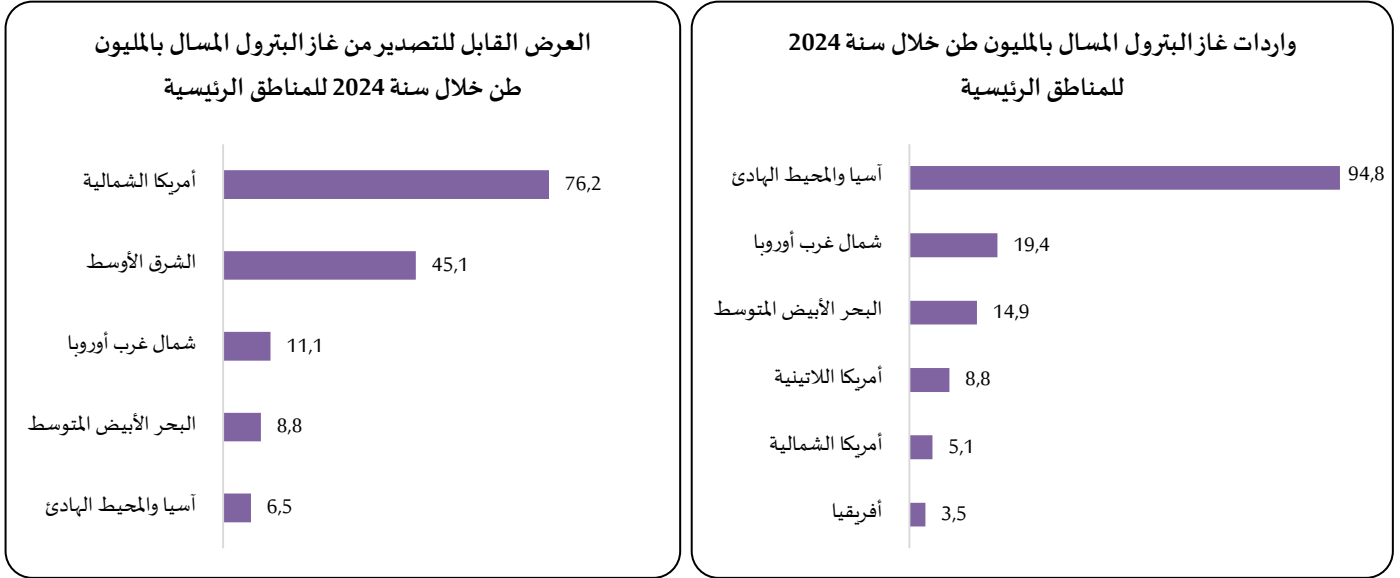
3.1.2.1. التجارة العالمية لغاز البترول المسال

واصلت التجارة الدولية لغاز البترول المسال نموها المطرد خلال سنة 2024، مع استمرار هيمنة كل من أمريكا الشمالية والشرق الأوسط على جانب العرض القابل للتصدير، في حين ظلت آسيا القوة الدافعة للطلب على الاستيراد.

وقد رسخت أمريكا الشمالية مكانتها كأول مُصدّر عالمي لغاز البترول المسال، حيث استحوذت على حوالي 48% من إجمالي التدفقات العالمية. وتعززت هذه الهيمنة إلى فائض الإنتاج، وقدرات التخزين الكبيرة، وتشغيل بنى تحتية جديدة للتصدير، مما سمح باستعمال أكبر للمحطات الأمريكية. واحتلت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الثانية، بنسبة 28% من الصادرات العالمية، مدعومة بالاستعادة التدريجية للكميات المصدّرة من دول الخليج، وذلك رغم القيود المرتبطة بسياسات الإنتاج التي تنتهجها منظمة أوبك+. وبذلك، تستأثر هاتان المنطقتان معًا بأكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العالمية لغاز البترول المسال.

من ناحية الطلب، برزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بفارق كبير، كأول قطب مستورد، حيث استوعبت 61% من التدفقات العالمية. وتعكس هذه الهيمنة، اعتماد المنطقة الكبير على الطاقة والأهمية الاستراتيجية لغاز البترول المسال في

تلبية الطلب السكني والصناعي، لا سيما في الصين والهند. واحتلت أوروبا الشمالية الغربية المرتبة الثانية بين المستوردين، بنسبة 12,5% من الواردات العالمية (19,4 مليون طن)، مدفوعة بطلب كبير من قطاع البتروكيماويات.



المصدر: أرغوس ميديا وبلايس

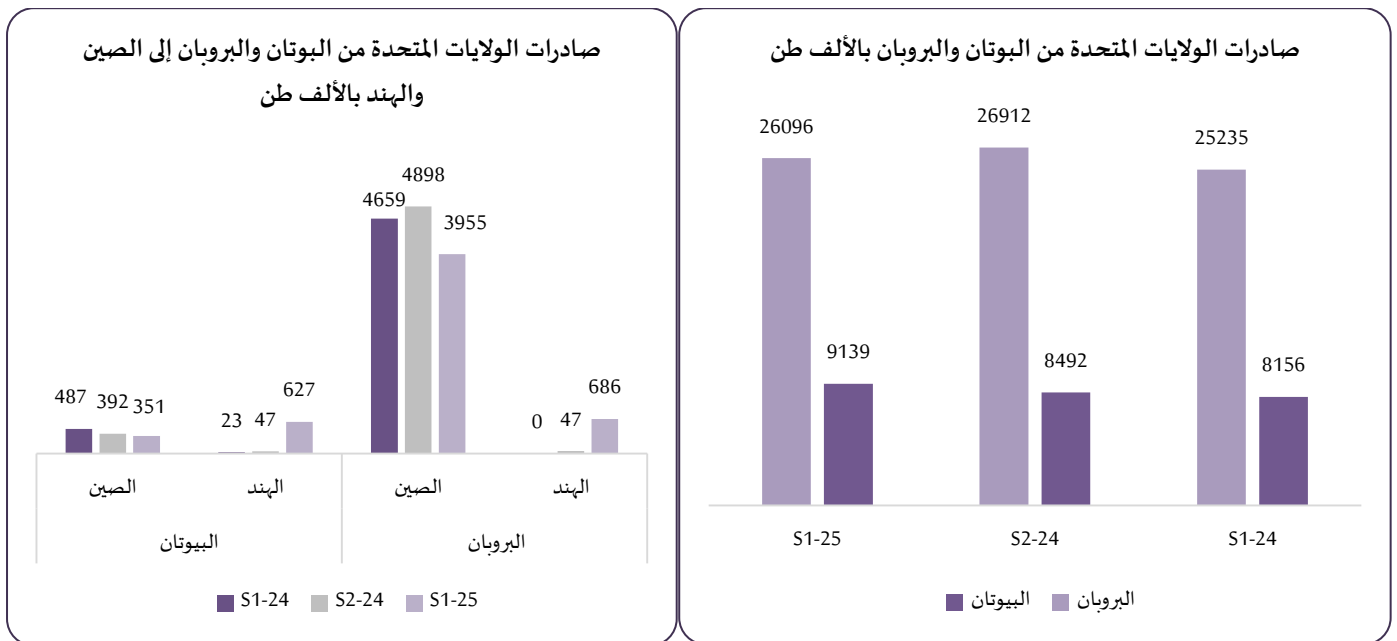
تأثرت التجارة الدولية لغاز البترول المسال بشكل عميق، خلال سنة 2025، بتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فقد أدى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الصادرات الأمريكية من غاز البترول المسال، ابتداءً من شهر أبريل، إلى إعادة هيكلة فورية وملموسة للتدفقات العالمية. واضطرت الصين، التي كانت تُعتبر الوجهة التقليدية الأولى للصادرات الأمريكية بنسبة تقارب 27% من الشحنات خلال سنة 2024، إلى اللجوء إلى موردين بديلين، خاصة من الشرق الأوسط، وبدرجة أقل من كندا وغرب إفريقيا.

واستوعبت جنوب شرق آسيا، في نفس الوقت، جزءاً من الشحنات الأمريكية المعاد توجيهها، بعدما كانت موجهة إلى الصين، مع إعادة توجيه تدفقاتها المعتادة القادمة من الشرق الأوسط نحو المستوردين الصينيين. وقد مكن هذا التعديل اللوجستي المصدرين الأمريكيين من الحفاظ على مستويات صادرات مرتفعة نحو أسواق آسيوية أخرى، خصوصاً الهند، على شكل شحنات مجزأة من غاز البروبان والبوتان. ونتيجة لذلك، سجلت الصادرات الأمريكية ارتفاعاً بنسبة 7,9% على أساس سنوي ابتداءً من شهر أبريل مما يعكس قدرة التدفقات الأمريكية على الصمود رغم القيود الجمركية. وشهد البروبان، الذي كان يشكل تاريخياً الغالبية العظمى من الشحنات المتجهة إلى الصين، استبدالاً جزئياً لكمياته بغاز البوتان، مما أسهم في تقليل الانخفاض النسبي لسعر هذا الأخير في السوق الدولية.

وقد استفاد الشرق الأوسط، باعتباره ثاني أكبر مصدر بعد أمريكا الشمالية، من إعادة الهيكلة هاته، حيث ارتفعت صادراته نحو الصين بنسبة 34% خلال شهر ماي، لتبلغ 1,7 مليون طن، وهو مستوى غير مسبق منذ سنة 2018. وقد

عزز القرب الجغرافي والقدرة على تعبئة الشحنات بسرعة من الدور الاستراتيجي للمنطقة، مانحاً إياها وزناً أكبر في تحديد الأسعار بالأسواق الآسيوية الرئيسية.

وفي آسيا، تسبب إعادة توزيع التدفقات بتوترات لوجستكية مؤقتة. حيث اضطرت الهند إلى تعديل جداول التفريغ وتأجيل بعض الشحنات، بالنظر إلى الضغط الكبير على موانئها التي تستورد من الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية. أما الصين، فقد واجهت أسعاراً أعلى وزيادة في تكاليف التوريد. وبالتالي، شهد السوق الآسيوي تقلبات متزايدة، تفاقم بسبب عدم اليقين المرتبط بالرسوم الجمركية وبأجال النقل البحري لمسافات طويلة.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة

كان تأثير التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، في أوروبا، ملموساً بشكل غير مباشر. إذ وجدت الكميات الفائضة من غاز البترول المسال الأمريكي، التي كانت توجه تاريخياً نحو آسيا، فرصاً لإعادة توجيهه نحو الموانئ الأوروبية، حيث بدت الشحنات أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية، خصوصاً في ظل ركود الطلب الآسيوي وقصر المسافات البحرية. وقد عزز هذا التحول من تنافسية كل من شمال غرب أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في السوق العالمية، كما أبرز، في نفس الوقت، الحاجة إلى تكييف استراتيجيات الإمداد لمواجهة تقلبات التدفقات الدولية.

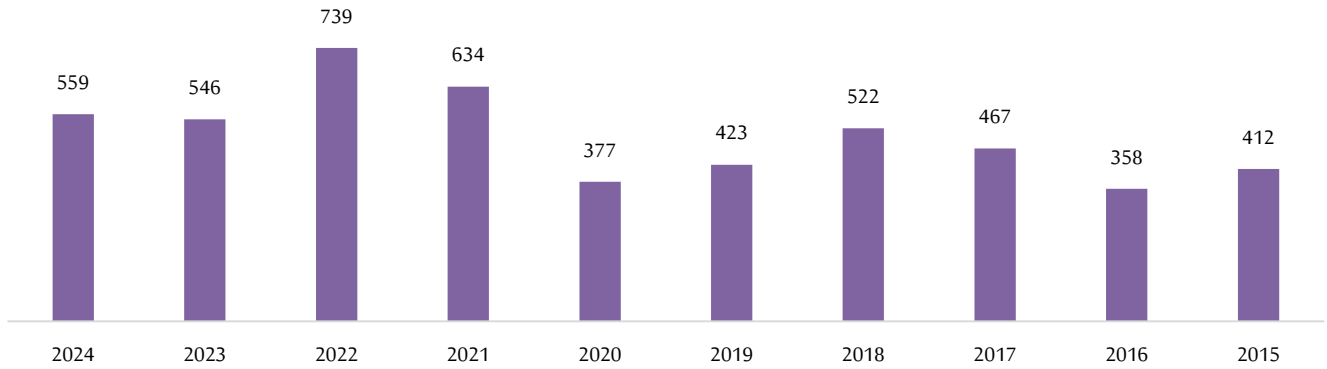
2.2.1. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان

◀ تطور أسعار غاز البوتان خلال سنة 2024

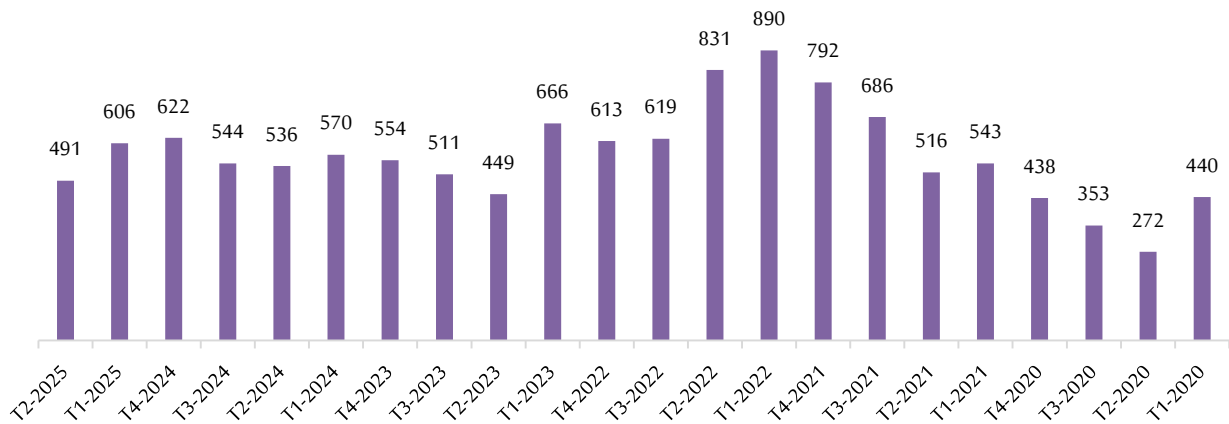
بلغ متوسط السعر السنوي لغاز البوتان خلال سنة 2024، وفقاً للصيغة المغربية، 559 دولاراً للطن، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمستواه المسجل خلال سنة 2023 والبالغ 546 دولاراً للطن (+13 دولاراً للطن). ويعكس هذا التطور استقراراً نسبياً بعد التقلبات الحادة التي شهدتها فترة 2021-2022.

وعلى المستوى الفصلي، استهلكت سنة 2024 بمستوى مرتفع نسبياً بلغ 570 دولاراً للطن خلال الربع الأول، قبل أن تسجل تراجعاً إلى 536 دولاراً للطن خلال الربع الثاني. وقد سجل الربع الثالث ارتفاعاً طفيفاً إلى 544 دولاراً للطن، لتعرف الأسعار بعد ذلك انتعاشاً أوضح في الربع الأخير، حيث استقرت عند 622 دولاراً للطن، تماشيًا مع النمط الموسمي المعتاد لسوق غاز البوتان.

التطور السنوي لسعر غاز البوتان بالدولار للطن خلال سنة 2024



التطور ربع السنوي لسعر غاز البوتان بالدولار للطن وفقاً للصيغة المغربية خلال 2020-2025



المصدر: بلائس وأوبيس

◀ تطور سعر غاز البوتان سنة 2025

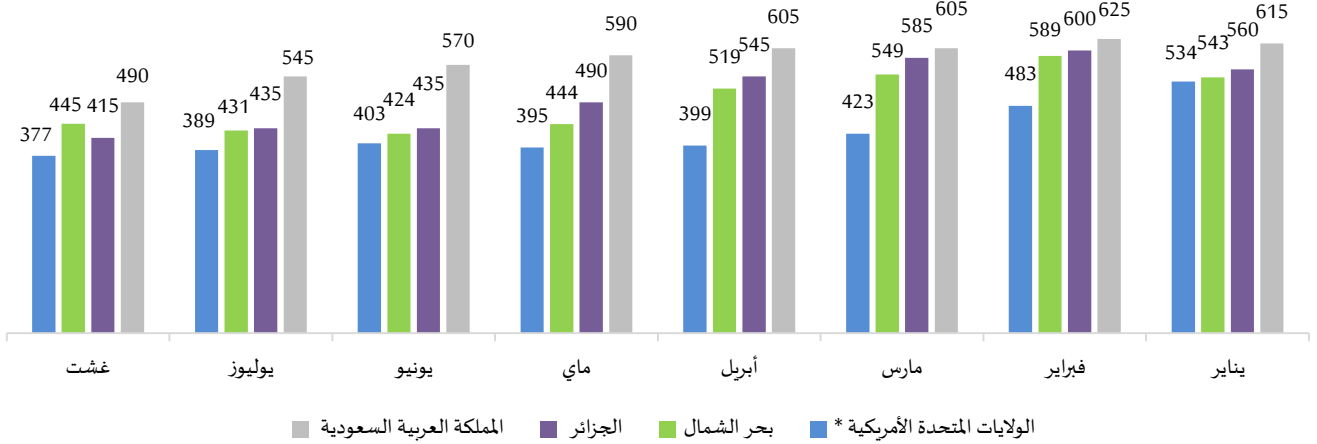
اتبعت الأسعار الإقليمية لغاز البوتان، خلال سنة 2025، اتجاهها موسميا معتادا، غير أنها عرفت تقلبات أكثر حدة مقارنة بسنة 2024، وذلك في سياق سوق متسم بتوترات العرض وتعديلات مرتبطة بعمليات التحكيم عبر المحيط الأطلسي. ففي حين اقتصرت تقلبات سنة 2024 على حوالي 14% خلال الأشهر التسعة الأولى، فقد ازدادت حدتها خلال سنة 2025، بفعل تضايف الطلب القوي في آسيا، وضغوط الإمدادات في أوروبا، والتدفق غير المنتظم للشحنات الأمريكية.

وخلال الربع الأول، شهدت المؤشرات المرجعية الرئيسية ارتفاعاً خلال شهري يناير وفبراير، مدفوعة بارتفاع أسعار خام برنت وبزيادة الطلب في المنطقة الأورو-متوسطة مع اقتراب شهر رمضان. كما رفعت المملكة العربية السعودية والجزائر أسعارهما، لتصل 625 دولاراً للطن و600 دولار للطن على التوالي خلال شهر فبراير، وهي أعلى مستويات سنوية لهما. كما اتبع مؤشر بحر الشمال هذا الاتجاه، مدعوماً بالطلب القوي على البتروكيماويات في أوروبا. في المقابل، تميز السوق الأمريكي بتصحيح سريع، نتيجة الفائض المحلي والتحكيم غير الملائم نحو أوروبا، مما أدى إلى تراجع يقارب 100 دولار للطن بين شهري يناير ومارس.

واتخذت الأسعار الإقليمية، بين شهري أبريل ويوليوز، مسارا تنازليا موسميا. وقد تعزز هذا التراجع بانتهاء موسم التدفئة وتزايد توفر غاز البوتان، خصوصاً عبر التدفقات الأمريكية نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفضلت المصافي، في الجزائر وأوروبا الشمالية، الاستهلاك الذاتي لغاز البترول المسال كوقود، وهو ما قلص الكميات الموجهة للتصدير، مع الحفاظ على ضغط تصاعدي محدود للأسعار. وخلال هذه الفترة، تراجع سعر غاز البوتان السعودي بـ 60 دولاراً للطن، والجزائري بـ 165 دولاراً للطن، وسعر بحر الشمال بما يقارب 120 دولاراً للطن، في حين لامست الأسعار الأمريكية أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات عند حوالي 389 دولاراً للطن خلال شهر يوليوز، مما عكس ضعف الطلب المحلي.

وانعكس منحنى التطور، ابتداء من شهر غشت، حيث ارتفع سعر بحر الشمال بشكل طفيف (+14 دولاراً للطن) مدفوعاً بالطلب البتروكيماوي، في حين توقف السعر الجزائري عن التراجع بعد أربعة أشهر متتالية بفضل تقلص العرض المحلي. ومع ذلك، واصلت الأسعار السعودية والأمريكية انخفاضها لتبلغ، تالياً، 490 دولاراً للطن و377 دولاراً للطن، مما يدل على استمرار المنافسة بين الشحنات الأمريكية والآسيوية. ويؤكد هذا التطور الدور الحاسم للتحكيم عبر الأطلسي وللتدفقات الأمريكية في تحديد اتجاه الأسعار الإقليمية خلال النصف الثاني من سنة 2025.

تطور الأسعار الشهرية لأكبر منتجي غاز البترول المسال في العالم بالدولار للطن خلال سنة 2025



المصدر: بلائس وأرغوس ميديا، بدون احتساب تيرمينالين *

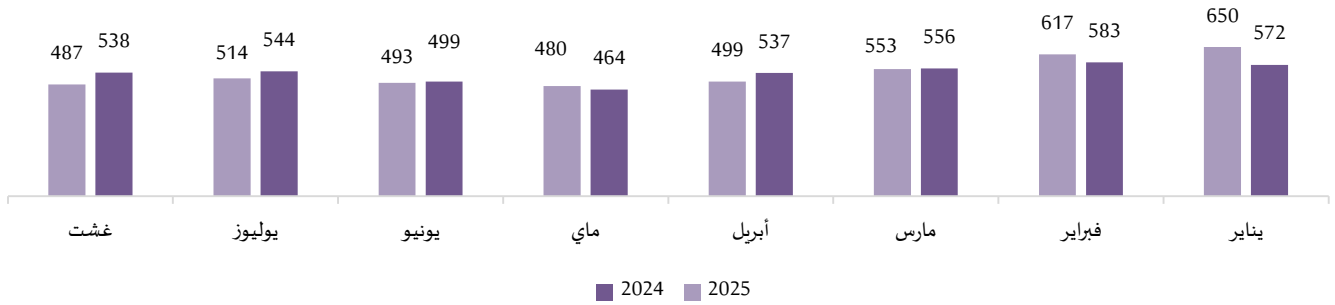
▶ تطور سعر غاز البوتان وفقاً للصيغة المغربية في سنة 2025

تراوحت الصيغة المغربية لسعر غاز البوتان، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2025، بين 455 دولارًا و675 دولارًا للطن، بمتوسط 536 دولارًا للطن، مقابل 537 دولارًا للطن خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي بمستوى شبه مماثل للفترة نفسها من سنة 2024. وبعد تسجيل ذروة واضحة في منتصف شهر يناير، اتجه المنحنى تدريجيًا نحو الانخفاض إلى غاية شهر أبريل، حيث بلغ أدنى مستوى له خلال النصف الثاني من نفس الشهر. وقد غدّت حالة تراجع الطلب الدولي المقترنة بوفرة العرض هذه المرحلة التنازلية.

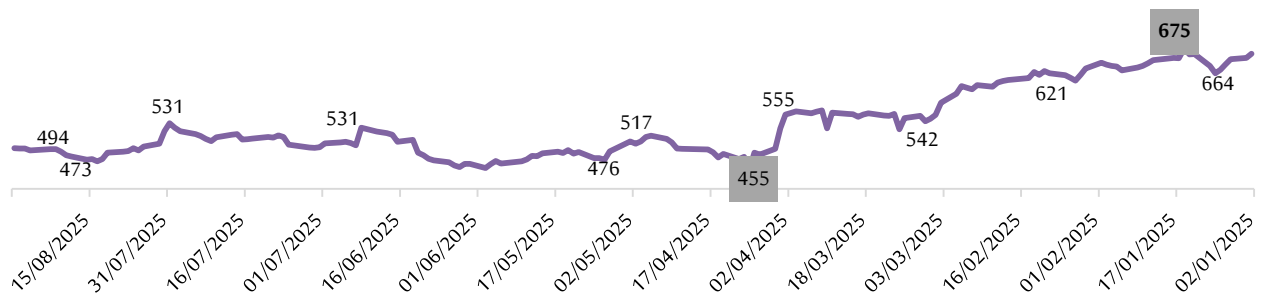
شهدت الأسعار، ابتداءً من شهر ماي، انتعاشًا مؤقتًا، قبل أن تستقر نسبيًا عند حوالي 530-500 دولارًا للطن خلال فصل الصيف، وذلك رغم بعض التصحيحات التقنية التي سُجلت خلال شهر يوليو. ويظل النمط الموسمي مميزًا بانخفاض خلال الربع الثاني، يليه انتعاش طفيف ومحدود خلال الربع الثالث على عكس الدينامية التصاعدية القوية التي تميز نهاية السنة عادة.

ويؤكد التحليل الشهري هذا المسار، حيث عرفت متوسطات شهري يناير وفبراير ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2024، بينما سجلت المستويات الشهرية، ابتداءً من شهر أبريل، قيمًا أدنى من نظيراتها في السنة الماضية. أغلقت الأسعار، خلال شهري يوليو وغشت، عند مستويات أقل بنحو 30 و50 دولارًا للطن على التوالي، مما يؤكد فقدان الزخم مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

التطور الشهري للصيغة المغربية لغاز البوتان بالدولار للطن



تطور الصيغة المغربية لغاز البوتان خلال سنة 2025 (الدولار للطن)

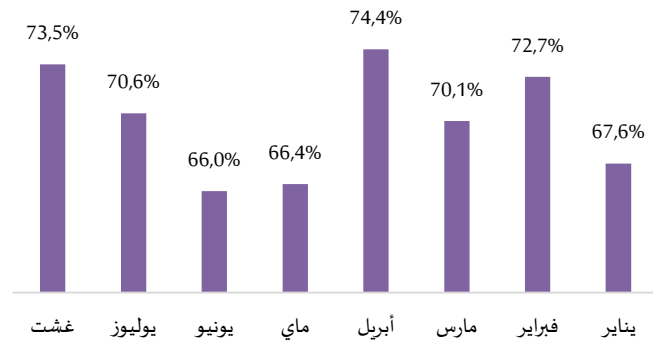


المصدر: بلاتس وأوبيس

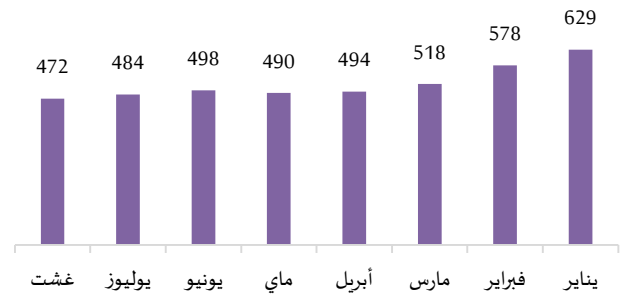
وأخيرا، فإن عدم الاستقرار الهيكلي للصيغة المغربية، المستندة إلى ترجيح بنسبة 70% للمكون الأمريكي و30% للمنطقة الأورو-المتوسطة، تظل رهينة بالتطورات الدولية. ومع هذا، فإن تزايد وزن المكون الأمريكي يواصل التخفيف من حدة التقلبات المرتبطة بالأسواق المتوسطة، مسهِّمًا في وضوح أكبر للاتجاه منذ الربع الثاني من سنة 2025.

المركبة الأمريكية

تطور متوسط النسبة الشهرية لسعر غاز البوتان الأمريكي إلى سعر خام غرب تكساس الوسيط



تطور المتوسط الشهري للمركبة الأمريكية خلال سنة 2025 (الدولار للطن)



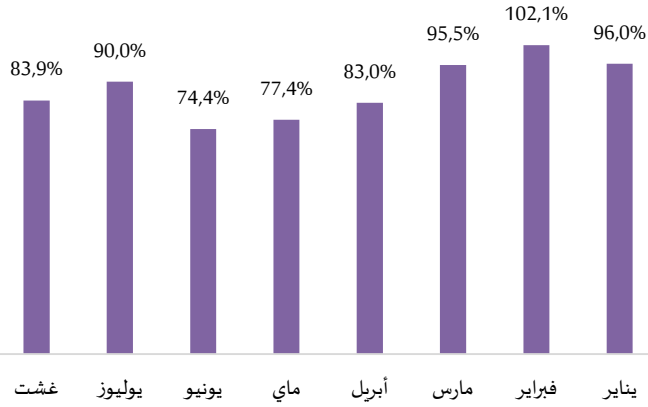
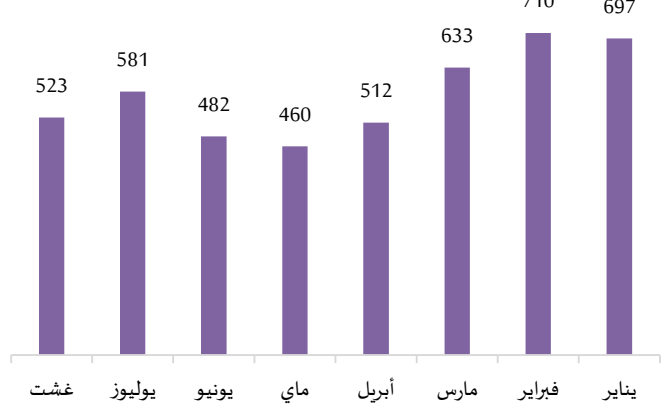
المصدر: بلاتس وأوبيس و بلومبرغ

بلغ سعر غاز البوتان الأمريكي، خلال شهر يناير 2025، ما يعادل 629 دولارًا للطن، أي بزيادة قدرها 63 دولارًا للطن مقارنة بشهر يناير 2024. ويعزى هذا الارتفاع إلى الطلب المستمر على الصادرات إلى آسيا، في سياق بلغت فيه نسبة سعر البوتان إلى سعر خام غرب تكساس الوسيط 67.6%، مما يعكس استقرارًا نسبيًا على الرغم من التقلبات الدولية. أما في فبراير 2025، فقد ظل السوق قويًا، حيث بلغ السعر 578 دولارًا للطن، بزيادة طفيفة قدرها 3 دولارات للطن مقارنة بمستواه في السنة السابقة. غير أن اقتراب نهاية موسم مزج البنزين الشتوي قلص من العلاوة التقليدية للبوتان، ليبلغ معدل البوتان/غرب تكساس الوسيط نحو 72.7%، قبل أن يتحول إلى خصم مقارنة بغاز البروبان مع نهاية الشهر.

وانعكس المنحى، ابتداءً من مارس 2025، حيث تراجع سعر غاز البوتان الأمريكي إلى 518 دولارًا للطن، بانخفاض قدره 19 دولارًا للطن مقارنة بسنة 2024. وتعمق هذا الانخفاض خلال شهر أبريل (494 دولارًا للطن، أي بانخفاض قدره 35 دولارًا للطن على أساس سنوي)، ثم في ماي حيث استقر السعر عند 490 دولارًا للطن، مقابل 470 دولارًا للطن في سنة 2024. وعلى خلاف النمط الموسمي المعتاد، لم تتبع المركبة الأمريكية الانخفاض الحاد لخام غرب تكساس الوسيط، فقد ظل معدل البوتان/غرب تكساس الوسيط مرتفعًا نسبيًا، حيث بلغ 74.4% خلال شهر أبريل، قبل أن يتراجع بوضوح إلى 66.4% برسم شهر ماي، وهو ما يعكس سوقًا أكثر صلابة لغاز البوتان مقارنة بالنفط الخام.

واصلت الأسعار منحائها التنازلي مع بداية فصل الصيف. ففي شهر يونيو، استقر سعر البوتان عند 498 دولارًا للطن، بانخفاض قدره 9 دولارات للطن مقارنة بسنة 2024، مع نسبة البوتان/غرب تكساس الوسيط عند 66%، مما يعكس تأثير التوترات الجيوسياسية بين إيران وإسرائيل والتحكيم التجاري في آسيا. وازداد الانخفاض، خلال شهر يوليو، ليبلغ السعر المتوسط 484 دولارًا للطن (51- دولارًا للطن مقارنة بسنة 2024)، في حين ارتفعت نسبة البوتان/غرب تكساس الوسيط إلى 70.6%، مدعومة بتوقعات اضطرابات مرتبطة بموسم الأعاصير وبمشتريات استباقية في جنوب آسيا. أما في غشت، فقد تراجع سعر البوتان إلى 472 دولارًا للطن، مقابل 531 دولارًا للطن في غشت 2024، وهو أدنى مستوى له في أربعة أشهر. ومع ذلك، بلغت نسبة البوتان/غرب تكساس الوسيط 73.5%، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين دينامية النفط الخام وسوق البوتان الأمريكي، الذي ظل مدعومًا بالمشتريات المبكرة الخاصة بموسم مزج البنزين الشتوي وبالطلب المستمر على الصادرات.

المركبة الأورو متوسطة

تطور متوسط النسبة الشهرية لسعر غاز البوتان
الأورو متوسطي إلى سعر خام برنتتطور المتوسط الشهري للمركبة الأورو متوسطة خلال سنة
2025 (الدولار للطن)

المصدر: بلاتس وأوبيس و بلومبرغ

أظهرت المركبة الأورو-متوسطة لغاز البوتان، خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير وأغسطس من سنة 2025، تطوراً متبايناً، متأرجحة بين فترات من الارتفاع وأخرى من التراجع. ففي بداية السنة، ارتفع السوق بـ 13 دولاراً للطن بين شهري يناير وفبراير، مدعوماً بالطلب المرتبط بشهر رمضان وبثبات أسعار خام برنت، وهو ما رفع نسبة البوتان/برنت من 96% إلى 102,1%، مما أشار إلى توتر استثنائي.

وهيمن المنحى التنازلي، ابتداءً من شهر مارس، حيث انخفض السعر بـ 77 دولاراً للطن بين فبراير ومارس، ثم بـ 121 دولاراً للطن خلال أبريل، نتيجة لانهاء موسم التدفئة، والاهتمام المعتدل من قبل شركات البتروكيماويات، ووصول الشحنات الأمريكية الكبيرة. وتبع معدل البوتان/برنت هذا المنحى، متراجعاً إلى 95,5% خلال شهر مارس ثم إلى 83% برسم شهر أبريل.

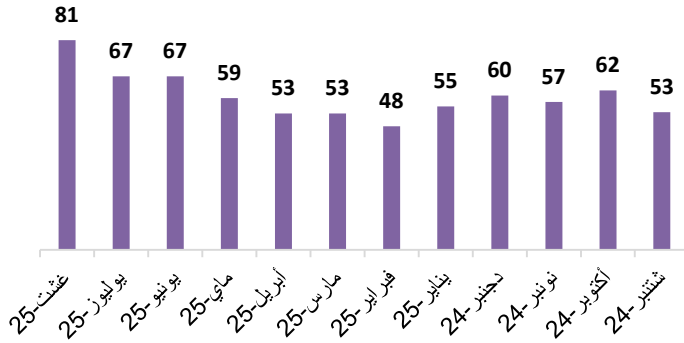
تباطأ الانخفاض خلال شهر ماي، بشكل واضح (52- دولاراً للطن فقط مقارنة بأبريل)، حيث ظل السوق مستقراً بفضل محدودية العرض المحلي والمنافسة المتزايدة بين المشتريين الأوروبيين والآسيويين على الشحنات الأمريكية. ومع ذلك، استمرت نسبة البوتان/برنت في الانخفاض إلى 77,4%، ثم 74,4% في يونيو، وذلك في سياق استقرار نسبي للأسعار في ظل فائض العرض الإقليمي.

وانعكس الاتجاه اعتباراً من شهر يوليو، مع ارتفاع ملحوظ بلغ 99 دولاراً للطن، مدفوعاً بإغلاق بعض فرص التحكيم وباضطراب التدفقات الأمريكية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البوتان/برنت إلى 90%. وفي شهر أغسطس، شهد السوق تصحيحاً جديداً مع انخفاض قدره 58 دولاراً للطن، لتنخفض النسبة إلى 83,9%، مما عكس هدوءاً مرتبطاً بوصول شحنات أمريكية جديدة.

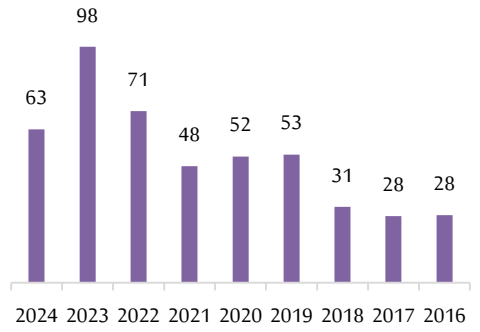
تطور الشحن

بلغ متوسط التكلفة السنوية لنقل الغاز البوتان بحراً، بواسطة ناقلات الغاز الكبيرة جدا، بين هيوستن وميناء المحمدية 63 دولاراً للطن خلال سنة 2024، مسجلاً انخفاضاً قدره 35 دولاراً للطن مقارنة بالسنة السابقة.

تطور المتوسط الشهري لسعر الشحن لناقلات الغاز الكبيرة جدا لطريق
هيوستن إلى المحمدية (الدولار للطن)



تطور متوسط سعر الشحن السنوي لغاز
البتروال المسال لناقلات الغاز الكبيرة جدا
لطريق هيوستن إلى المحمدية (الدولار للطن)



المصدر: أوبيس

تميز السوق الشحن العالمي بواسطة الناقلات الكبيرة للغاز، خلال سنة 2025، بتقلبات حادة، عكست التوترات الجيوسياسية، والتحكيمات التجارية، وتطور الطلب الآسيوي. فبعد بداية سنة ضعيفة نسبياً، انتعشت الأسعار تدريجياً لتسجل في غشت أعلى مستوى شهري لها منذ يناير 2024.

استقرت التعريفات على خط هيوستن-المحمدية عند 55 دولاراً للطن في يناير، قبل أن تنخفض إلى 48 دولاراً للطن في فبراير، في ظل وجود طاقة فائضة وظرفية تتسم بالتراجع مرتبطة بالإعلان عن تدابير أمريكية جديدة تستهدف الأسطول المصنوع في الصين. أدى هذا الضغط إلى إعادة انتشار السفن عبر مسارات أخرى، مما زاد من العرض في الخليج الأمريكي وكذا من الضغط على الأسعار.

ابتداءً من مارس، أظهر السوق أولى علامات الارتفاع مع زيادة قدرها 5 دولارات للطن، مدعوماً بتحسين الطلب البتروكيماوي الصيني وتعافي هوامش مصانع هدرجة البروبان، قبل أن يستقر في أبريل عند حوالي 53 دولاراً للطن. وقد تزامن هذه الاستقرار مع إعلان الصين فرض رسوم جمركية على غاز البتروال المسال الأمريكي، وهو ما أدى، مؤقتاً، إلى تحويل التدفقات نحو جنوب آسيا والهند، مغيراً بنية المبادلات دون خلق ضغط كبير على الأسعار.

ارتفعت الأسعار خلال شهر ماي إلى 59 دولاراً للطن (+6 دولارات للطن)، مدفوعة بطول المسافات المقطوعة بسبب إعادة التوجهات التجارية، لا سيما بعد توسعة محطة هولندا وزيادة حدة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة

الأمريكية. استمر هذا الاتجاه خلال شهر يونيو، مع ارتفاع إلى 67 دولارًا للطن (+8 دولارات للطن)، مما عكس طول مدة الرحلات وزيادة المنافسة بين آسيا وأوروبا على جذب الشحنات الأمريكية.

بعد استقرار في يوليو عند 67 دولارًا للطن، شهد السوق في غشت ارتفاعاً جديدة ليبلغ 81 دولارًا للطن (+14 دولارًا)، وهو أعلى مستوى سنوي. ويعزى هذا الارتفاع إلى تظافر عوامل عدة: الطلب الآسيوي القوي، وقلة توفر السفن بفعل التوترات الجيوسياسية وتأثير إغلاق فرص التحكيم الذي حد من تدفق الشحنات الأمريكية.

3.1. سوق السكر

يُعتبر السكر مادة زراعية استراتيجية تُستهلك وتُداول على نطاق واسع على المستوى العالمي. ويتم إنتاجه أساساً من مادتين أوليتين رئيسيتين، وهما: قصب السكر، الذي يُزرع في المناطق الاستوائية، والشمندر السكري، الذي يُعتمد في المناطق المعتدلة. وبالإضافة إلى دوره الأساسي في التغذية، يُستخدم السكر في إنتاج الإيثانول كذلك، مما يُكسبه أهمية متزايدة في قطاع الطاقة، لا سيما في بعض الدول مثل البرازيل. إن هذا الاستخدام المزدوج، سواء في المجال الغذائي أو في المجال الصناعي، يجعل من السكر مادة أولية حساسة تجاه تقلبات الأسواق العالمية، والسياسات الزراعية المعتمدة، والتغيرات المناخية، فضلاً عن ديناميكيات سعر الصرف والاقتصاد العالمي.

1.3.1. التجارة الخارجية لمادة السكر

1.1.3.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر

لقد تأثر السوق العالمي للسكر خلال الموسم 2025/2024 بجملة من العوامل الرئيسية. فقد فرضت السياسات التقييدية على الصادرات، ولا سيما في الهند، قيوداً قلصت من العرض المتاح في السوق الدولية. وعلاوة على ذلك، ساهمت الاضطرابات اللوجستية المسجلة في موانئ جنوب البرازيل في تعقيد عمليات التصدير، في حين انعكست آثار ظاهرة النينيو سلباً على الإنتاج في بلدان رئيسية مثل البرازيل والهند وتايلاند، نتيجة للتقلبات المناخية وتدهور التربة. كما ازدادت حدة المنافسة بين توجيه الإنتاج نحو السكر الغذائي أو نحو الإيثانول، وهو ما برز بصفة خاصة في البرازيل، حيث تأثرت هذه المعادلة بشكل مباشر بتقلبات أسعار الطاقة.

وبعد بلوغ الأسعار العالمية للسكر مستويات مرتفعة خلال سنة 2023، شهدت هذه الأخيرة تراجعاً تدريجياً طوال سنة 2024، غير أنها ظلت في مستويات أعلى مقارنة بالفترات التي تميّزت بفائض الإنتاج العالمي. واستمر هذا المنحى مع بداية الموسم 2025/2024، غير أنه سرعان ما أفضى إلى حالة من الاستقرار النسبي، مدفوعة بالضبابية المحيطة بآفاق الإنتاج وبالتوترات المستمرة التي يعرفها السوق الدولي للسكر.

◀ الإنتاج العالمي للسكر

يرتكز السوق العالمي للسكر على إنتاج متركّز في عدد محدود من كبار المصدّرين، وفي مقدمتهم البرازيل، الهند، تايلاند والاتحاد الأوروبي، في مقابل طلب متزايد باستمرار، خاصة في الدول النامية. غير أن هذا السوق يظل شديد التقلّب و كثير التعرض لاختلالات متكررة بين العرض والطلب.

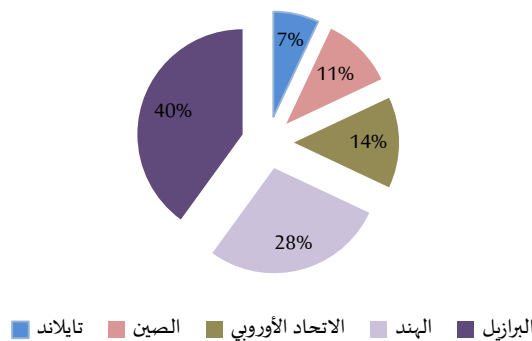
ويشكّل الموسم السكري 2025/2024 مثلاً بارزاً على ذلك، حيث تميز بتراجع الأسعار العالمية للسكر للسنة الثانية على التوالي، مع مستويات سعرية دون متوسط السنوات العشر الأخيرة. وقد تعزز هذا الانخفاض في نهاية سنة 2024 بفضل الظروف المناخية الملائمة في جنوب البرازيل ووتيرة الحصاد الإيجابية، فضلاً عن الانطلاقة المبكرة للمواسم في كل من الهند وتايلاند. و إلى جانب ذلك، لعب العامل النقدي دوراً مهماً، إذ ساهمت العملة البرازيلية (الريال) في تراجعها أمام الدولار الأمريكي في جعل الصادرات البرازيلية أكثر تنافسية، مما ولّد ضغطاً إضافياً على الأسعار العالمية نحو الانخفاض.

وعلى الرغم من هذا السياق الذي يعكس وضعاً إيجابياً للعرض، ما زال السوق يعيش حالة من التوتر. إذ يُنتظر أن يبلغ الإنتاج العالمي للسكر خلال الموسم 2025/2024 (من أكتوبر 2024 إلى يونيو 2025) نحو 175,2 مليون طن، أي بانخفاض يقارب 3% مقارنة بالرقم القياسي الذي تم تحقيقه في الموسم السابق. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض المردود في الهند، ثاني أكبر منتج عالمي، التي تعرّضت لجفاف متواصل.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 80% من هذا الإنتاج يأتي من قصب السكر. وقد عززت البرازيل، بصفتها المنتج والمصدّر الأول عالمياً، مكانتها خلال هذا الموسم، لتكون المصدر الرئيسي لتزويد معظم الدول عبر العالم.

أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب نوعية الإنتاج، فإن كبار منتجي قصب السكر هم: البرازيل، الهند، الاتحاد الأوروبي، تايلاند والصين، بينما تتصدر الاتحاد الأوروبي، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قائمة أبرز منتجي الشمندر السكري.

المنتجون الرئيسيون للسكر في العالم للموسم 2025/2024



المصدر: WILMAR / SUCDEN

وفقاً لبيانات المنظمة الدولية للسكر (ISO) الخاصة بالموسم 2025/2024 (من أكتوبر 2024 إلى يونيو 2025)، سجّلت عدة دول تغيرات ملحوظة في إنتاجها من السكر مقارنة مع الموسم 2024/2023. فقد سجل بعضها ارتفاعاً في إنتاجها خلال الموسم 2025/2024؛ ففي البرازيل، بلغ الإنتاج 43,2 مليون طن مقابل 38,1 مليون طن في موسم 2024/2023، أي بزيادة نسبتها 13,4%، ويُعزى ذلك إلى وفرة قصب السكر وإعطاء الأولوية لإنتاج السكر على حساب الإيثانول. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد قُدّر الإنتاج بحوالي قدرها 16,8 مليون طن مقابل 17,1 مليون طن في موسم 2024/2023، أي بتراجع طفيف نسبته 1,75%، و ذلك نتيجة لظروف مناخية أقل ملاءمة في بعض الدول الأعضاء. وفي الصين، استقر الإنتاج عند 11,6 مليون طن، وهو نفس المستوى المسجّل في الموسم السابق، وذلك بفضل استمرار الجهود في مجال المكننة وتحسين استغلال المساحات المزروعة.

وعلى العكس من ذلك، سجّلت تايلاند ارتفاعاً في إنتاجها ليصل إلى 10,2 مليون طن في موسم 2025/2024 مقابل 8,8 مليون طن في موسم 2024/2023، أي بزيادة نسبتها 16%، مما يعكس تعافياً طفيفاً بعد موسم سابق تأثر بشدة من الجفاف. أما في الهند، فمن المرتقب أن يتراجع الإنتاج إلى 27 مليون طن مقابل 33,2 مليون طن في الموسم السابق، مسجلاً انخفاضاً نسبته 18%، و ذلك نتيجة تقلص المساحات المزروعة وظروف مناخية غير ملائمة. وفي المكسيك، انخفض الإنتاج إلى 4,86 مليون طن مقابل 5,77 مليون طن في موسم 2024/2023، أي بتراجع نسبته 15,8%، وذلك بسبب الجفاف المتواصل ونقص الموارد المائية الذي أثر سلباً على المردود.

◀ الاستهلاك العالمي للسكر

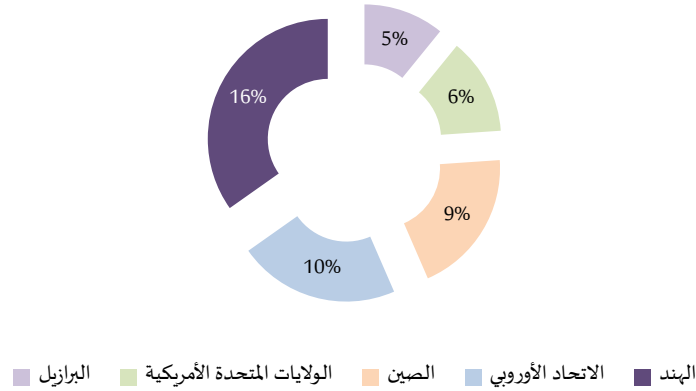
حسب معطيات المنظمة الدولية للسكر (ISO)، يُتوقع أن يبلغ الاستهلاك العالمي للسكر حوالي 180,1 مليون طن خلال الموسم 2025/2024، أي بزيادة معتدلة مقارنة مع نفس الفترة من الموسم السابق. وفي هذا السياق، يشهد المخزون العالمي تراجعاً طفيفاً، مما يعمّق عجزاً يُقدّر بـ 4,9 ملايين طن خلال الموسم 2025/2024.

يُعدّ هذا العجز الأكبر منذ تسع سنوات، ويُعزى أساساً إلى تراجع الإنتاج في الهند، التي تُعدّ ثاني أكبر منتج عالمي بعد البرازيل. وتُشير التوقعات إلى تحسّن العرض العالمي بفضل الظروف المناخية المواتية في البرازيل، مما يُرجّح العودة إلى مرحلة الفائض ابتداءً من الموسم 2026/2025.

أما الطلب العالمي على السكر، فهو يشهد ارتفاعاً ملحوظاً خاصة في البلدان الصاعدة مثل الصين وعدد من الدول الإفريقية، بفعل وتيرة التمدّن وارتفاع مستويات الدخل. وعلى العكس من ذلك، فهو يعرف ركوداً أو تراجعاً في البلدان المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، نتيجة المخاوف الصحية المرتبطة باستهلاك السكر. كما يتأثر هذا الطلب أيضاً بالعوامل الديموغرافية ومستويات الدخل.

و أما من حيث كبار المستهلكين، فيبقى كل من الهند والاتحاد الأوروبي في الصدارة، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. إذ تستأثر 46% من الاستهلاك العالمي للسكر، حيث تحتل الهند المرتبة الأولى بحصة نسبتها 16%، تليها كل من الاتحاد الأوروبي (10%) ثم الصين (9%)، فالولايات المتحدة (6%).

المستهلكون الرئيسيون للسكر في العالم للموسم 2025/2024



المصدر: WILMAR/SUCDEN

2.1.3.1. المبادلات العالمية للسكر

يحتل السكر مكانة محورية في المبادلات الزراعية العالمية، إذ يمثل نقطة التقاء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية. وتتأثر هذه المبادلات بعدة عوامل، من بينها تقلبات سعر الصرف، خاصة تذبذب الريال البرازيلي، الذي ينعكس مباشرة على القدرة التنافسية لأكبر المصدرين. كما أن التوترات الجيوسياسية والاضطرابات اللوجستية، لاسيما في موانئ الجنوب البرازيلي والبحر الأحمر والبحر الأسود، تزيد من تعقيد تدفقات التجارة الدولية. وتخلق هذه العوامل بيئة تجارية متوترة وأحياناً غير متوقعة في السوق العالمية للسكر.

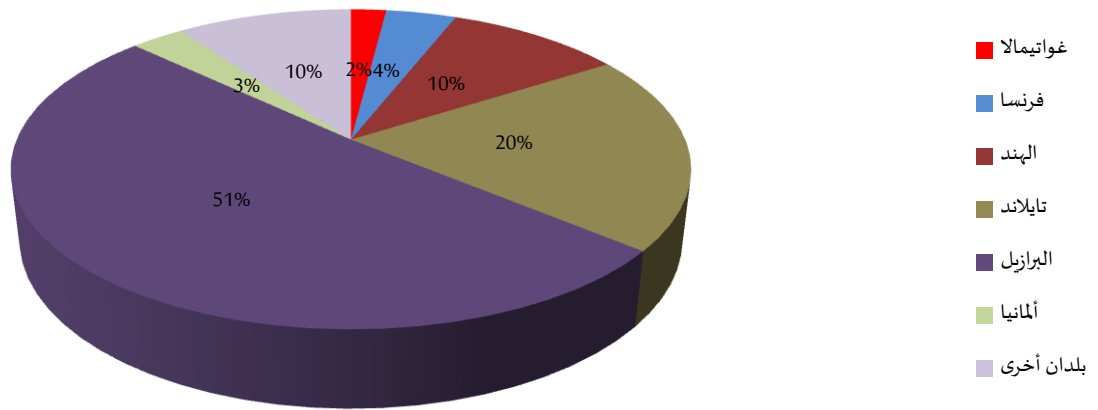
بلغت المبادلات العالمية للسكر، خلال موسم 2025/2024، 63,1 مليون طن عند الاستيراد و63,3 مليون طن عند التصدير، منها 61% سكر خام و39% سكر أبيض، وذلك وفق ما أورده تقرير المنظمة الدولية للسكر (ISO). ويمثل هذا الحجم حوالي 36% من الإنتاج العالمي المسجل خلال الفترة المذكورة. ويُلاحظ أن هذه الكميات سجلت تراجعاً طفيفاً مقارنة بالموسم الماضي التي بلغت خلاله نحو 69 مليون طن.

يحتفظ البرازيل بموقعه كأول مصدر عالمي بـ28 مليون طن، أي ما يقارب نصف الصادرات العالمية. وتأتي تايلاند في المرتبة الثانية بـ9 ملايين طن، فضلا عن تعافي الإنتاج بعد موسمين صعبين. ومن بين كبار المصدرين الآخرين: أستراليا (3 ملايين طن)، غواتيمالا (1,6 مليون طن) والمكسيك (1,5 مليون طن)، علماً أنّ صادرات هذا الأخير تتوجه أساساً إلى السوق

الأمريكية في إطار اتفاق ثنائي. في المقابل، قلصت الهند، التي كانت تصدر أكثر من 6 ملايين طن في السنوات الماضية، من مبيعاتها إلى 0,6 مليون طن فقط للحفاظ على مخزوناتا بعد تراجع إنتاجها.

أما على مستوى الواردات، فتحتل إندونيسيا الصدارة بـ 5,2 ملايين طن، تليها الصين بـ 4,8 ملايين طن موجّهة أساساً لصناعاتها الغذائية. كما يبرز كل من بنغلادش (2,0 مليون طن)، نيجيريا (2,1 مليون طن)، الجزائر (1,6 مليون طن) ومصر (1,5 مليون طن) ضمن كبار المستوردين. ومن جهتها، تستورد الولايات المتحدة حوالي 2,5 مليون طن، في إطار نظام الحصص خاصة مع المكسيك.

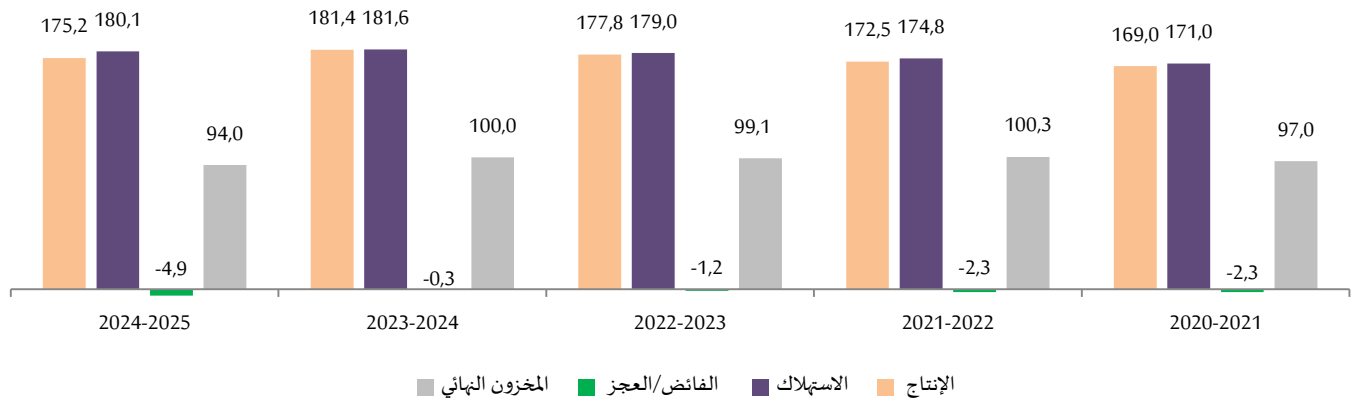
المصدرون الرئيسيون للسكر في العالم للموسم 2025/2024



المصدر: WILMAR / SUCDEN

وفي المجمل، يمكن تقديم حصيلة السوق العالمية للسكر على النحو التالي :

تطور الناتج العالمي من السكر (مليون طن)

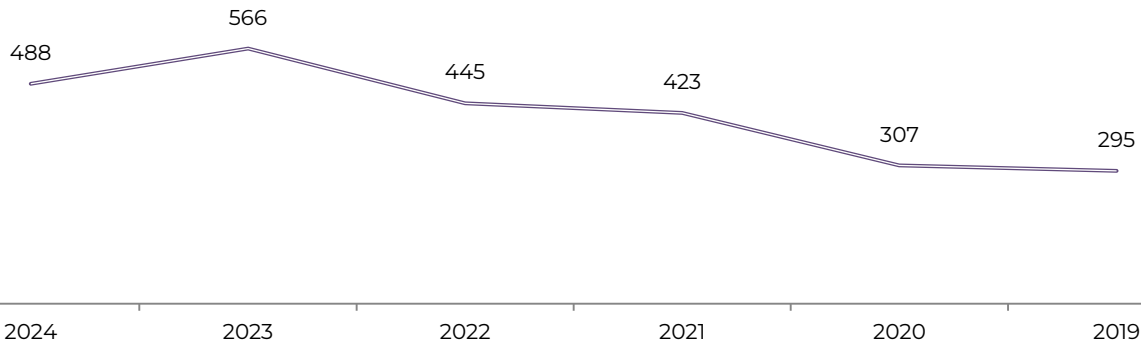


المصدر: المنظمة الدولية للسكر

2.3.1. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام

سجل سعر السكر الخام منحنى تصاعدياً واضحاً بين سنة 2019 و سنة 2023، إذ ارتفع من 295 دولاراً للطن إلى ذروة بلغت 566 دولاراً للطن، أي بزيادة نسبتها 92% خلال الفترة المذكورة. وفي سنة 2024، شهدت الأسعار تراجعاً طفيفاً لتستقر عند 488 دولاراً للطن. وتُعزى هذه التطورات اللافتة بالأساس إلى القيود المفروضة على الصادرات من طرف بعض الدول المنتجة، وارتفاع أسعار النفط الذي شجّع على توجيه الإنتاج نحو الإيثانول على حساب السكر، إلى جانب الاضطرابات اللوجستية العالمية وعجز الإنتاج على المستوى الدولي.

التطور السنوي لسعر السكر الخام (دولار للطن)

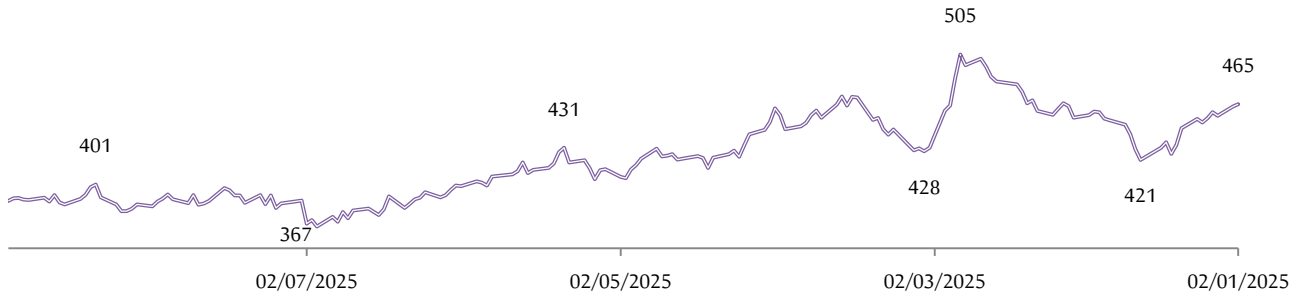


المصدر: بلومبرغ، معدل

تطور أسعار السكر الخام خلال سنة 2025

إن مستوى الإنتاج الدولي للسكر والمنافسة بين المنتجين، ولا سيما بين السكر الخام والسكر المكرر، إضافة إلى تقلبات سعر الصرف، تؤثر على مستويات الأسعار. فقد تراوح سعر السكر الخام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 بين حد أدنى بلغ 367 دولاراً للطن وحد أقصى قدره 505 دولارات للطن، أي بمعدل 421 دولاراً للطن، مسجلاً بذلك تراجعاً ملحوظاً بنسبة 13% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى اعتدال الطلب العالمي وتوفر الإنتاج بشكل كافٍ.

تطور أسعار السكر الخام برسم يناير-غشت 2025 (دولار للطن)

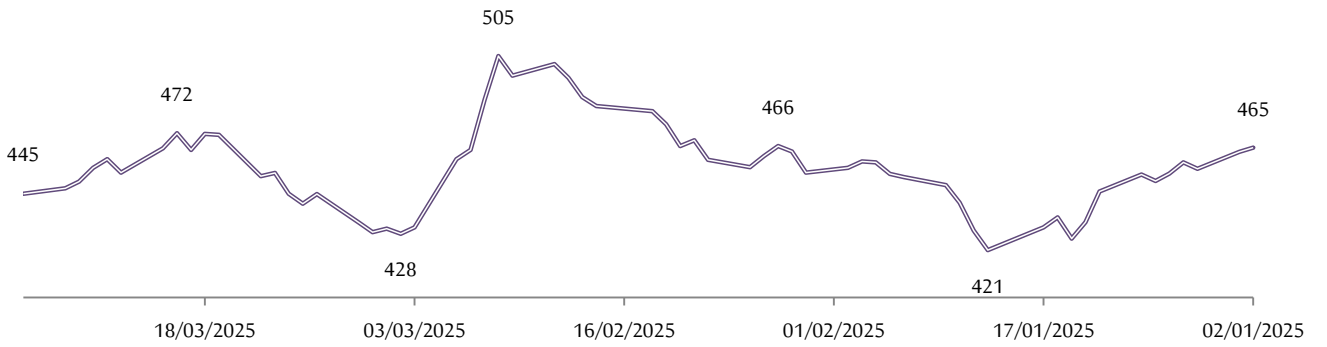


المصدر: بلومبرغ، معدل

و بالتالي، فقد تَمَثَّلَت التطورات الربع سنوية لأسعار هذا المنتج على النحو التالي:

الربع الأول من سنة 2025: تميّز السعر العالمي للسكر الخام بتقلبات كبيرة، حيث بلغ المتوسط 455 دولارًا للطن. وبالرغم من أن السعر سجّل أدنى مستوى له عند 420 دولارًا للطن في 21 يناير، إلا أنه شهد ارتفاعًا متدرجًا، مما أدى إلى بلوغ ذروته عند 505 دولارًا للطن في 25 فبراير. وعقب ذلك، عرفت الأسعار تراجعًا في بداية مارس، تلاه ارتفاع تدريجي، غير أن الأسعار لم تصل مجددًا إلى قمة فبراير. ويُعزى هذا التذبذب إلى عدم وضوح الرؤية المرتبطة بسياسات التصدير لدى كبار المنتجين، لا سيما الهند، إضافةً إلى تأثير الديناميات المناخية في آسيا.

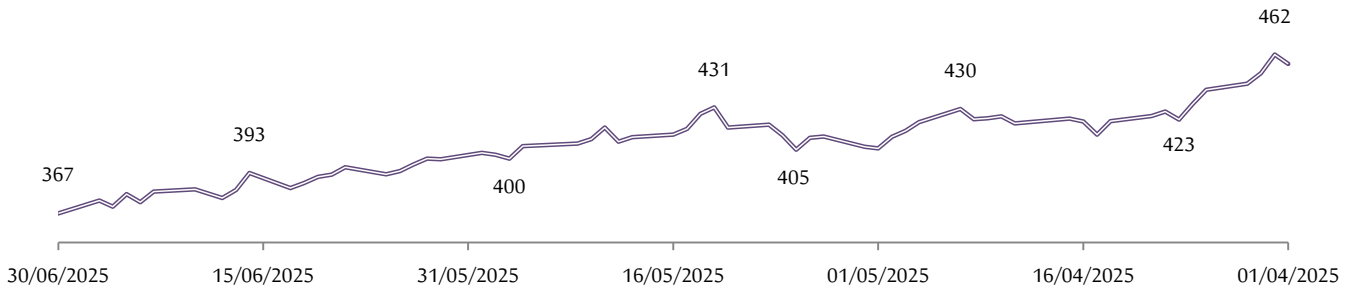
تطور أسعار السكر الخام برسم الربع الأول من سنة 2025 (دولار للطن)



المصدر: بلومبرغ، معدل

الربع الثاني من سنة 2025: واصلت أسعار السكر الخام منحها التنازلي، حيث بلغ المتوسط حوالي 412 دولارًا للطن، مما يشكّل انخفاضًا بنسبة 9,3% مقارنة بالربع الماضي. فعلى الرغم من أن بداية أبريل شهدت أسعارًا مرتفعة نسبيًا حول 460 دولارًا للطن، إلا أنها انخفضت تدريجيًا، لتصل إلى 367 دولارًا للطن نهاية يونيو، مُسجّلة بذلك أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات.

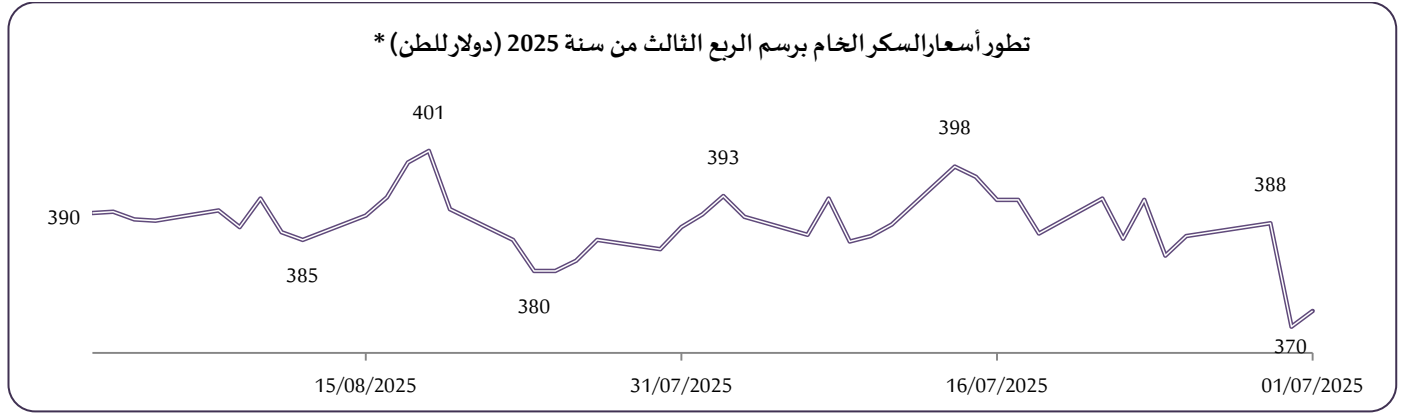
تطور أسعار السكر الخام برسم الربع الثاني من سنة 2025 (دولار للطن)



المصدر: بلومبرغ، معدل

الربع الثالث من سنة 2025 (حتى متم غشت): يُظهر شهرًا يوليووز وغشت 2025 ارتفاعًا طفيفًا في أسعار السكر الخام، حيث أظهرت الأسعار علامات على الاستقرار بعد الانخفاض الواضح في الربع الفارط. فقد تراوحت الأسعار بين 370

و401 دولارا للطن، بمتوسط بلغ 388 دولارا للطن خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من أن الأسعار لا تزال أدنى من مستويات بداية السنة، إلا أن المنحى التنازلي يبدو أنه قد تباطأ.



المصدر: بلومبرغ، معدل (*) حتى متم شهر غشت

4. سوق الحبوب

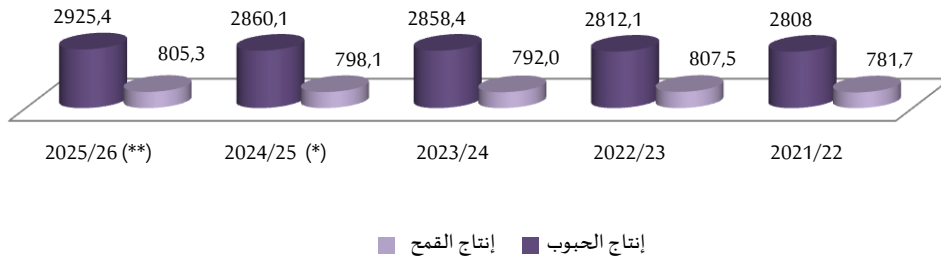
1.4. التجارة الخارجية للحبوب

1.1.4. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

برسم الموسم الفلاحي 2024/2023، تقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الإنتاج العالمي من الحبوب بحوالي 2.858,4 مليون طن. أما بالنسبة لموسم 2025/2024، فتستقر التقديرات في حدود 2.860,1 مليون طن، وهو ما يعكس شبه استقرار مقارنة بالموسم السابق (+0.06%). ويغطي هذا التطور ديناميات متباينة بين المكونات، حيث يسجل ارتفاع في إنتاج القمح والحفاظ على مستوى مرتفع بالنسبة للأرز، في حين تقابله تعديلات على مستوى الحبوب الثانوية (ومنها الشعير)، وذلك في سياق يتسم بمخاطر مناخية وتباين في تكاليف الإنتاج. وتؤكد هذه المستويات، في المرحلة الراهنة، متانة العرض العالمي، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى اليقظة إزاء المخاطر التي قد تؤثر على المحاصيل المقبلة.

حسب المنتجات، سجل إنتاج القمح ارتفاعاً طفيفاً ليستقر عند حوالي 793 مليون طن خلال موسم 2024/2023، ليقارب 796 مليون طن في موسم 2025/2024. أما الحبوب الثانوية، بما فيها الذرة والشعير، فقد ارتفعت من 1.531,2 مليون طن إلى 1.558,8 مليون طن. وبالنسبة للأرز، فقد انتقل من 549,8 مليون طن إلى 551,5 مليون طن. وتعزى هذه التطورات بالأساس إلى تحسن مردودية القمح في الهند وباكستان، وتعزز آفاق إنتاج الذرة في البرازيل والهند، فضلاً عن توقعات بزيادة المساحات المزروعة بالأرز في الهند وبنغلاديش وباكستان وفيتنام. وفي المقابل، ارتبطت المراجعات السلبية بظروف الجفاف وتقليص المساحات المزروعة في أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، في حين تظل الأحوال المناخية الأكثر حرارة وجفافاً في نصف الكرة الشمالي عاملاً يشكل خطراً على إنتاج الذرة.

التطور السنوي للإنتاج العالمي (مليون طن)

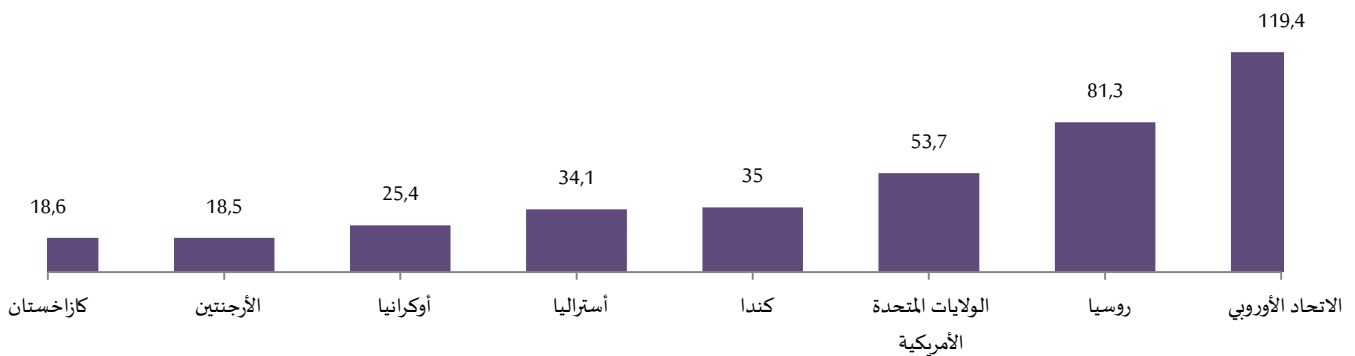


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

من الناحية الجغرافية، يتوزع الإنتاج العالمي من القمح كما يلي: 119,4 مليون طن للاتحاد الأوروبي، 81,3 مليون طن لروسيا الاتحادية، 53,7 مليون طن للولايات المتحدة الأمريكية، 35,0 مليون طن لكندا، 34,1 مليون طن لأستراليا، 25,4 مليون طن لأوكرانيا و 18,5 مليون طن للأرجنتين. وتؤكد هذه المستويات مكانة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من التراجع الملحوظ بين موسمين متتاليين، كما ترسم ملامح متباينة تتمثل في انتعاش الإنتاج الأسترالي، وتحسن الإنتاج الأمريكي، مقابل تعديلات نحو الهبوط في الإنتاج في كل من روسيا وأوكرانيا.

تبرز التحليلات حسب المناطق الجغرافية وجود ترابط بين أوروبا ومنطقة البحر الأسود وأمريكا الشمالية، في حين يضطلع نصف الكرة الجنوبي بدور تكميلي عبر كل من أستراليا والأرجنتين. ويعزز التراجع الأوروبي من حساسية الموازين الإقليمية، في الوقت الذي تظل فيه منطقة البحر الأسود محافظة على دور محوري، وإن كان مقيداً بعوامل مرتبطة بالمحاصيل واللوجستيك. وتشير التقديرات الاستشرافية الصادرة عن المجلس الدولي للحبوب (IGC) إلى انتعاش متوقع لإنتاج الاتحاد الأوروبي لبلغ 138,8 مليون طن، إلى جانب ارتفاع إنتاج روسيا إلى 83,7 مليون طن خلال موسم 2026/2025، وهي تطورات من شأنها التخفيف من حدة الضغوط، مع بقائها رهينة للمتغيرات المناخية والجيوسياسية.

إنتاج القمح للمصدرين الرئيسيين 2025/2024 (مليون طن)

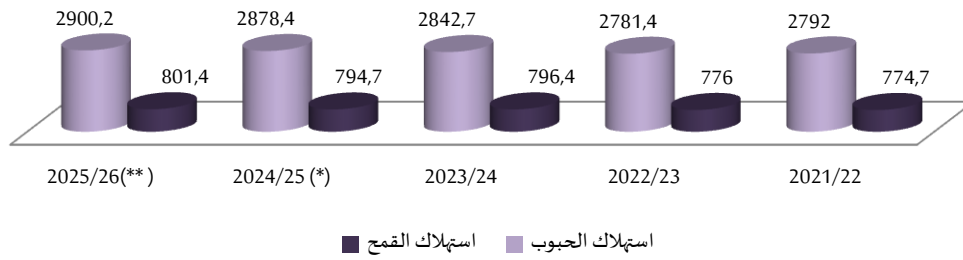


المصدر: اجس

فيما يخص الاستخدام العالمي للحبوب خلال موسم 2025/2024، تقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه سيبلغ حوالي 2.878 مليون طن، مسجلاً زيادة بنسبة 1,0 % على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع إلى الطلب القوي على الأعلاف من الحبوب الثانوية، مع تعزيز استعمال الذرة لدى عدد من كبار المنتجين، واستمرار نمو استهلاك الأرز، فضلاً عن ارتفاع إدماج القمح في الأعلاف الحيوانية داخل كل من الاتحاد الأوروبي وتاييلاند، في حين يسجل الشعير ارتفاعاً في المملكة العربية السعودية.

فيما يتعلق بالقمح، يقدر حجم الاستخدام العالمي بحوالي 794,7 مليون طن، بما يتماشى مع استقرار الطلب بشكل عام من موسم إلى آخر، مع توقع بلوغه 801,4 مليون طن في موسم 2026/2025، أي بزيادة قدرها +6,7 مليون طن. وتؤكد هذه المعطيات ثبات الطلب النهائي، المدعوم بالاحتياجات الغذائية وبقدرة القمح التنافسية ضمن تركيبة الأعلاف، وذلك في سياق تُعتبر فيه مستويات الإمدادات متوفرة ومطمئنة.

التطور السنوي للاستهلاك العالمي (مليون طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*: تقديرات، **: توقعات)

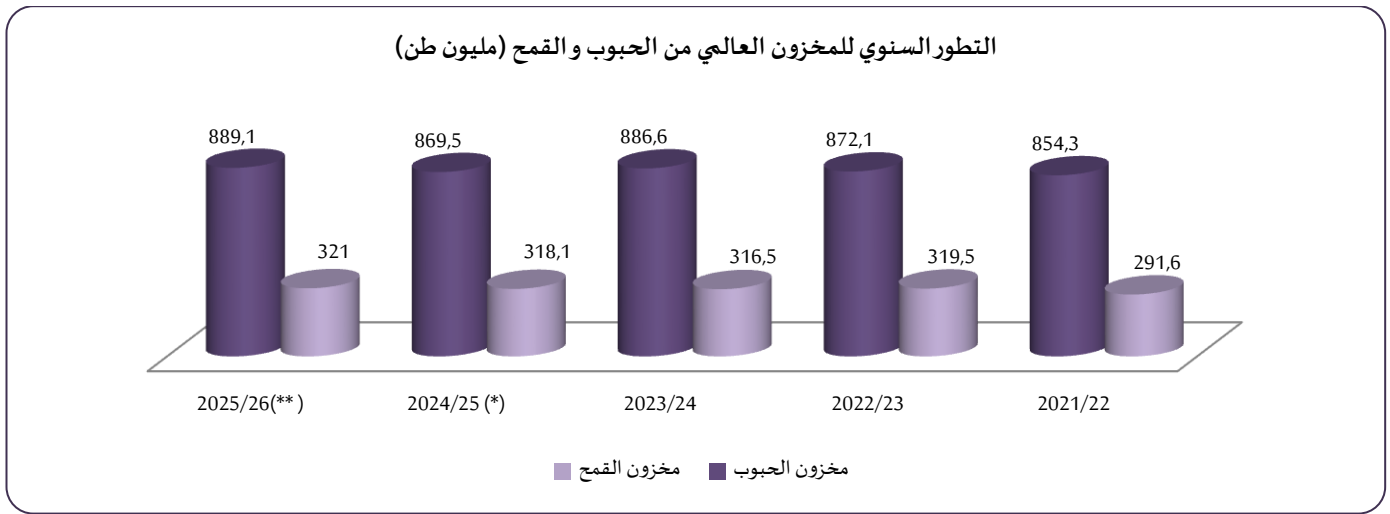
2.1.4.1. المخزونات العالمية والمبادلات التجارية للحبوب

فيما يخص مجموع الحبوب، تُقدّر منظمة الأغذية والزراعة المخزونات العالمية عند نهاية موسم 2025/2024 بحوالي 869,5 مليون طن، مسجلة انخفاضاً بنحو 1,9 % مقارنة بموسم 2024/2023. مما يضع نسبة المخزونات إلى الاستهلاك في حدود 30,2 %، وهو ما يؤكد مستوى يُعتبر إجمالاً مريحاً. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انكماش الحبوب الثانوية، في حين تسجل مخزونات القمح والأرز ارتفاعاً طفيفاً يسهم في التخفيف من حدة الانخفاض الإجمالي. وتعكس هذه الوضعية تعديلاً ظرفياً يرتبط أكثر بدينامية المكونات الفرعية، بدل أن يكون مؤشراً على ضغط عام على مستوى الإمدادات العالمية.

فيما يتعلق بالقمح، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة ارتفاعاً معتدلاً في المخزونات العالمية خلال موسم 2025/2024 مقارنة بموسم 2024/2023، وهو تطور ينسجم مع استقرار مستويات العرض وتراجع قوة الطلب الدولي عما كان متوقعاً. كما أن مراجعة التدفقات التجارية، ولاسيما انخفاض مشتريات بعض البلدان المستوردة، حدثت من عمليات السحب من

المخزونات وساهمت في هذا الارتفاع. ويؤكد هذا المسار وجود بيئة عرض متوازنة نسبياً، بمستويات تتوافق مع استقرار الأسواق.

فيما يخص الحبوب الثانوية، تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى تسجيل تراجع ملحوظ في المخزونات خلال موسم 2025/2024، وذلك تحت تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل تقلص مخزونات الذرة في الولايات المتحدة، وانخفاض مشتريات الصين، إلى جانب تراجع الكميات القابلة للتصدير من البرازيل. وهي عناصر ساهمت في تقليص الفوائض وتسريع وتيرة امتصاص المتاح من الإمدادات.

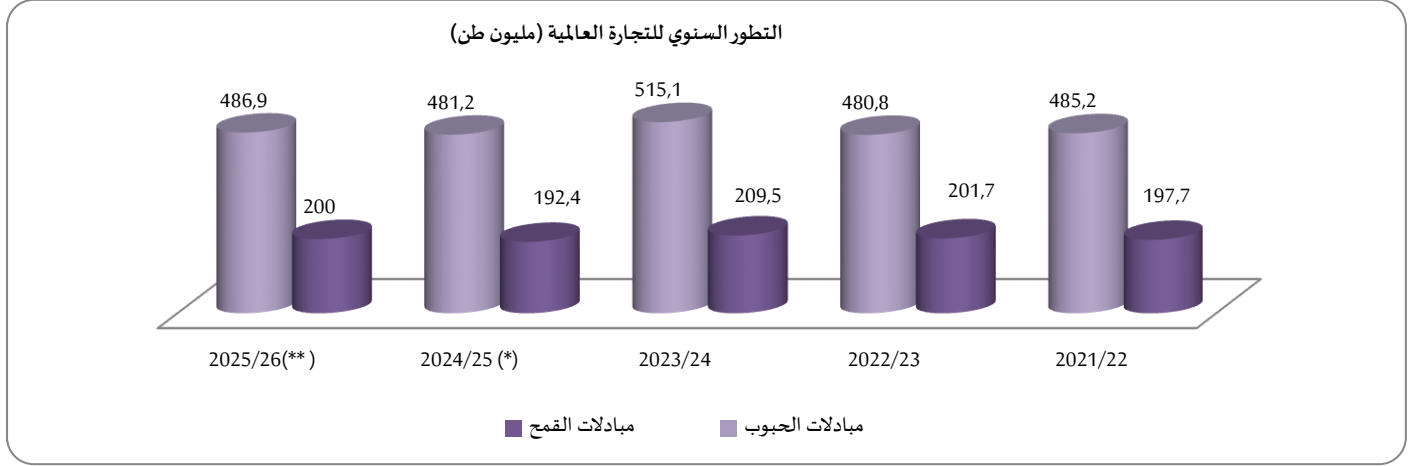


فيما يخص المبادلات العالمية للحبوب خلال موسم 2025/2024، تعتمد منظمة الأغذية والزراعة تقديراً في حدود 481,2 مليون طن، مقابل 515,1 مليون طن خلال موسم 2024/2023، أي بانخفاض يقارب 6,5%. ويعزى هذا التراجع أساساً إلى تباطؤ مشتريات الصين، الأمر الذي أثر على تدفقات كل من الذرة والقمح، وذلك في سياق يتسم بتعديلات على مستوى الطلب والإمدادات القابلة للتصدير.

فيما يتعلق بالقمح، تقدر المبادلات خلال موسم 2025/2024 بحوالي 192,4 مليون طن، مقابل 209,5 ملايين طن في موسم 2024/2023، أي بانخفاض يقارب 8,1%. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص حجم الواردات، خصوصاً في الصين، وإلى محدودية الإمدادات لدى بعض المصدرين عقب حصاد 2024، مما أدى إلى تراجع التدفقات خلال الموسم. غير أن منظمة الأغذية والزراعة تتوقع انتعاشاً في موسم 2026/2025، مدفوعاً بزيادة الطلب في عدد من البلدان المستوردة، واستعادة الاتحاد الأوروبي لحصص من السوق بعد ضعف محصول 2024.

بالنسبة للحبوب الثانوية، سجلت المبادلات تراجعاً بين موسمي 2025/2024 و2024/2023. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تقليص الصين لمشترياتها من الذرة، وهو ما أثر على التدفقات الدولية رغم بقاء الإمدادات العالمية في مستويات

مريحة. وتشير التوقعات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى إمكانية حدوث انتعاش في موسم 2026/2025، مدعوماً بمحاصيل استثنائية وفيرة من الذرة في كل من الولايات المتحدة والبرازيل، وهو ما يرتقب أن يعيد تنشيط المبادلات العالمية للحبوب الثانوية.



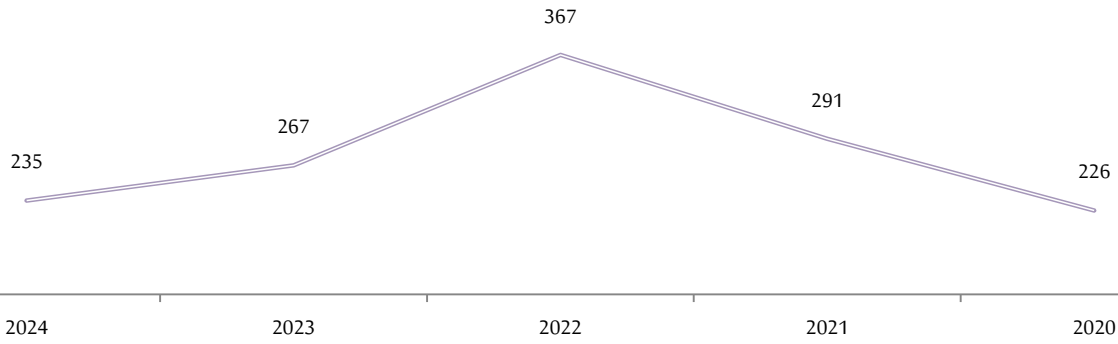
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*): تقديرات، (**): توقعات

2.4.1. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين

خلال الفترة 2024-2020، اتسمت أسعار القمح اللين الفرنسي بمسار متقلب، تميز بانتعاش في نهاية سنة 2020، وثباتاً في 2021، مع بلوغ ذروة تاريخية في ربيع 2022، ثم عودة إلى الوضع الطبيعي في 2023، تلتها تقلبات حادة خلال 2024. ففي سنة 2020، بلغ المتوسط السنوي 226 دولاراً للطن، مما عكس مسار انتعاش تدريجي في نهاية السنة. أما في 2021، فقد استقرت الأسعار عند مستويات مرتفعة حتى فصل الشتاء، مدفوعة بطلب عالمي قوي ومؤشرات على محدودية الإمدادات، مع معدل سنوي قدره 291 دولاراً للطن. وبالنسبة لسنة 2022، فقد تميزت بصدمة ارتفاع غير مسبقة مرتبطة بالحرب في أوكرانيا والقيود التجارية، حيث بلغ المعدل السنوي 367 دولاراً للطن.

عرفت سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً في أسعار القمح، وذلك في سياق وفرة نسبية في العرض القابل للتصدير وتعديلات على مستوى الطلب، حيث سجلت الأسعار تراجعاً سنوياً بنسبة 27 % مقارنة بسنة 2022، مع معدل سنوي في حدود 267 دولاراً للطن. أما سنة 2024، فقد تميزت بتناوب بين مراحل انخفاض وانتعاش، حيث شهدت الأسعار ارتفاعاً خلال فصل الربيع بفعل موجات صقيع في روسيا وزيادة المشتريات في الولايات المتحدة، لتعبر بعد ذلك عن المخاوف المرتبطة بتراجع المحصول الأوروبي، قبل أن تعرف انخفاضاً جديداً خلال فصل الصيف.

التطور السنوي لأسعار القمح اللين الفرنسي بالدولار للطن

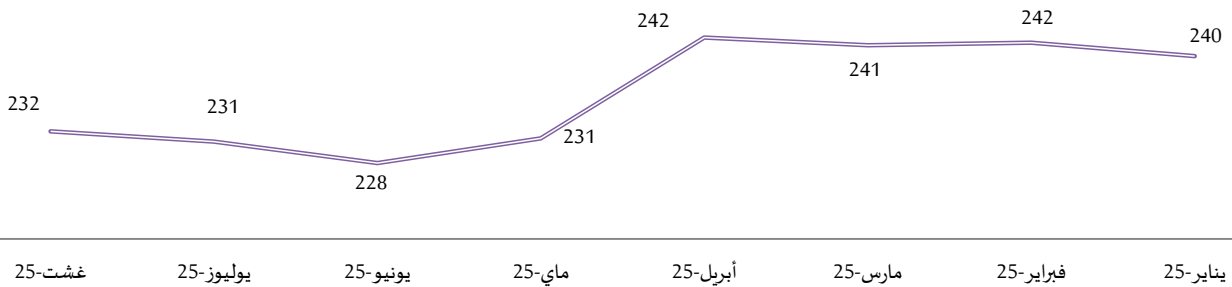


المصدر: اجس

فيما يخص أسعار القمح اللين من أصل الفرنسي خلال سنة 2025، فإن الاتجاه يبدو إجمالاً تنازلياً مع مستويات أسعار تقترب من أدنى مستوياتها في فصل الصيف. وتشير المؤشرات إلى معدل يقارب 238 دولاراً للطن خلال الفترة الممتدة ما بين يناير و غشت.

يُعزى السبب في ذلك أولاً إلى وفرة نسبية في العرض العالمي خلال صيف 2025 بفضل المحاصيل الكبيرة في كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهو ما أثر على الأسعار، إضافة إلى اشتداد المنافسة من مصادر منطقة البحر الأسود وضعف المنافذ الفرنسية خارج الاتحاد الأوروبي منذ خريف 2024. وقد شهدت الدينامية استقراراً قصيراً في منتصف يوليوز بفعل تأخر عمليات الحصاد في منطقة البحر الأسود، غير أن هذا الأثر كان مؤقتاً، حيث عادت الأسعار لتفقد مكاسبها مع نهاية فصل الصيف.

تطور المتوسط الشهري لأسعار القمح اللين الفرنسي بالدولار للطن



المصدر: اجس

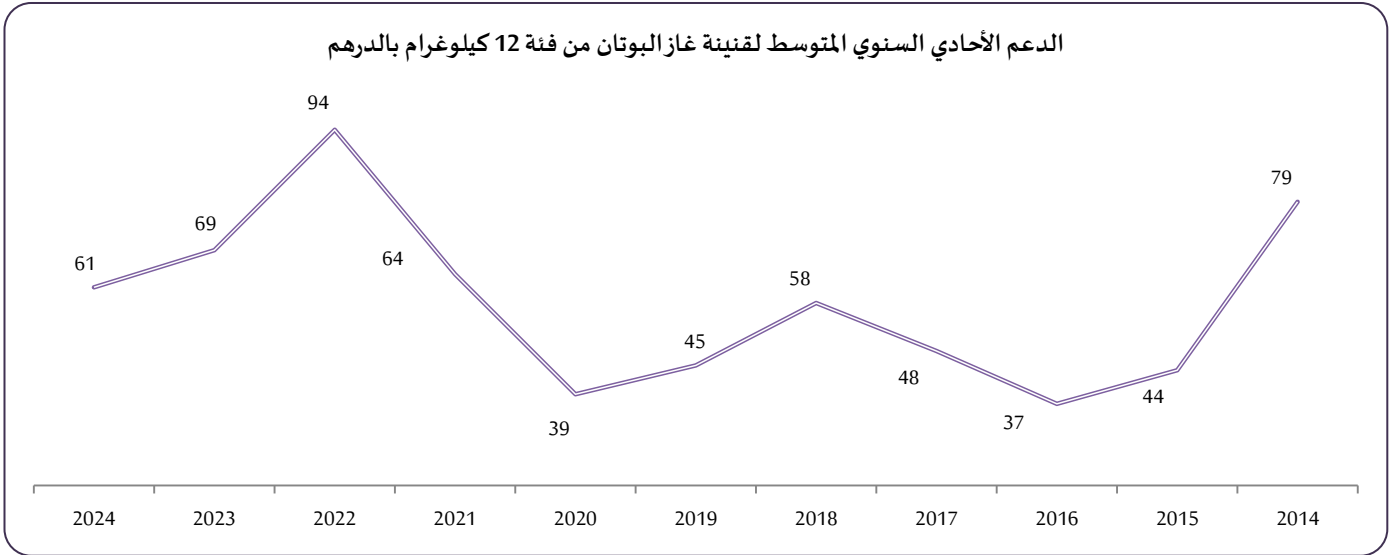
الفصل الثاني: تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة

1.1. دعم سعر غاز البوتان

1.1.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان

التطور السنوي للدعم الأحادي لغاز البوتان

بلغ متوسط قيمة الدعم السنوي الممنوح لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام، خلال سنة 2024، حوالي 61 درهماً، مسجلاً تراجع قدره 8 دراهم مقارنة بسنة 2023. ورغم هذا الانخفاض، يبقى مستوى الدعم مرتفعاً، حيث يغطي أكثر من 55% من سعر البيع للعموم، مما يبرز استمرار المجهود المالي الكبير الذي تخصصه الدولة لدعم غاز البوتان.



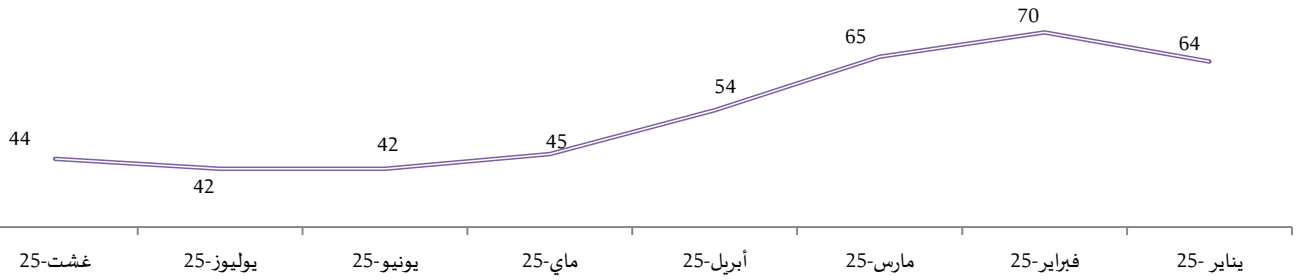
المصدر: مديرية الميزانية

تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2025

عرف الدعم الممنوح لقنينة غاز البوتان، من فئة 12 كيلوغرام، منحنى تنازلياً بشكل عام، خلال الفترة من يناير إلى غشت 2025، إذ انتقل من 64 درهماً في يناير إلى 42 درهماً في يوليو، مع تسجيل أعلى مستوى له في فبراير بـ 70 درهماً. وبلغ متوسط هذا الدعم خلال الأشهر الثمانية الأولى حوالي 53,47 درهماً، مسجلاً تراجعاً مهماً قارب 14% مقارنة بمتوسط الفترة نفسها من سنة 2024 (الذي بلغ 62,2 درهماً).

ويندرج هذا التراجع في سياق انخفاض نسبي للأسعار الدولية لغاز البوتان، الذي عززه تراجع سعر الصرف وانطلاق إصلاح منظومة دعم غاز البوتان من خلال تقليص الدعم الموجه لقنينة 12 كيلوغرام بمقدار 10 دراهم ابتداءً من 20 ماي 2024. وقد بلغ الدعم أدنى مستوياته خلال شهر يونيو، حيث استقر عند 42 درهماً.

تطور الدعم الشهري لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بالدرهم



المصدر : مديرية الميزانية

انخفضت حصة الدعم في الثمن الحقيقي، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، منتقلة من 56% في يناير إلى 47% في غشت، وهو ما يعكس تخفيفا تدريجيا للدعم العمومي.

جدول: نسبة دعم غاز البوتان خلال سنة 2025

يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت
114	120	115	104	95	92	92	94
56%	58%	57%	52%	47%	46%	46%	47%
44%	42%	43%	48%	53%	54%	54%	53%

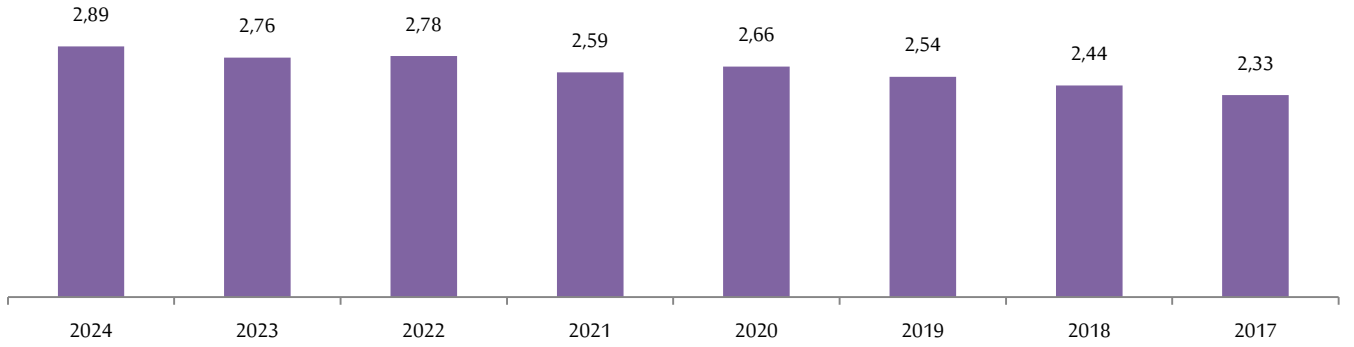
المصدر : مديرية الميزانية

2.1.11. الواردات والاستهلاك الوطني لغاز البوتان

تطور الواردات

بعد تسجيل انخفاض خلال سنة 2023، انتعشت الواردات الوطنية من غاز البوتان حيث ارتفعت بنسبة 4,5% لتبلغ خلال سنة 2024 مستوى قياسيا جديدا قدره 2,89 مليون طن. وبهذا المستوى من الواردات يتموقع المغرب ضمن كبار المستوردين العالميين لغاز البوتان، مما يعكس أيضا النمو المستمر للطلب الداخلي وتعزيز قدرة البنى التحتية الوطنية على استيعاب كميات كبيرة. ويوضح هذا الأداء، قوة المنظومة اللوجستية واعتماد الفاعلين المغاربة على استراتيجية إمداد متنوعة.

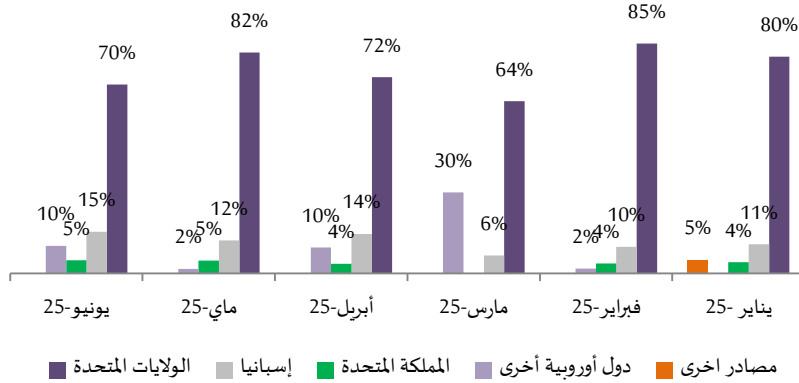
الواردات الوطنية من غاز البوتان بملليون طن



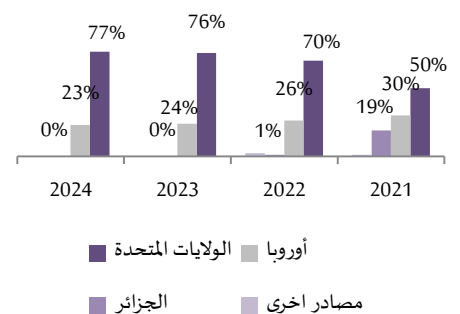
المصدر: مكتب الصرف

وبخصوص بنية الإمدادات، سيطر غاز البوتان الأمريكي على الواردات خلال سنة 2024، حيث شكل 77% من سلة الغاز الوطنية، في حين لم يشكل المنتج الأوروبي إلا 23%. ويعكس هذا التوزيع الارتفاع الكبير للواردات المغربية من المنتج الأمريكي. ويفسر ذلك من جهة، بوفرة كبيرة لغاز البوتان في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت موردًا رئيسيًا وذلك في منافسة مباشرة مع المصادر الأوروبية الأقرب جغرافيًا، ومن جهة أخرى، بالتكيف التدريجي للبنى التحتية للموانئ المغربية مع السفن ذات الحمولة الكبيرة القادمة من أمريكا الشمالية، مما سمح بخفض تكاليف النقل وتحسين عمليات التفريغ.

التطور الشهري لمصادر إمدادات غاز البوتان في النصف الأول من سنة 2025



واردات غاز البوتان حسب المصدر بالنسبة المئوية

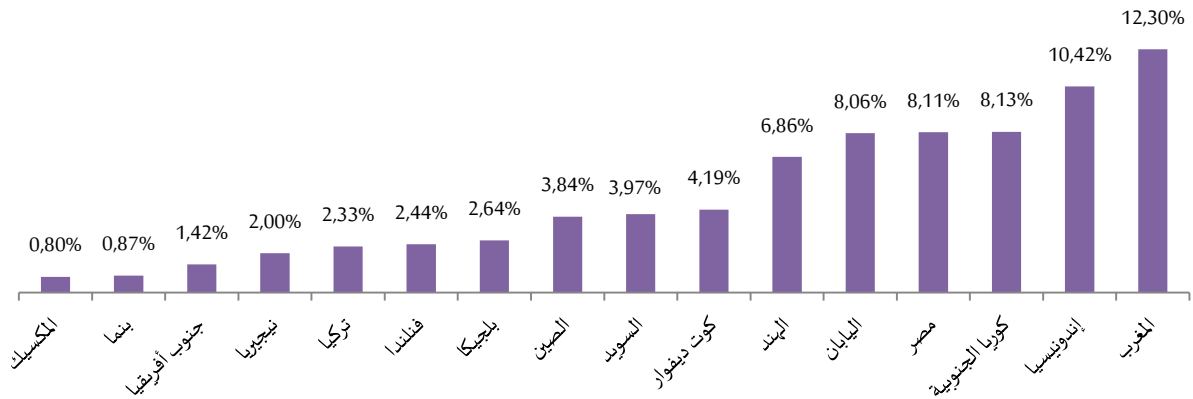


المصدر: مكتب الصرف

تراوحت الحصة الشهرية لغاز البوتان الأمريكي، خلال النصف الأول من سنة 2025، بين 64% و85%. فبعد انخفاض الواردات خلال شهر دجنبر 2024، بسبب تراجع المخزونات والاستعداد لشهر رمضان، بلغت حصة غاز البوتان الأمريكي 80% برسم شهر يناير و85% خلال شهر فبراير. ويعكس هذا الارتفاع، مع بداية السنة، سرعة تفاعل المستوردين المغربية، الذين كثفوا من مشترياتهم، قصد تأمين الإمداد خلال فترة الطلب الموسمي المرتفع.

تسبب الضباب الذي اجتاحت الموانئ الأمريكية، خلال شهر مارس 2025، في توقف عمليات التحكيم وتقليص الكميات المتاحة للتصدير من الولايات المتحدة الأمريكية. وأمام هذه الاضطرابات، توجه المستوردون المغاربة نحو الموردين الأوروبيين، مما رفع حصتهم إلى 36% قبل أن تنخفض وتستقر عند 30% برسم شهر يونيو. وتبرز هذه التطورات مرونة السوق المغربية فيما يخص سرعة تعديل مصادر الإمداد وفق الظروف اللوجستية الدولية، مع الحفاظ في نفس الوقت على هيمنة المنتج الأمريكي.

وزن الزبناء الرئيسيين لغاز البوتان الأمريكي خلال الأسبوع الأول من سنة 2024 (%)



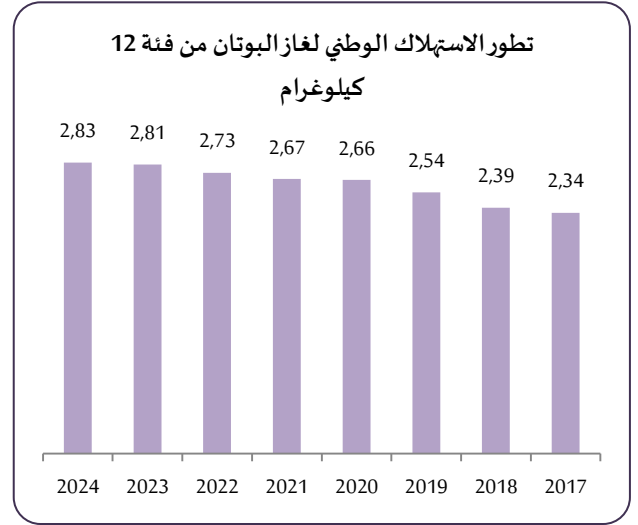
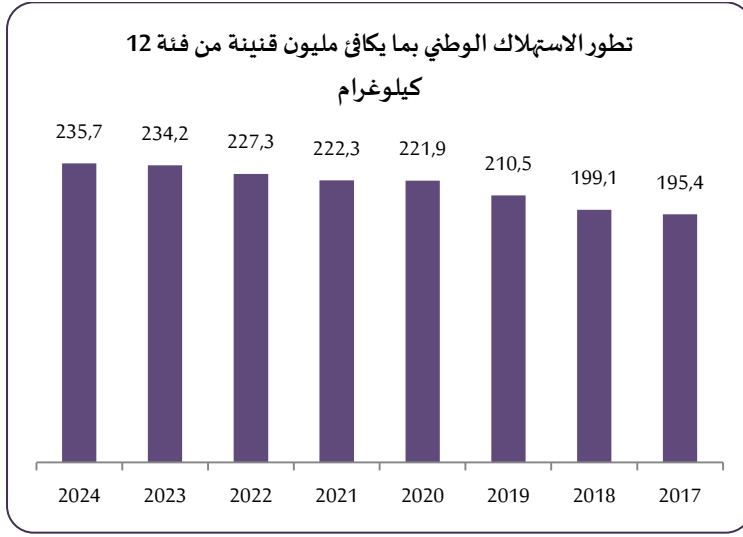
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

يواصل المغرب ترسيخ موقعه كأكبر مستورد لغاز البوتان الأمريكي خلال النصف الأول من سنة 2025، بحصة بلغت 12,3% من إجمالي الصادرات الأمريكية، متفوقاً على زبائنها التقليديين كاليابان وكوريا الجنوبية. أما إندونيسيا، التي تعتمد تقليدياً على التزود من الشرق الأوسط، فقد أكدت صعودها في السوق الأمريكية للبوتان باحتلالها المركز الثاني بنسبة 10,42%. وتأتي كل من مصر (8,11%) والهند (6,86%) وكوت ديفوار (4,19%) لتكمل مجموعة البلدان ذات الحصص البارزة. ويعكس هذا التوزيع إعادة ترتيب التدفقات التجارية، مع تزايد أهمية الأسواق الناشئة والإفريقية في الصادرات الأمريكية من غاز البوتان.

▶ تطور الاستهلاك

تضاعف استهلاك غاز البوتان في المغرب، منذ نهاية الألفية الماضية، ثلاث مرات تقريباً، ما جعل المملكة إحدى أكبر الأسواق العالمية لهذا المنتج. ويعزى هذا النمو المتواصل إلى النمو الديموغرافي والتمدد وسهولة توفر المنتج، إلى جانب تحسن ظروف المعيشة.

وبلغ الاستهلاك الوطني من غاز البوتان، خلال سنة 2024، نحو 235,7 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغرام، مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,5 مليون قنينة مقارنة بسنة 2023، أي بنسبة نمو معتدلة بلغت 0,64%.



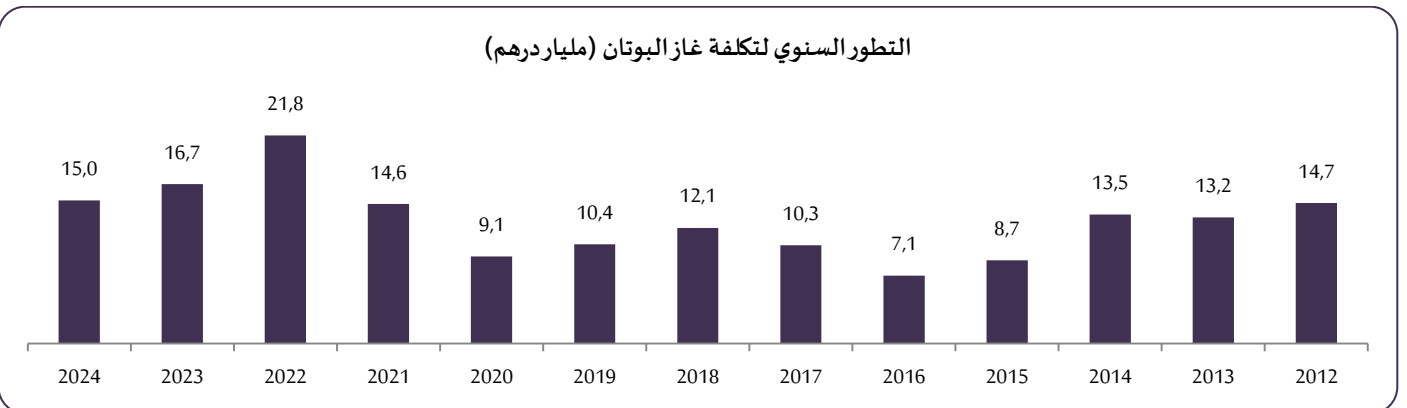
المصدر: صندوق المقاصة

3.1.11. وضعية نفقات دعم غاز البوتان

◀ تكلفة دعم غاز البوتان برسم سنة 2024

شهدت تكلفة دعم غاز البوتان، خلال سنة 2024، تراجعاً بنسبة 10% على أساس سنوي، إذ انتقلت من 16,7 مليار درهم خلال سنة 2023 إلى 15 مليار درهم.

ويفسر هذا التراجع البالغ 1,7 مليار درهم، أساساً بتخفيض الدعم العمومي عقب رفع سعر البيع للمستهلك، ابتداءً من 20 ماي 2024، بالإضافة إلى النمو المعتدل للاستهلاك وتراجع قيمة الدرهم بنسبة 1,87% مقابل الدولار، رغم الزيادة الطفيفة في قيمة التكلفة والتأمين والشحن لغاز البوتان (+2,5% أي +13 دولار/طن).



المصدر: صندوق المقاصة

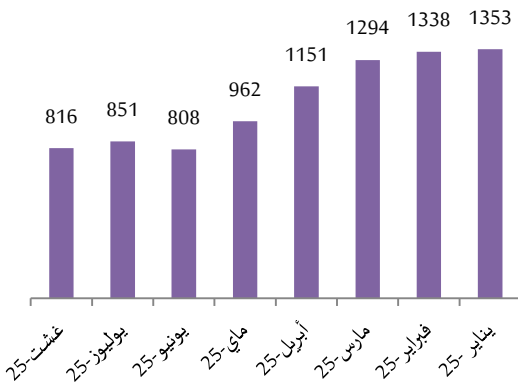
خصصت الدولة المغربية، منذ سنة 2012، ما مجموعه 167,2 مليار درهم لدعم أسعار استهلاك غاز البوتان. وقد شكلت هذه السياسة عبئا كبيرا على المالية العمومية، حيث انعكس ذلك في ارتفاع ملحوظ لحصة هذا الدعم من الناتج الداخلي الخام. وبالمقارنة مع دول أخرى، تعد تكلفة هذا الدعم في المغرب، التي تتجاوز 4% من النفقات العمومية، الأعلى عالميًا، متجاوزة بكثير النطاق المسجل في الدول الرائدة في دعم غاز البوتان مثل الهند ومصر وإندونيسيا وتونس، حيث تتراوح عادة بين 0,20% و3%.

◀ نفقات دعم غاز البوتان سنة 2025

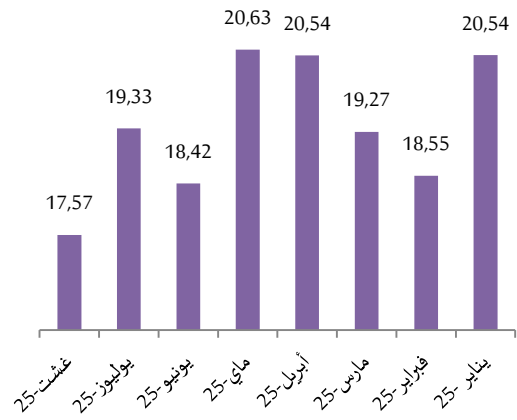
بلغ الاستهلاك الوطني من غاز البوتان، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2025، ما يعادل 154,85 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغرام. وسجلت أشهر يناير وأبريل وماي أعلى مستويات الاستهلاك متجاوزة 20 مليون قنينة. في المقابل، سجلت أدنى المستويات في شهر غشت بواقع 17,57 مليون قنينة، وفي يونيو ب 18,42 مليون قنينة، وفي فبراير 18,55 مليون قنينة.

اتبعت تكلفة دعم غاز البوتان مسارا مشابها، حيث سجلت اتجاهاً تنازلياً طوال نفس الفترة. فقد تراجعت من 1,353 مليار درهم خلال شهر يناير، وهو أعلى مستوى لها، إلى 808 مليون درهم برسم شهر يونيو، وهو أدنى مستوى لها، قبل أن ترتفع قليلاً إلى 816 مليون درهم خلال شهر غشت، مسجلة انخفاضاً إجمالياً يقارب 40% مقارنة بشهر يناير. ويُعزى هذا الانخفاض إلى التراجع التدريجي لمستوى الدعم الشهري لكل قنينة وتراجع الطلب. وبلغ متوسط تكلفة الدعم الشهرية، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت، 1,073 مليار درهم، مقابل 1,306 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

التطور الشهري لتكلفة دعم غاز البوتان خلال سنة 2025
(مليون درهم)



تطور الإستهلاك الشهري لغاز البوتان بما يكافئ مليون قنينة
من فئة 12 كيلوغرام



المصدر: صندوق المقاصة

2.11. دعم سعر السكر

يندرج نظام دعم أسعار السكر في المغرب ضمن سياسة اجتماعية واقتصادية، إذ يهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، وفي الوقت ذاته ضمان السيادة الغذائية في ما يخص مادة السكر، باعتباره منتجاً أساسياً.

ويشمل هذا الدعم جميع مراحل سلسلة إنتاج وتوزيع السكر، من الزراعة إلى التوزيع، ويرتكز على آليتين رئيسيتين للدعم. فمن جهة، تتمثل الآلية الأولى في دعم جزافي للاستهلاك، يُحدد حالياً بحوالي 3,638 درهم للكيلوغرام الواحد، مع متوسط استهلاك سنوي يقدر بـ 1,233 مليون طن، وهو ما يمثل تكلفة مالية تقارب 4,488 مليار درهم.

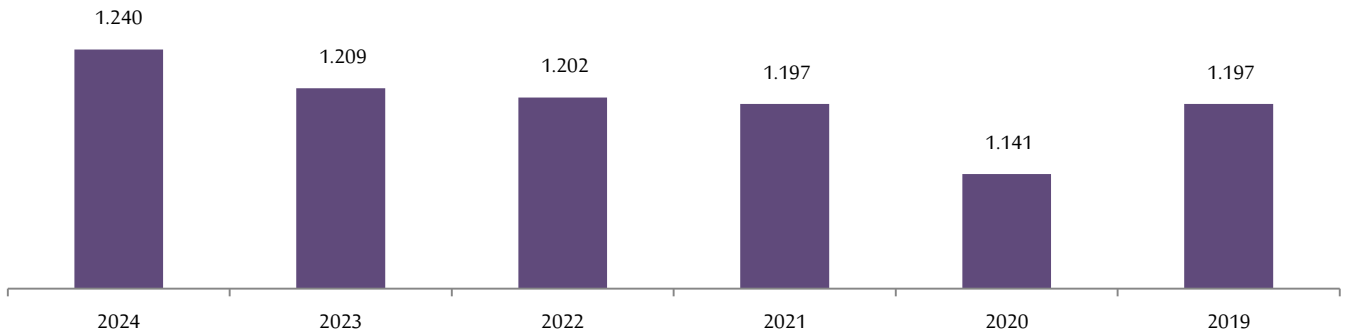
وتتمثل الآلية الثانية في دعم إضافي موجه لاستيراد السكر الخام، ويعد دعماً متغيراً، إذ يهدف إلى تعويض الفارق بين تكلفة الاستيراد الفعلية والسعر المستهدف الذي تحدده الإدارة، تبعاً لتقلبات الأسعار في السوق العالمية. وبفضل هذا النظام، تتمكن الدولة من الحفاظ على سعر موحد ومناسب للسكر، سواء كان منتجاً محلياً أو مستورداً.

1.2.11. الاستهلاك والإنتاج الوطني للسكر الأبيض

◀ الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض

ظلَّ الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض مستقرّاً بشكل عام بين سنة 2019 وسنة 2024، إذ تتراوح حول 1,2 مليون طن، مع توجه طفيف نحو الارتفاع خلال هذه الفترة. بينما شهدت سنة 2020 انخفاضاً ملحوظاً، حيث تراجع الاستهلاك إلى 1,141 مليون طن، وذلك نتيجة جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى فرض قيود على التنقل، وإغلاق مؤقت للمقاهي والمطاعم والفنادق، بالإضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام. وعاد الاستهلاك في سنة 2021 إلى مستواه السابق للأزمة، حيث بلغ 1,197 مليون طن، ثم استمر في النمو التدريجي ليصل إلى 1,202 مليون طن في سنة 2022، و1,209 مليون طن في سنة 2023، قبل أن يبلغ ذروته عند 1,240 مليون طن في سنة 2024.

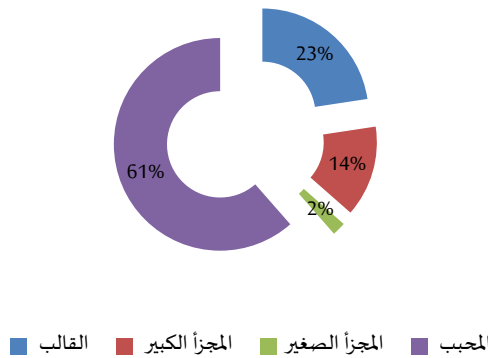
التطور السنوي لاستهلاك السكر الأبيض الوطني (ألف طن)



المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

يُعتبر السكر المحبب، كما في السنوات السابقة، الشكل الأكثر استهلاكًا على المستوى الوطني، حيث يُمثّل حوالي 61% من إجمالي الاستهلاك. ويُعزى ذلك إلى انتشار استخدامه، سواء في الأسر أو في القطاع الصناعي الغذائي. يأتي السكر القالب في المرتبة الثانية، إذ يُشكّل 23% من الاستهلاك، مما يدل على أهميته الثقافية، لا سيما في المناطق الريفية المغربية وفي المناسبات الاجتماعية. والسكر المجزأ الكبير والمجزأ الصغير بحصص تبلغ 14% و2% على التوالي.

استهلاك السكر حسب النوع (%)



المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

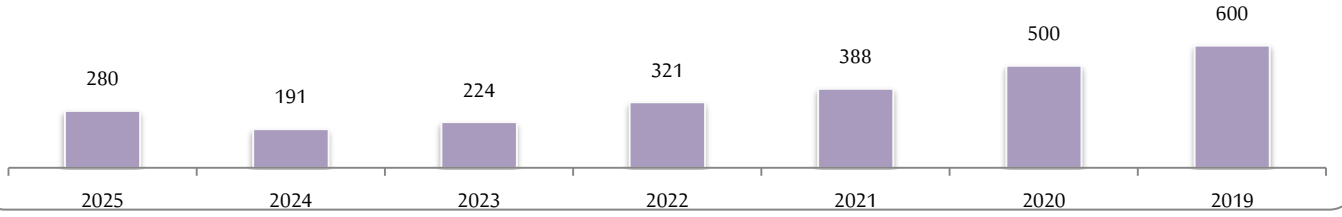
الإنتاج الوطني من السكر الأبيض

شهد الإنتاج الوطني للسكر في المغرب تراجعًا واضحًا بين سنة 2019 وسنة 2024، حيث انخفض من 600 ألف طن إلى 191 ألف طن، ما يعادل انخفاضًا يقارب 68%. حيث بدأ الإنتاج بمستوى مرتفع في سنة 2019 (600 ألف طن)، ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى 500 ألف طن سنة 2020، و388 ألف طن سنة 2021، و321 ألف طن سنة 2022، و224 ألف طن سنة 2023، ليبلغ أدنى مستوى تاريخي له عند 191 ألف طن سنة 2024. ويُفسّر هذا الانخفاض بشكل رئيسي بتوالي سنوات الجفاف وندرة الموارد المائية، مما أثر بشكل كبير على مردودية محاصيل السكر.

ويقدر متوسط الإنتاج خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2024 بحوالي 371 ألف طن، مما يبرز اعتماد البلاد المتزايد على الواردات في ظل التقلبات الحادة في أسعار السوق الدولية.

غير أنه لوحظ تعافٍ نسبي سنة 2025، حيث ارتفع الإنتاج إلى 280 ألف طن، ويُعزى هذا الانتعاش جزئيًا إلى توسع المناطق المزروعة، التي ساهمت في تعزيز الإنتاج الوطني، رغم استمرار الظروف المناخية غير الملائمة.

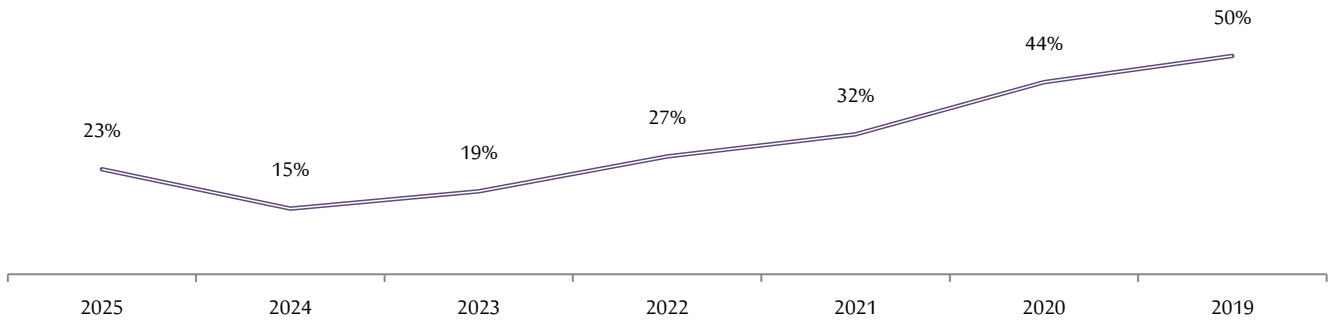
تطور الإنتاج الوطني من السكر (ألف طن)



المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وبالتالي، انخفض معدل تغطية الاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني من 50% سنة 2019 إلى 23% سنة 2025.

نسبة تغطية الاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني (%)

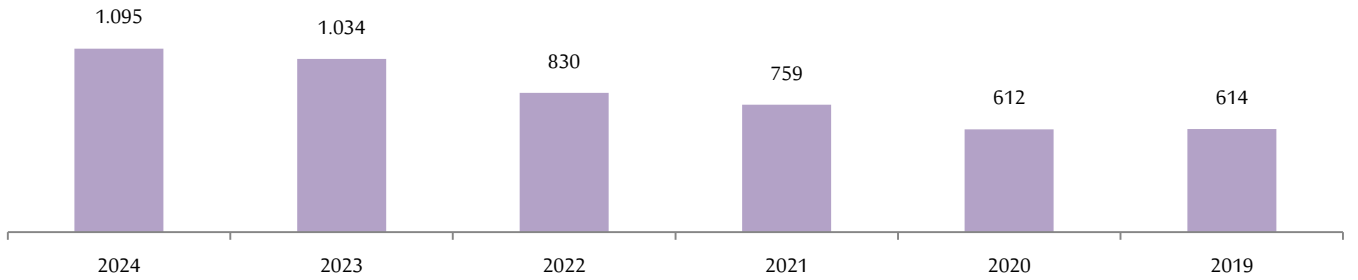


المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

2.2.11. الواردات من السكر الخام

لتعويض التراجع الكبير في الإنتاج الوطني، وكذلك لضمان تزويد منتظم بالسكر، شهدت واردات السكر الخام ارتفاعاً ملحوظاً بين سنتي 2019 و 2024، حيث سجلت زيادة بنسبة 78%. وقد بلغت هذه الواردات خلال سنة 2024 نحو 1.095 ألف طن، مقارنة بـ 1.034 ألف طن في السنة السابقة، مما يمثل زيادة نسبتها 6%.

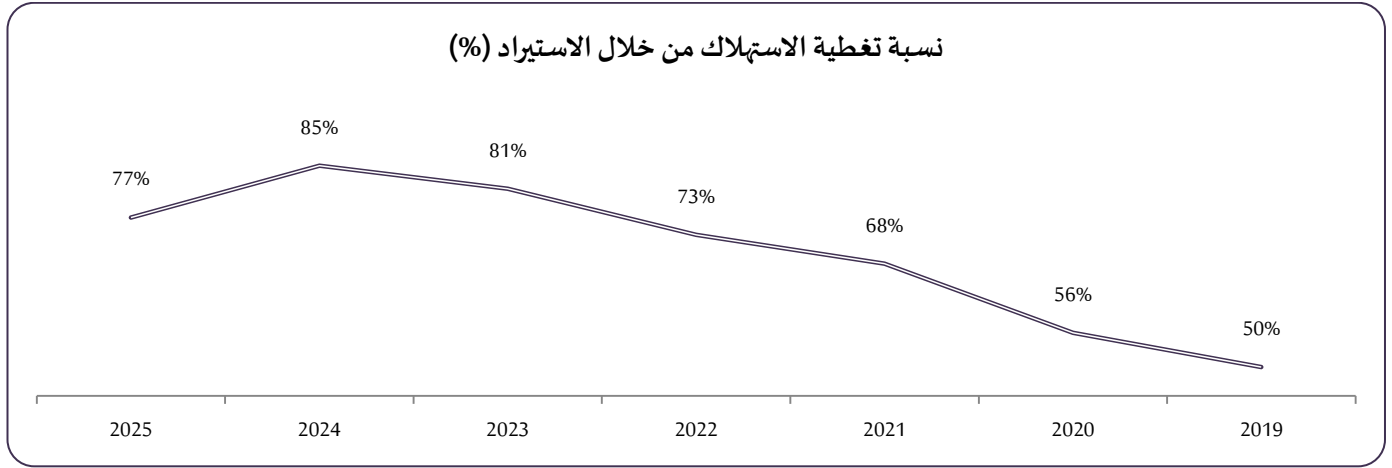
التطور السنوي لواردات السكر الخام (ألف طن)



المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

ازداد الاعتماد على واردات السكر الخام بشكل كبير بين سنتي 2019 و2024، إذ ارتفع من 50% إلى 85%. وترتبط هذه الزيادة بشكل مباشر باستمرار الانخفاض في الإنتاج الوطني من السكر، والذي يعزى أساساً إلى تعاقب سنوات الجفاف التي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي. ونظراً إلى هذا الانخفاض في الإنتاج المحلي، ازدادت الحاجة إلى تغطية احتياجات السوق الوطنية من خلال الاستيراد.

و لقد سمح الانتعاش المعتدل في الإنتاج سنة 2025 بتقليل معدل الاعتماد على الواردات إلى 77%.

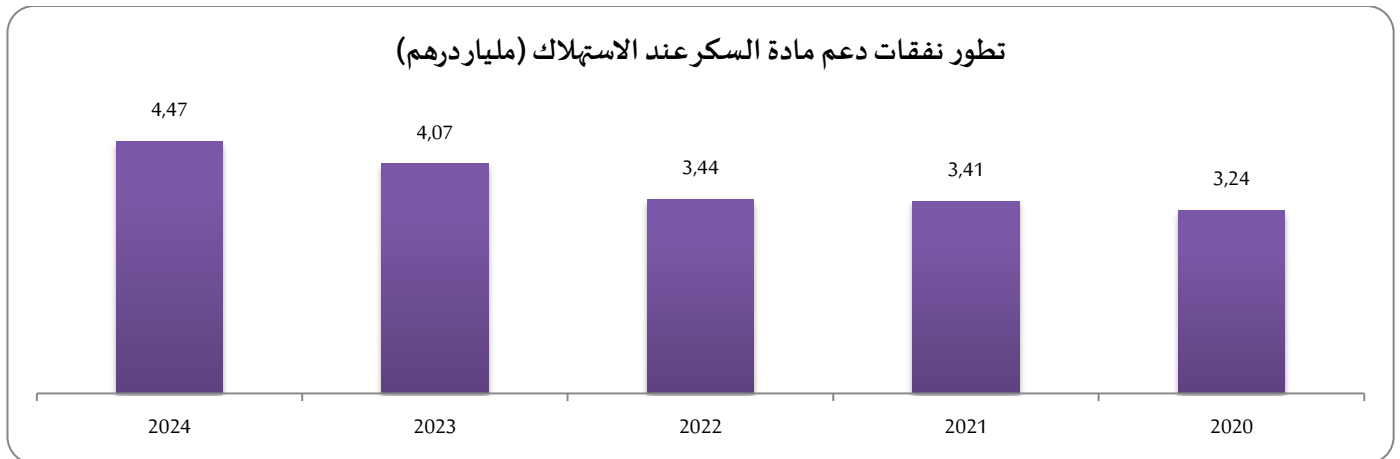


المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

3.2.11. وضعية نفقات دعم السكر

تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك

انتقلت نفقات دعم استهلاك السكر من معدل يناهز 3,4 مليار درهم قبل سنة 2023 إلى حوالي 4,4 مليار درهم سنة 2024، وذلك عقب الرفع بنسبة 27% في قيمة منحة الاستهلاك الجزافية ابتداءً من 14 أبريل 2023. وقد جاءت هذه المراجعة تبعاً لإعادة تقييم أسعار المزروعات السكرية بهدف تشجيع الإنتاج الوطني من السكر الأبيض.

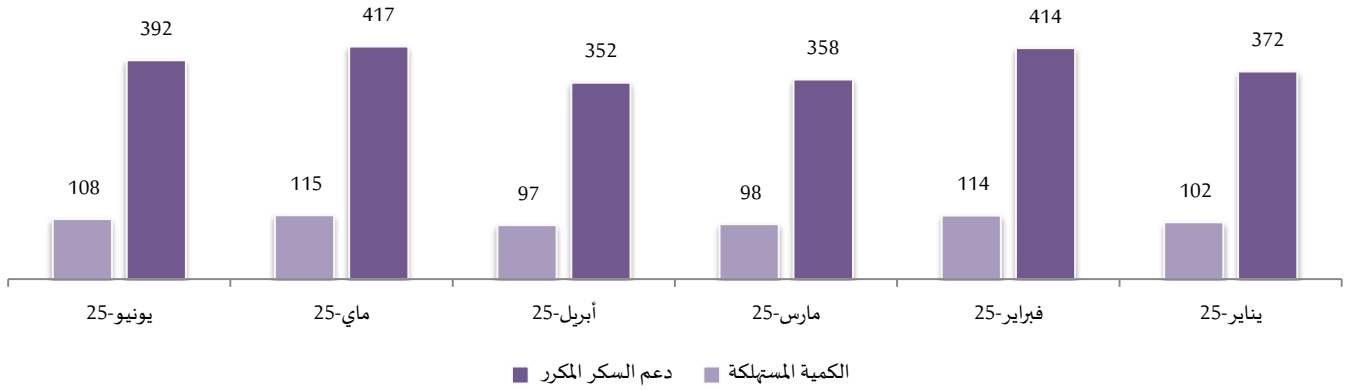


المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2025، تراوحت التكلفة الشهرية لدعم استهلاك السكر المكرر بين حد أدنى بلغ 352 مليون درهم في أبريل، وحد أقصى وصل إلى 417 مليون درهم في ماي. وخلال هذه الفترة، بلغت التكلفة الإجمالية للدعم ما مجموعه 2.292 مليون درهم مقابل 2.305 مليون درهم خلال الفترة ما بين يناير ويونيو 2024.

وفي الوقت نفسه، تراوحت كميات السكر الأبيض المستهلكة شهريًا بين 97 ألف طن في أبريل و115 ألف طن في ماي، ليصل مجموعها إلى حوالي 633 ألف طن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2025.

الاستهلاك ونفقات الدعم للسكر المكرر (ألف طن ; مليون درهم)

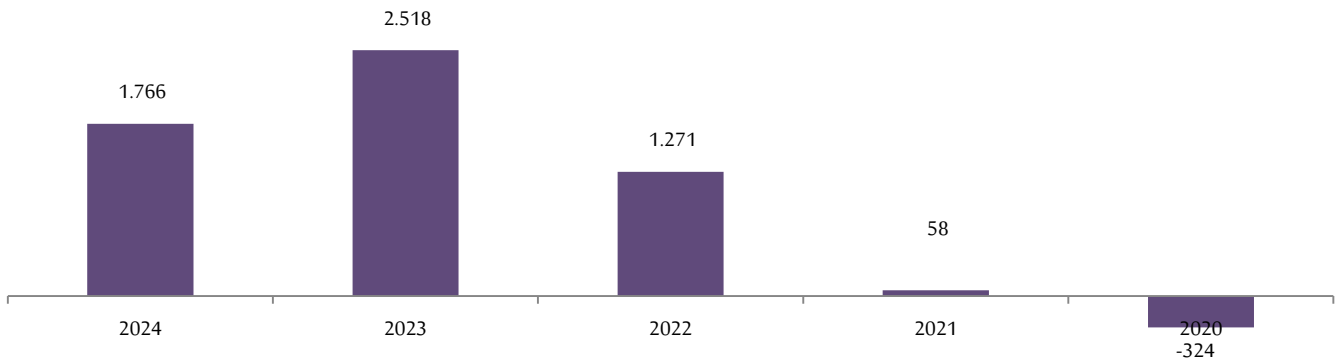


المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

تكلفة دعم مادة السكر عند الاستيراد

لقد أدى الأثر المزدوج لارتفاع أسعار السكر الخام في السوق الدولية والزيادة الملحوظة في حجم الواردات اللازمة لتغطية العجز المتنامي في الإنتاج الوطني، إلى تحمل الدولة لتكلفة هامة تتعلق باسترجاع الفارق عند الاستيراد. وبناءً على ذلك، سجل الغلاف المالي المخصص لتسوية ملفات الاستيراد تطورًا كبيرًا، حيث انتقل من 1,27 مليار درهم سنة 2022 إلى 2,52 مليار درهم سنة 2023، قبل أن يستقر في حدود 1,77 مليار درهم سنة 2024.

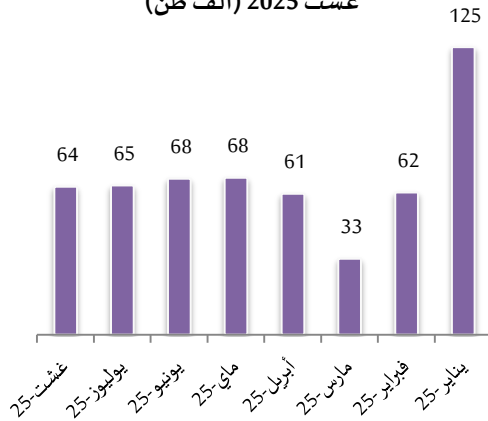
نفقات دعم مادة السكر عند الاستيراد (مليون درهم)



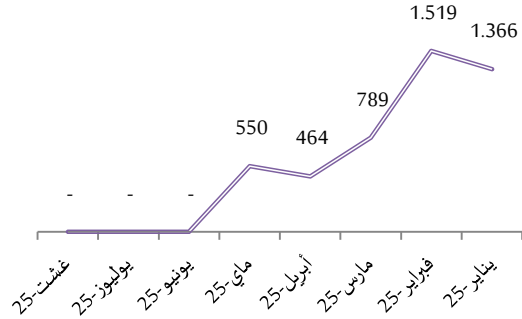
المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

وسجل الدعم الجزافي الأحادي عند استيراد السكر الخام، بين يناير ويونيو 2025، منحنى تنازليًا بشكل عام. فبعد أن بلغ ذروته عند 1.519 درهم للطن في فبراير، تراجع تدريجيًا ليصل إلى 550 درهمًا للطن في ماي. ومنذ شهر يونيو وإلى غاية نهاية شهر غشت، لم يتم صرف أي دعم للسكر الخام رغم وجود واردات، وهو ما يعكس استقرار أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية. وهكذا، فإن مستويات الأسعار عند الاستيراد (CIF) للسكر الخام تتيح، ابتداءً من يونيو 2025، لصندوق المقاصة الاستفادة من استرجاع، كبديل عن الدعم الإضافي الموجه للاستيراد الذي تم إقراره نهاية سنة 2021.

التطور الشهري لواردات السكر الخام برسم يناير-
غشت 2025 (ألف طن)



التطور الشهري للدعم الأحادي السكر الخام عند الاستيراد
(درهم للطن)

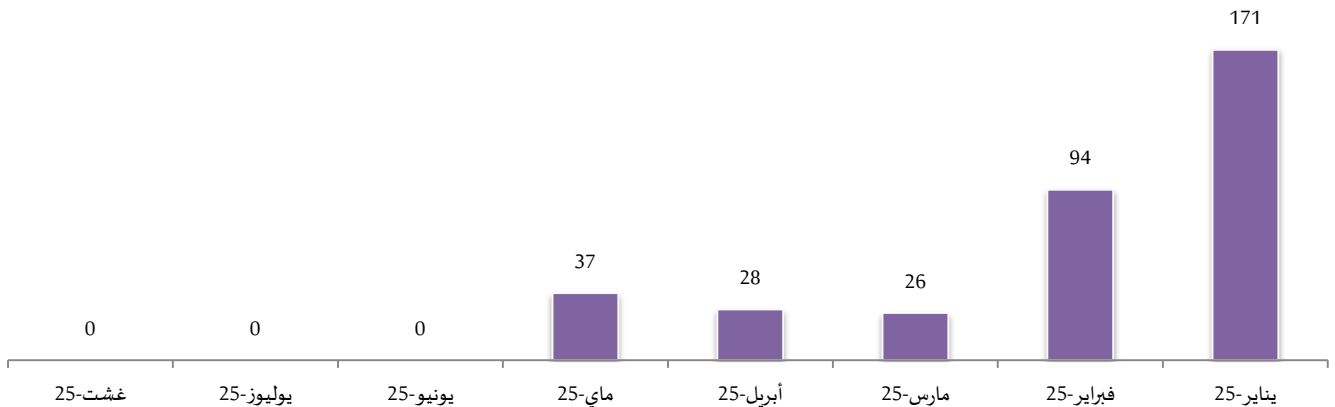


المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

بلغت تكلفة استرجاع الفارق عند استيراد السكر الخام، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، ما مجموعه 356 مليون درهم، مسجلة تراجعاً ملحوظاً بنسبة 74% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، حيث بلغت 1.345 مليون درهم. ويُعزى هذا الانخفاض إلى التراجع التدريجي في الأسعار الدولية للسكر الخام.

وفي هذا السياق، أدت تقلبات كميات السكر المستوردة، إلى جانب تذبذب الأسعار العالمية، إلى تحميل الدولة تكاليف شهرية متفاوتة. فقد بلغت هذه التكلفة ذروتها في يناير بمبلغ 171 مليون درهم، قبل أن تتراجع تدريجياً لتصل إلى 26 مليون درهم في مارس. وقد سُجل ارتفاع طفيف خلال شهري أبريل وماي، بتكاليف بلغت على التوالي 28 و37 مليون درهم. خلال يونيو ويوليوز وغشت، لم يتم تسجيل أي دعم، وذلك نتيجة استقرار الأسعار عند مستويات أدنى من السعر المستهدف.

نفقات دعم مادة السكر عند الاستيراد (مليون درهم)



المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

3.11. دعم سعر القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

يشكل القمح اللين أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي في المغرب، باعتباره مكوناً رئيسياً في صناعة الخبز، الذي يُعد غذاءً أساسياً في الاستهلاك اليومي للأسر. غير أنّ المغرب، في ظل ظرفية تتسم بالجفاف وتقلبات الأسواق الدولية واعتماد كبير على الواردات، عمد - على غرار السنوات الماضية - إلى اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى دعم سعر القمح اللين والدقيق الوطني. وتُشرف الدولة أساساً على هذه التدخلات من خلال آليات الدعم والتنظيم والتنسيق، بهدف ضمان استقرار السوق الداخلية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتأمين الأمن الغذائي للبلاد.

■ دعم الدقيق الوطني من القمح اللين

تواصل الدولة دعم حصة محدودة تقدر بـ 6,26 ملايين قنطار من الدقيق الوطني للقمح اللين، والموجهة لفئة سكانية مستهدفة.

■ دعم استيراد القمح اللين

في حالة ارتفاع أسعار القمح اللين في السوق الدولية، وحرصاً على ضمان التوريد المنتظم للبلاد بهذه المادة الأساسية واستقرار أسعار الخبز والدقيق، لجأت الدولة في مرحلة أولى إلى تعليق الرسوم الجمركية على استيراد هذا المنتج، ثم تم تفعيل نظام الدعم عند الاستيراد، وذلك من خلال تغطية الفارق بين السعر العالمي وسعر مرجعي محدد في 270 درهماً للقنطار.

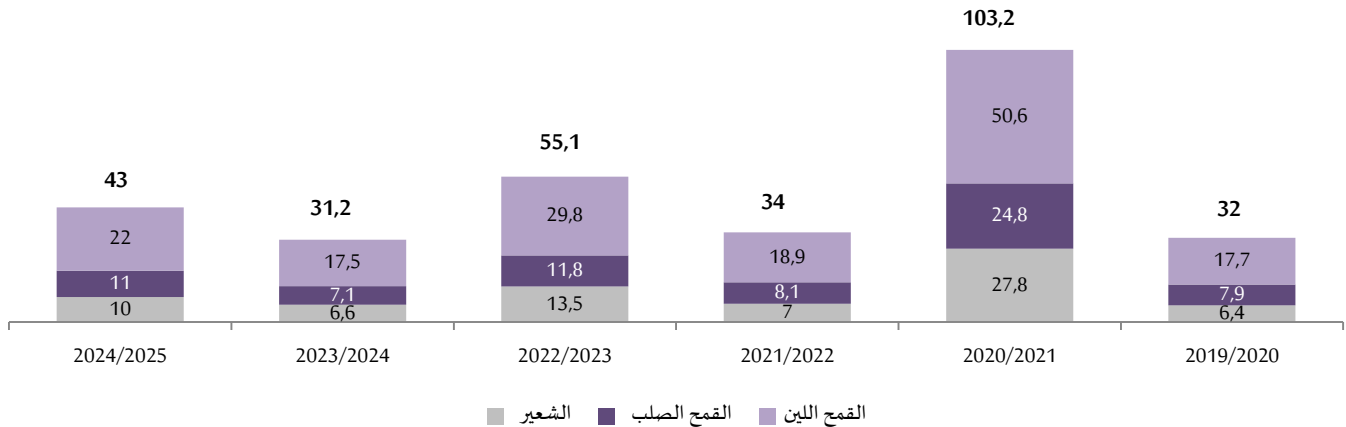
3.1.11. الإنتاج الوطني وتحصيل الحبوب

◀ الإنتاج الوطني من الحبوب

يقدّر الإنتاج الوطني من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2025/2024 بحوالي 43 مليون قنطار، موزعة على 22 مليون قنطار من القمح اللين، و11 مليون قنطار من القمح الصلب، و10 ملايين قنطار من الشعير، وذلك وفقاً لمعطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وتُسجّل هذه الحصيلة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 38 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2024/2023 الذي تضرر بشكل كبير من الجفاف المتواصل، ما أدى إلى محصول لم يتجاوز 31,2 مليون قنطار.

ويُفسّر هذا التطور أساساً بعودة التساقطات المطرية وتحسّن الظروف المناخية خلال النصف الأول من سنة 2025. وعلى الرغم من هذا الانتعاش، فإن إنتاج الموسم 2025/2024 يظل أدنى بكثير من الموسم الاستثنائي 2021/2020، الذي سجّل فيه المغرب محصولاً قياسياً بلغ 103,2 ملايين قنطار.

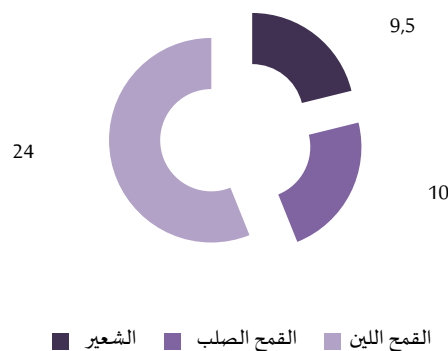
الإنتاج الوطني للحبوب (مليون قنطار)



المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وفقاً للمعطيات الرسمية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ، بلغ المعدّل الوطني للأمطار المسجل بين 1 شتنبر 2024 و 19 مارس 2025 نحو 113,9 ملم، مسجلاً فائضاً بنسبة 88,1 % مقارنة بالموسم الماضي (60 ملم). ومع ذلك، تبقى هذه الأمطار أقل من المتوسط، حيث تمثل عجزاً بنسبة 18,3 % مقارنة بالمتوسط السنوي (139,3 ملم). وقد شهدت هذه الوضعية تحسناً كبيراً بعد 22 فبراير، الفترة التي تجاوزت فيها الأمطار 130 % من الكميات المسجلة في نفس الفترة من السنة الفارطة. وقد ساهمت هذه الظروف في تعزيز المخزون المائي للسدود، حيث بلغ إجمالي المخزون 2.981 مليون متر مكعب، وارتفع معدل ملء السدود من 27 % إلى 36 %. وقد انعكست هذه الديناميكية بشكل إيجابي على عدة قطاعات زراعية، خصوصاً زراعة الأشجار وتربية الماشية، من خلال تخفيض الاحتياجات الري وتقليل تكاليف علف الحيوانات.

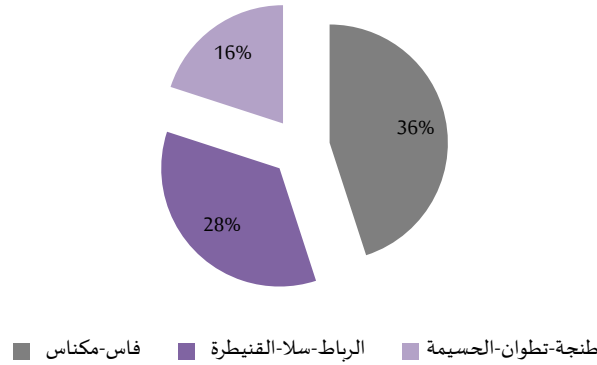
توزيع إنتاج الحبوب حسب النوع (مليون قنطار)



المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وقد تركز الإنتاج الوطني من الحبوب بالمغرب خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 أساسا في ثلاث مناطق كبرى : فاس-مكناس بنسبة 36 % من الإنتاج، والرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 28 %، وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 16 %. وتمثل هذه المناطق مجتمعة نحو 80 % من الإنتاج الوطني من القمح اللين والقمح الصلب و الشعير.

توزيع إنتاج الحبوب: الجهات الرئيسية (%)



المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

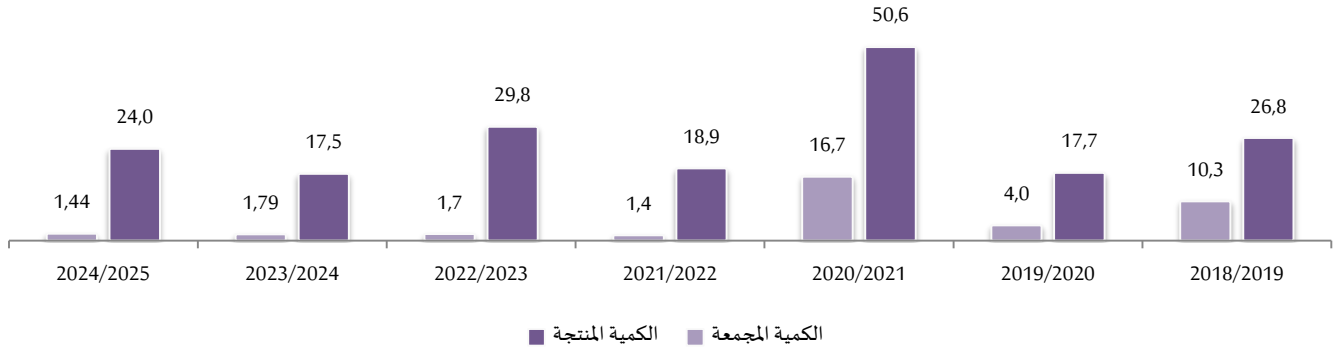
المحصول الوطني من الحبوب

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لضمان تسويق محصول 2025 في ظروف مناسبة، وتتجلى هذه الإجراءات بشكل عام فيما يلي:

- اعتماد ثمن مرجعي مستهدف للقمح اللين ذو الجودة القياسية قدره 280 درهم للقنطار، مع مراعاة مؤشرات الأسعار في الأسواق الوطنية والدولية. ويشمل هذا الثمن جميع المصاريف والضرائب والهوامش، بما في ذلك تكاليف إيصال القمح إلى المطاحن؛
- تحديد فترة التسويق المكثف من 1 يونيو إلى 31 غشت 2025؛
- الاستمرار في منح دعم التخزين بمقدار 2,50 درهم عن كل 15 يوماً لتخزين القمح اللين من الإنتاج الوطني، لصالح هيآت الخزن الحاصلة على الترخيص الصحي من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- تغطية مصاريف نقل القمح اللين الحر إلى المناطق البعيدة (وارزازات، الراشيدية، كلميم)؛
- المساهمة في تصريف المنتج الوطني من خلال تنظيم طلبات عروض لشراء القمح اللين لتزويد المطاحن المكلفة بإنتاج الدقيق المدعم.

وبالتالي، بلغ حجم القمح اللين المحصل عليه خلال 2025/2024 نحو 1,44 مليون قنطار، مقابل 1,79 مليون قنطار خلال الموسم السابق و16,7 مليون قنطار خلال موسم 2021/2020.

الانتاج الوطني وتجميع القمح اللين (مليون قنطار)



المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني للبيمهي للحبوب و القطني

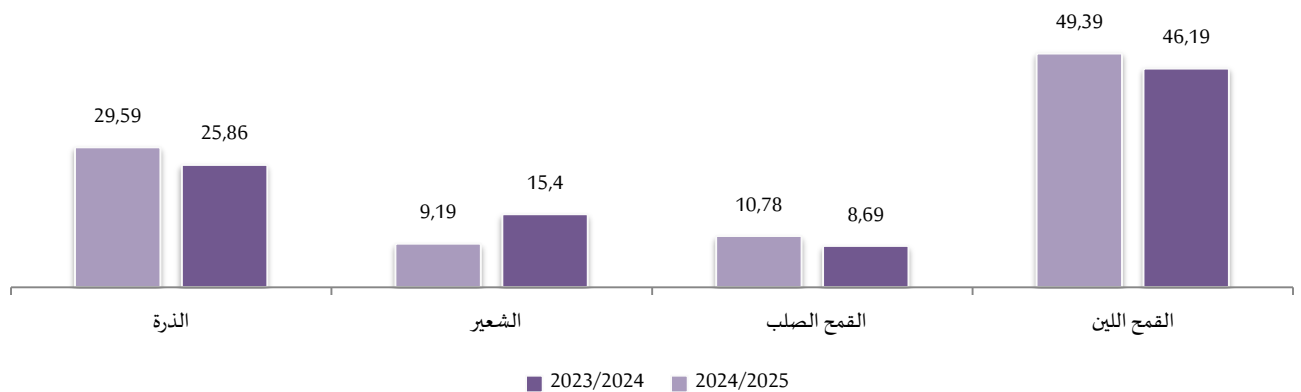
2.3.11. واردات الحبوب

خلال موسم 2025/2024، بلغ حجم الواردات الوطنية من الحبوب نحو 99 مليون قنطار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بالكميات المستوردة خلال الموسم السابق.

ويكشف التوزيع حسب نوع الحبوب عن هيمنة القمح اللين، الذي يمثل ما يقارب 50% من الواردات، أي ما يناهز 49,39 مليون قنطار. وتأتي الذرة في المرتبة الثانية بحصة تبلغ 29% (29,59 مليون قنطار). أما القمح الصلب فيشكل نحو 11% من إجمالي الواردات (10,78 مليون قنطار)، بينما يأتي الشعير في المرتبة الأخيرة بحصة 9%، أي ما يعادل 9,19 مليون قنطار.

ويعزى ذلك إلى الاحتياجات المستمرة للسوق الوطني، لا سيما الطلب الكبير على القمح اللين لصناعة الخبز، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للذرة في علف الحيوانات.

واردات الحبوب الرئيسية (مليون قنطار)

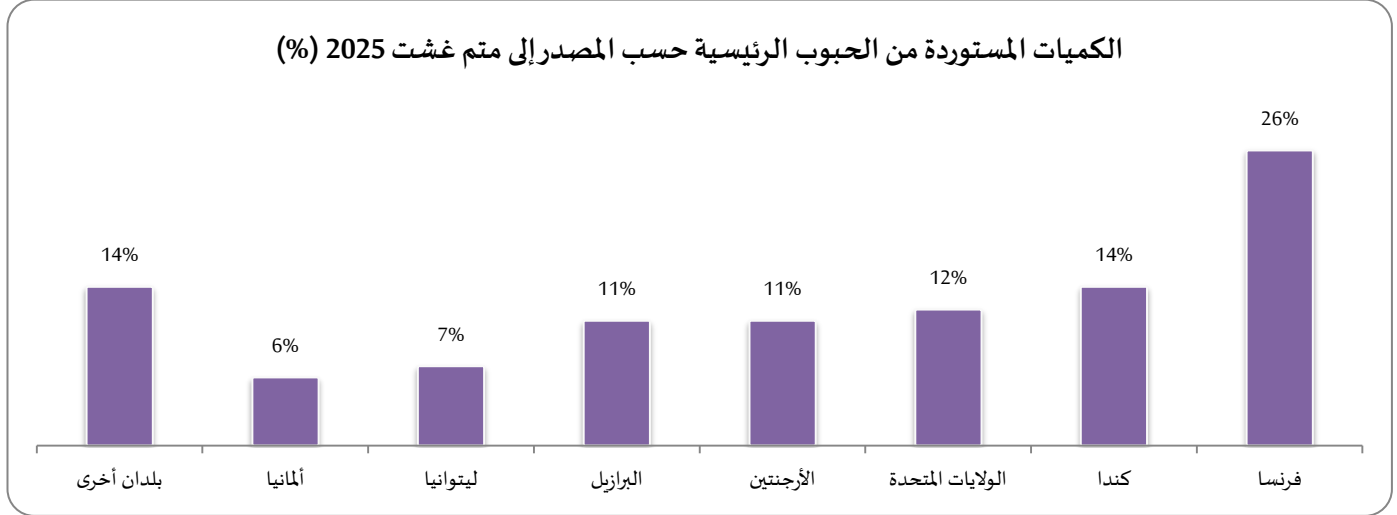


المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني للبيمهي للحبوب و القطني

◀ مصادر استيراد الحبوب والقمح اللين

تستهدف واردات الحبوب الرئيسية سد العجز المسجل في الإنتاج الوطني. وإلى غاية نهاية غشت 2025، شكّلت الواردات الفرنسية نسبة 26% من الحجم الإجمالي المستورد، تليها كندا بنسبة 14%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12%.

الكميات المستوردة من الحبوب الرئيسية حسب المصدر إلى متم غشت 2025 (%)



المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهي للحبوب و القطني

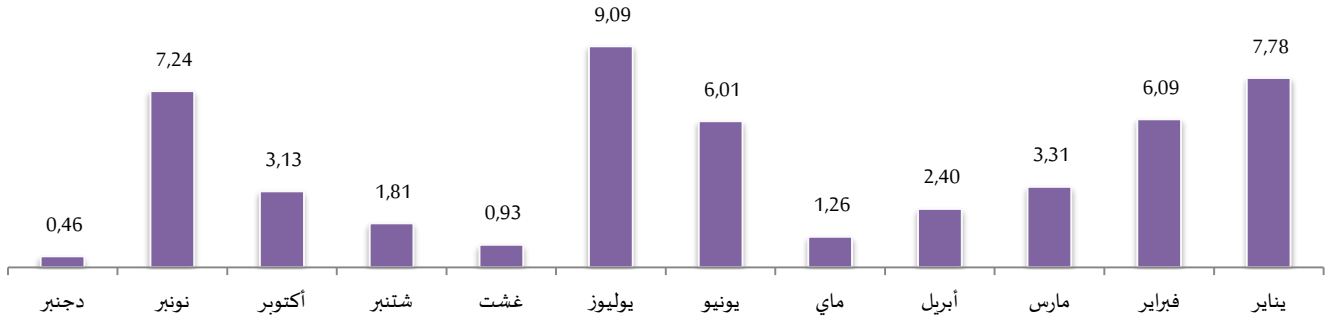
أما القمح اللين، فيستمر استيراده أساساً من فرنسا، كما في المواسم السابقة، مع مساهمة تقدّر بـ 64% من إجمالي الكميات المستوردة.

فيما يتعلق بالقمح الصلب، فقد تم استيراده هذه السنة حصراً من كندا، التي تكفلت بنسبة 100% من الإمدادات. وبخصوص الذرة، يُعتبر البرازيل أول مصدر بنسبة 34,5% من الكميات المستوردة، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 34,3%، ثم الأرجنتين بنسبة 31,2%، وهو ما يعكس تنوعاً جغرافياً في مصادر التموين. أما بالنسبة للشعير، فقد ظلت فرنسا المورد الرئيسي، إذ غطت بمفردها 66% من الحاجيات المستوردة.

◀ الكميات المستوردة من القمح اللين سنة 2024

شهدت واردات القمح اللين الوطنية خلال سنة 2024 تطورات متقلبة على مدار الأشهر، حيث بلغ إجمالي الكميات المستوردة 49,51 مليون قنطار. وسجل شهر يوليوز أعلى مستوى للواردات بـ 9,09 مليون قنطار، في حين سجل شهر دجنبر أدنى مستوى سنوي بـ 0,46 مليون قنطار فقط. وبهذا، بلغ متوسط الواردات الشهرية حوالي 4,13 مليون قنطار. ويرتبط هذا التذبذب بشكل رئيسي بتقلبات الأسعار العالمية للقمح اللين (فكلما انخفضت الأسعار، ارتفعت الواردات)، بالإضافة إلى توفر القمح في السوق المحلية، الذي يؤثر بشكل مباشر على الحاجة إلى الاستيراد لتلبية الطلب الوطني.

التطور الشهري للواردات الوطنية من القمح اللين سنة 2024 (مليون قنطار)

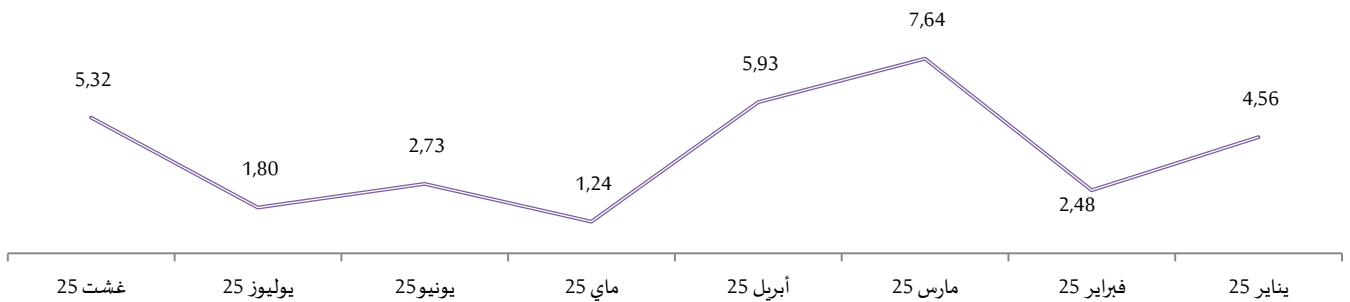


المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهي للحبوب و القطني

الكميات المستوردة من القمح اللين خلال يناير-غشت 2025

بلغ الحجم الإجمالي للواردات خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 ما مجموعه 31,70 مليون قنطار، بمتوسط شهري قدره 3,96 مليون قنطار. سجل شهر مارس ذروة الواردات حيث بلغت 7,64 مليون قنطار، في حين لوحظ أدنى مستوى في شهر ماي بمقدار 1,24 مليون قنطار فقط. بعد انخفاض سجل في فبراير إلى 2,48 مليون قنطار، شهدت الواردات ارتفاعاً قوياً في مارس، ثم استقرت عند مستويات مرتفعة نسبياً في أبريل في ما يقارب 5,93 مليون قنطار، قبل أن تتراجع في ماي. وسُجل لاحقاً انتعاش تدريجي في يونيو (2,73 مليون قنطار) ويوليوز (1,80 مليون قنطار)، لترتفع مجدداً في غشت بمقدار 5,32 مليون قنطار.

التطور الشهري للواردات الوطنية من القمح اللين برسم يناير-غشت 2025 (مليون قنطار)

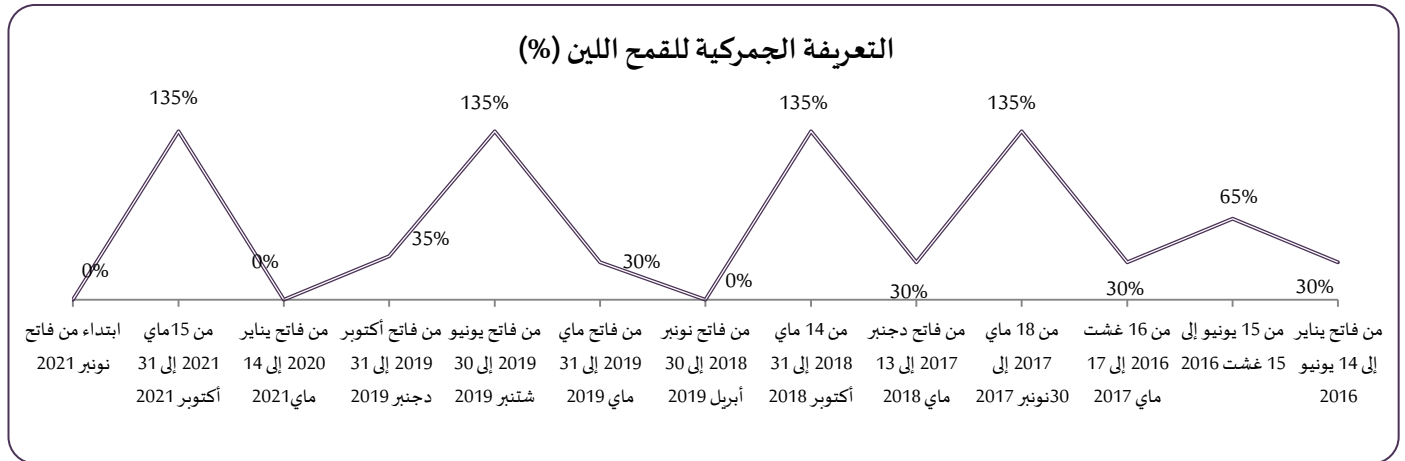


المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهي للحبوب و القطني

تطور الرسوم الجمركية المطبقة على واردات القمح اللين

لضمان التوازن بين الإنتاج الوطني وتزويد السوق بالقمح اللين، تقوم الدولة بتعديل الرسوم الجمركية وفقاً لتقلبات الأسعار العالمية وحالة القطاع على المستويين الوطني والدولي.

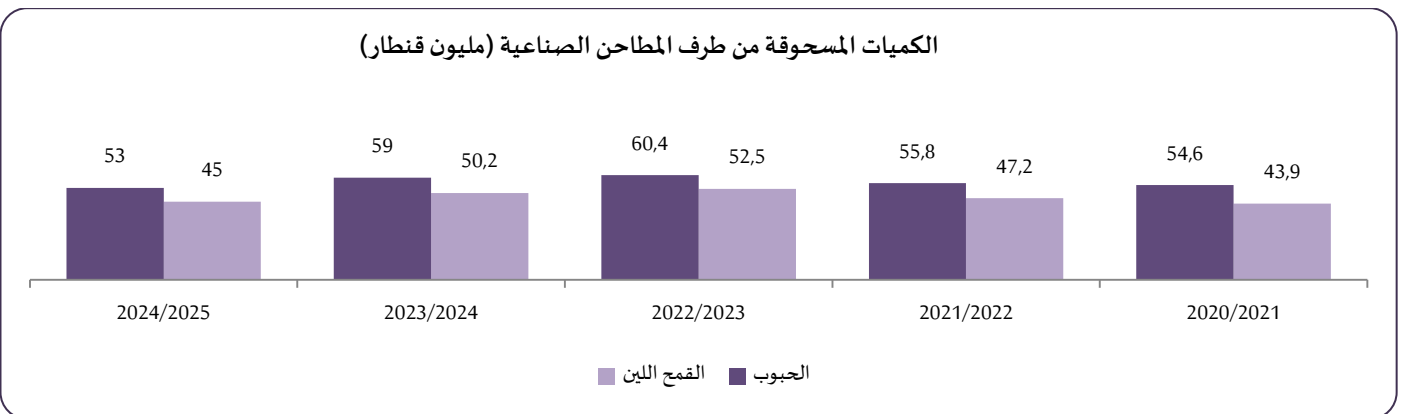
وفي سنة 2021، وبالنظر إلى المستوى المرتفع للإنتاج الوطني، ومن أجل دعم الفلاحين المغاربة، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتسهيل حملة التسويق، اتخذت الحكومة عدة إجراءات تحفيزية. شملت هذه الإجراءات تحديد سعر مرجعي للفلاحين، ومنح علاوات على الجمع والتخزين، بالإضافة إلى رفع الرسوم الجمركية على القمح اللين إلى 135% للفترة الممتدة من 15 ماي إلى 31 أكتوبر 2021. وبالرغم من ذلك، وبسبب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للقمح اللين، تم تعليق تحصيل هذه الرسوم الجمركية اعتباراً من نونبر 2021.



المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني للبيمهي للحبوب و القطني

3.3.11. الصناعات التحويلية للحبوب

برسم الموسم الفلاحي 2025/2024، تُقدَّر كميات السحق المنجزة من قبل المطاحن الصناعية بحوالي 53 مليون قنطار، مسجلة انخفاضاً بنسبة 10,2 % مقارنة بالموسم السابق. وبناءً على ذلك فإن النسبة الإجمالية لاستخدام القدرة الإنتاجية خلال هذا الموسم تبلغ حوالي 50,5 % من أصل القدرة السنوية للسحق البالغة 105 ملايين قنطار. فيما يخص القمح اللين، فقد بلغ حجم السحق 45 مليون قنطار، أي ما يعادل نحو 85 % من إجمالي الكميات، مسجلة انخفاضاً بنسبة 10,4 % مقارنة بالموسم السابق الذي سجّل فيه 50,2 مليون قنطار.



المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني للبيمهي للحبوب و القطني

4.3.11. وضعية نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

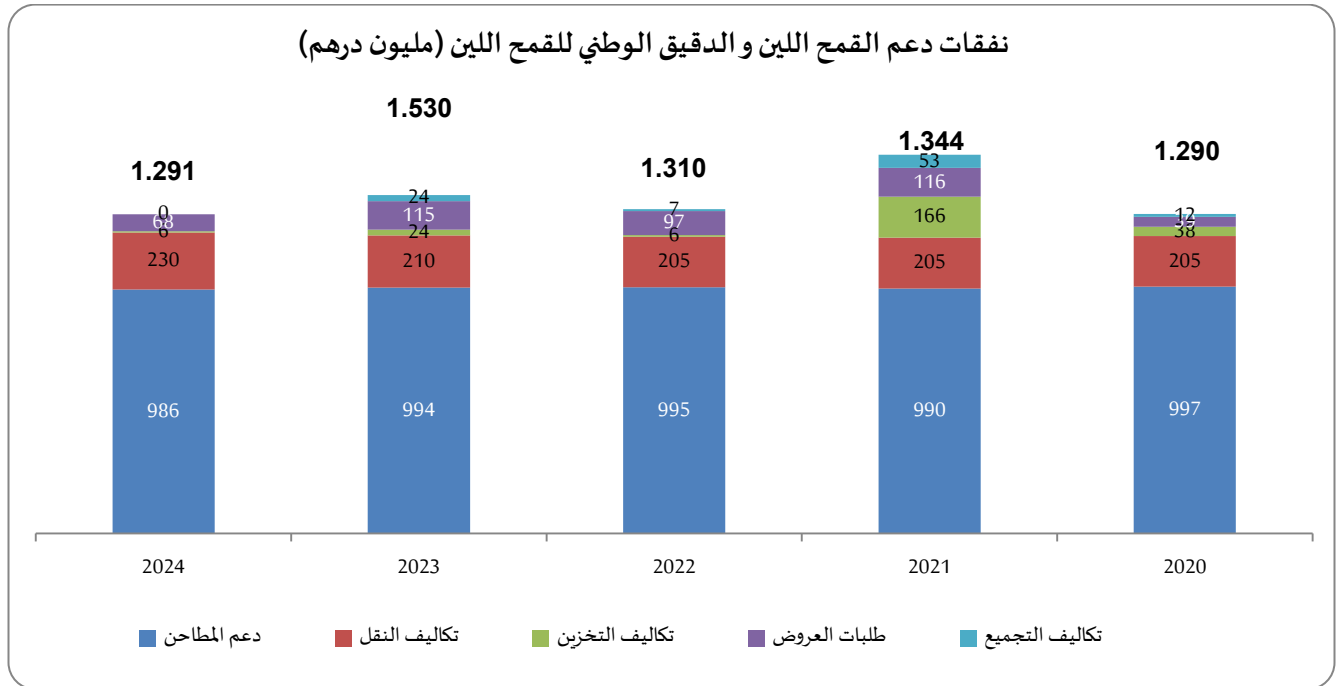
بلغت تكلفة دعم القمح اللين المحلي والدقيق الوطني للقمح اللين حوالي 1.290 مليون درهم سنة 2024 ، مقابل 1.344 مليون درهم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 4%. و تشمل هذه النفقات أساساً دعم المطاحن الصناعية، وتكلفة نقل الدقيق المدعوم، إضافةً إلى منح التخزين والتجميع و طلبات العروض، وذلك بهدف ضمان انتظام التموين واستقرار السوق الداخلي. و يتم توزيعها كما يلي :

دعم حصة الدقيق الوطني من القمح اللين (FNBT) : بلغ 986 مليون درهم برسم السنة المالية 2024 ;

تكاليف النقل : تواصل الدولة تحمل تكاليف نقل الدقيق المدعوم من المطاحن الصناعية إلى المراكز المستفيدة، بمبلغ قدره 230 مليون درهم سنة 2024 ;

منحة التخزين : يُطبَّق دعم للتخزين بمقدار 2,50 درهم لكل فترة 15 يومًا لتخزين القمح اللين المنتج محليًا، لفائدة المؤسسات المتوفرة على ترخيص صحي صادر عن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA). وقد بلغت هذه المنحة 6 ملايين درهم سنة 2024 ;

طلبات العروض الخاصة بتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الوطني من القمح اللين : بلغت كلفتها 68 مليون درهم سنة 2024.



المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهي للحبوب و القطناني

4.11. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2025

1.4.11. مواصلة دعم أسعار المواد المدعمة عند الاستهلاك

في إطار الالتزام الراسخ للدولة بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تم اعتماد عدة تدابير قصد ضمان استقرار الأسعار الداخلية للمواد الأساسية الاستهلاكية، رغم تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، وذلك على النحو التالي:

غاز البوتان: بلغت قيمة الدعم الممنوح من طرف الدولة لسعر استهلاك قنينة الغاز من 12 كلغ ما معدله 53,47 درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، بلغت كلفة صندوق المقاصة الخاصة بغاز البوتان حوالي 8,5 مليار درهم، أي بانخفاض يقارب 17% على أساس سنوي؛

السكر المكرر: على أساس دعم جزافي تمنحه الدولة لاستهلاك السكر قدره 3,64 درهم/كلغ، بلغت كلفة دعم استهلاك السكر المكرر خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 حوالي 3,05 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً يقارب 0,8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة؛

الدقيق الوطني من القمح اللين : بلغت الكلفة المالية لدعم الحصة المقررة من الدقيق الوطني من القمح اللين، والمحددة في 6,26 مليون قنطار، حوالي 880 مليون درهم من يناير إلى غشت 2025 (بما في ذلك التدابير المعتمدة لتعزيز الإنتاج المحلي من القمح اللين، لاسيما تحمل تكاليف التخزين)؛

تموين الأقاليم الجنوبية: مواصلة دعم بعض المواد الغذائية لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية بمبلغ قدره 88 مليون درهم خلال الفترة يناير-غشت 2025.

2.4.11. مواصلة تفعيل أنظمة الدعم عند استيراد السكر الخام والقمح اللين

السكر الخام : من أجل سد الخصاص المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض نتيجة الجفاف وفي سياق دولي يتسم بالارتفاع الكبير لأسعار السكر الخام، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً لاستيراد السكر الخام قدره 0,58 درهم/كلغ خلال الفترة يناير-غشت 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 73% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، بلغت كلفة الاستيراد الخاصة بالسكر الخام 356 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 74% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة؛

القمح اللين المستورد: نظراً للعجز المسجل في الإنتاج الوطني لهذه المادة خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز كلفة الاستيراد لسعر القمح اللين المستهدف، حافظت الدولة، إضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على استيراد هذه المادة خلال سنة 2025، على منح دعم للاستيراد. والغاية هي ضمان تموين السوق الوطنية بهذه المادة الأساسية والحفاظ على سعر الخبز في حدود 1,20 درهم وأسعار الدقيق.

وهكذا، بلغ الدعم الجزافي الممنوح من طرف الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة يناير-غشت 2025 ما معدله 6,33 درهم/قنطار مقابل 13,17 درهم/قنطار خلال نفس الفترة من سنة 2024، مسجلاً تراجعاً بنسبة 51%. وبذلك، بلغت كلفة دعم استيراد القمح اللين 257 مليون درهم حتى متم غشت 2025، أي بانخفاض نسبته 65% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024.

5.11. الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، وذلك عبر تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 13,770 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم
مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>